العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 256 July & August 2023
العدد 256 - تموز وآب (يوليو و أغسطس) 2023

"الرقمنة" في البلدان العربية..
الأثر الإيجابي والواقع!

- تنشيط الاقتصاد العربي واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي
- عمّان تستضيف النسخة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في أكتوبر
- اتحاد الغرف العربية ينظم مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة"
- ورشة عمل حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الفرص والتحديات

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

انضمام السعودية ومصر والإمارات لـ "بريكس" في ميزان التوازنات العالمية الجديدة؟!

تساؤلات مهمة طرحتها عملية توسيع قاعدة مجموعة "بريكس" بعد قبول 6 دول، من بينها ثلاث دول عربية، الأمر الذي يُرتقب معه انعكاسات مهمة على الشرق الأوسط.

وأعلن رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، أن مجموعة "بريكس" اتخذت قرارا بدعوة مصر والسعودية والإمارات وإيران وإثيوبيا والأرجنتين لتصبح أعضاء في المجموعة.

فماذا يعني انضمام كل من السعودية ومصر والامارات إلى مجموعة "بريكس"؟ تشير الآراء إلى أن انضمام مصر والسعودية والإمارات، ينعكس إيجابا بدرجة كبيرة على المستوى الوطني للدول الثلاث، وعلى منطقة الشرق الأوسط بالكامل، بالنظر إلى التوازنات التي تحدثها المجموعة. فضلا عن أنّ الحد من هيمنة القطب الواحد والدولار وتنويع الشراكات، سيسهم في الدفع بعمليات التنمية في المنطقة بشكل سريع، ويحقق التنمية الحقيقية لدول المنطقة.

وفي ظل المحاولات التي يمكن أن يسعى من خلالها الغرب إلى تعطيل مسار التنمية، للإبقاء على هيمنته وسيطرته، يبقى أنّ الدول العربية الثلاث تمثل "ركائز المنطقة" الأساسية، بما يعني حتمية ترسيخ التوازن الاقتصادي والسياسي أيضا، نحو تعدد القطبية، وإنهاء فكرة القطب الواحد.

وعلى الرغم من أنّ مجموعة "بريكس" في اجتماعها الأخير الذي عقد في جنوب أفريقيا، لم تتوصّل إلى اتفاق بشأن موضوع "العملة"، بسبب تناقض وتباعد الآراء بشأن هذا الموضوع، وهو ما عبّر عنه بصراحة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حيث قال: "مسألة العملة الموحدة لمجموعة "بريكس" صعبة للغاية، لكننا سنتحرك في هذا الاتجاه لحل هذه المشاكل بطريقة أو بأخرى"، لكنّ الخبراء يجمعون على أنّ العملة الواحدة تفيد الدول في منطقة الشرق الأوسط، من حيث دعم التنمية وتنفيذ المشاريع المهمة، بعد أن ظلت رهينة للهيمنة الغربية وفرض سياسات اقتصادية بعينها تحول دون النمو الذي تستحقه شعوب المنطقة، والممكن وفق مقدرات الدول. مع الإشارة إلى أنّ إجمالي الناتج المحلي لدول "بريكس" يقدر بنحو 25.92 تريليون دولار بنسبة 25.77 في المئة من الناتج العالمي (100.56 تريليون دولار) في عام 2022؛ إذ تأتي الصين بأعلى ناتج يقدر بنحو 17.96 تريليون دولار، تليها الهند بناتج يعادل3.39 تريليون دولار، ثم روسيا بناتج يقدّر بنحو 2.24 تريليون دولار، ثم بعد ذلك يأتي ناتج البرازيل بنحو 1.92 تريليون دولار، وأخيرا ناتج جنوب أفريقيا يقدر بـ 405.87 مليار دولار.

وبالتالي فإنّ انضمام الدول الـ 6 المقدر ناتجها الإجمالي بما يعادل 3.24 تريليون دولار (مصر 476 مليار دولار، الامارات 507 مليار دولار، السعودية 1.1 تريليون دولار، الأرجنتين 632 مليار دولار، وإيران وأثيوبيا 388 مليار دولار و126 مليار دولار على الترتيب) بنسبة 3.2 في المئة من الناتج العالمي، سيزيد من حجم الناتج المحلي لدول المجموعة.

وبعد انضمام الدول الجديدة، يصبح ناتج دول التكتل نحو 29.15 تريليون دولار بنسبة تقدر بنحو 28.99 في المئة من الناتج العالمي، طبقا لبيانات البنك الدولي2022 . وبالتالي فإنّ انضمام أعضاء جُدُد يزيد الثقل الاقتصادي للمجموعة من حيث الموارد والقوة الشرائية (زيادة 13 في المئة في احتياطات الذهب و15.6 في المئة في تعداد السكان).

من هنا فإنّ انضمام مصر والسعودية والإمارات للمجموعة، سيكون له انعكاسات على الشرق الأوسط، حيث أنّ الهدف من إقامة التكتلات الاقتصادية، سواء كانت متقاربة جغرافيا أم متفاهمة سياسيا، هو تعزيز التبادل التجاري، وزيادة حجم الاستثمارات وتسهيل حركة العمالة والسياحة بين دول التكتل، حيث يرتبط الشرق الأوسط مع دول "بريكس" بعلاقات قوية، منها على سبيل المثال واردات الشرق الأوسط من الصين 213.339 مليار دولار بنسبة تمثل 18.35 في المئة من إجمالي واردته، فيما تقدر صادراته إلى الصين 263.38 مليار دولار بنسبة تقترب من 17 في المئة من صادراته إلى العالم.

إذن خطوة الانضمام إلى التكتل تعزز آفاق التعاون بين الدول المؤسِسة والدول الأعضاء الجدد، حيث سيسهل الانضمام إلى التكتل فرص الاستفادة من التمويل المقدم من المؤسسات التمويلية الخاصة به مثل "بنك التنمية الجديد" (NDB) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية (AIIB)، وهو ما قد يحد من هيمنة الدولار وتقليل الاعتماد عليه في التجارة العالمية وكعملة احتياط في الأجل الطويل، الأمر الذي يدعم تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الرقمنة" في البلدان العربية.. الأثر الإيجابي والواقع؟!

9

ورشة عمل حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الفرص والتحديات

35

خالد حنفي: قناة السويس معبرا لوجستيا ضخما نحو افريقيا وأوروبا والعالم

39

تنظيم النسخة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في عمّان

42

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الرقمنة" في البلدان العربية.. الأثر الإيجابي والواقع؟! 9

نشاط الاتحاد

- اتحاد الغرف العربية ينظم مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة" 29
- ورشة عمل حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الفرص والتحديات 35
- خالد حنفي: قناة السويس معبرا لوجستيا ضخما نحو افريقيا وأوروبا والعالم 39

مؤتمرات

تنظيم النسخة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في عمّان 42

اقتصاد عربي

تنشيط الاقتصاد العربي واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي 46

أخبار

72

العدد 256 -تموز وآب (يوليو و أغسطس) 2023
Issue No. 256 July & August 2023

تنشيط الاقتصاد العربي واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي

Global Economy on Track but Not Yet Out of the Woods

WORLD ECONOMY

GLOBAL ECONOMY ON TRACK BUT NOT YET OUT OF THE WOODS 86

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

"الرقمنة" في البلدان العربية.. الأثر الإيجابي والواقع؟!

إعداد: محمد مزهر، مسؤول الإعلام الاقتصادي – اتحاد الغرف العربية

يعدّ التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية للتخفيف من حدة تأثرها بالصدمات في الأسواق العالمية للنفط، وبهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية عبر التركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع في كافة الدول العربية، مما يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية ومتسارعة في الأداء الاقتصاديُ بحيث تسهم في توفير المزيد من الوظائف للأجيال الشابة المتزايدة التي تلتحق بسوق العمل سنويا.

وفي خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت دول العالم في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي. وبالفعل أحرزت بعض الدول على مستوى العالم تقدما ملحوظا في رقمنه عدد من المجالات والقطاعات المختلفة. في حين استطاعت العديد من البلدان العربية تحقيق قفزات بارزة على صعيد التحول الرقمي في المجالات ذات الأولوية ومن بينها على سبيل المثال: رقمنه المالية العامة، ورقمنه الخدمات المالية والمصرفية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وغيرها من المجالات الأخرى ذات العلاقة.

وسط سباق عالمي متسارع في مجال الذكاء الصناعي، تُظهر محاولات عربية متنوعة رغبة واضحة في اللحاق بموقع متقدم ضمن تلك المنافسات، وهو ما تَوافق مع توقعات لمؤسسات عدة بإسهام هذا القطاع بنحو 320 مليار دولار في الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط بحلول عام 2030، فضلاً عن فرص واعدة متمثلة في الطبيعة الديمغرافية لسكان المنطقة ذات الطابع الشاب، ما يعني أن هناك مزيداً من الفرص لجمهور أوسع من المستخدمين والمستفيدين من تطبيقات الذكاء الصناعي المتنوعة.

وتبرز كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب كدول واعدة في مجال الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، حيث من المتوقّع بحسب تقرير

لـ«المنتدى الاقتصادي الدولي» صدر في أبريل (نيسان) 2023، أن تحقق منطقة الشرق الأوسط مكاسب اقتصادية تصل إلى 320 مليار دولار بحلول عام 2030 من خلال الاعتماد على الذكاء الصناعي، وهو الرقم نفسه الذي جاء سابقاً في تقرير توقعته شركة «برايس ووترهاوس كوبرز»، عام 2018، وهي شبكة خدمات مهنية متعددة الجنسيات تتخذ من لندن مقراً لها. ويمثل هذا الرقم، وفق تقرير «برايس ووترهاوس كوبرز»، 2 في المئة من إجمالي الفوائد العالمية للذكاء الصناعي عام 2030، حيث من المتوقع أن يسهم القطاع بنحو 15.7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول ذلك العام.

أولا: التكنولوجيا الرقمية في العالم العربي

وفق «المنتدى الاقتصادي الدولي»، حققت الكثير من بلدان الشرق الأوسط قفزات في اتجاه حصد فوائد الذكاء الصناعي، حيث أطلقت المملكة العربية السعودية «استراتيجية وطنية للبيانات والذكاء الصناعي» تتضمن خطة طموحة لتدريب ما يصل إلى 20 ألف متخصص بحلول عام 2030. فيما شكّلت إمارة دبي بدولة الإمارات لجنة مخصصة في يوليو (تموز) من عام 2022 للاستثمار في الذكاء الصناعي والاقتصاد الرقمي والميتافيرس. بينما تتولى البحرين تسخير الذكاء الصناعي لحساب أشجار النخيل فيها ولتحديد الإنتاج الزراعي بشكل أكثر كفاءة. ومع هذه التطورات، يتوقع أن يسهم الذكاء الصناعي بنحو 46 مليار دولار، أو 8.2 في المائة، في الناتج المحلي الإجمالي، في اقتصادات البحرين والكويت وعمان وقطر بحلول نهاية العقد.

أما "البنك الدولي" فيتوقّع في تقرير جديد صادر عنه، أن يساهم اعتماد التقنيات الرقمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية هائلة تصل قيمتها إلى مئات المليارات من الدولارات سنوياً، وطفرة تشتد الحاجة إليها في الوظائف الجديدة.

والتقرير الصادر بعنوان «إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل"، يسوق شواهد قوية على أن الاستخدام واسع النطاق للخدمات الرقمية، مثل خدمات الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي. ويبيّن التقرير أنّ أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز النمو يرجع إلى أن التقنيات الرقمية تساعد على خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات والتي تقيد المعاملات الاقتصادية، وأن هذه التكلفة تتراجع عندما يستخدم المزيد من المواطنين هذه التقنيات.

ومن الممكن أن تساهم "الرقمنة الكاملة للاقتصاد" في رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن 46 في المئة على مدى 30 عاماً، أو من حيث القيمة الدولارية لمكاسب طويلة الأجل لا تقل عن 1.6 تريليون دولار. حيث يمكن أن يصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى 300 مليار دولار. وستكون هذه الزيادة أكثر وضوحاً في البلدان الأقل دخلاً في المنطقة (زيادة بنسبة 71% على الأقل نظراً لأن المكاسب مدفوعة بسد الفجوة في الحصول على التقنيات الرقمية. فالفجوة في إمكانية الحصول على التمويل أكبر في البلدان ذات الدخل غير المرتفع).

عوضا عن ذلك سيؤدي اعتماد التقنيات الرقمية بصورة شاملة إلى مضاعفة معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بنحو 20 نقطة مئوية على مدى 30 عاماً (من 40 مليون امرأة إلى 80 مليوناً خلال تلك الفترة). وستزيد فرص العمل في شركات الصناعات التحويلية بنسبة 5% على الأقل على مدى 30 عاماً، أي ما يعادل 1.5 مليون فرصة عمل على الأقل على مدى 30 عاما، و50 ألف فرصة عمل إضافية في الصناعات التحويلية في المتوسط سنوياً. ومن شأن تبني هذا النظام بشكل شامل أيضاً أن يحد من البطالة الاحتكاكية من 10% إلى 7% من قوة العمل على مدى ست سنوات (من 12 مليونا إلى نحو 8 ملايين عاطل عن العمل) وإلى البطالة الاحتكاكية الصفرية في غضون 16 عاماً.

والبطالة الاحتكاكية، أو الطبيعية، هي الوقت الذي يستغرقه العمال في البحث عن وظائف جديدة أو الانتقال بين الوظائف طواعية. إذ يتم خفض الوقت المستغرق في التوفيق بين الباحثين عن عمل والوظائف الشاغرة بدرجة كبيرة من خلال التقنيات الرقمية مثل البريد الإلكتروني أو منصات البحث عن الوظائف عبر الإنترنت أو منصات الشبكات للعثور على الوظائف والتنافس عليها بوتيرة أكثر سرعة.

وتنفرد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمفارقة رقمية، ففي حين بدأ سكان المنطقة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى أعلى من المتوقع نظراً لمستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فإن استخدام السكان للإنترنت والأدوات الرقمية مثل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول لسداد قيمة الخدمات أقل مما كان متوقعاً في ضوء مستوى دخل البلدان. فعلى سبيل المثال، يستخدم نحو 66% من سكان المنطقة الإنترنت في حين لا يستخدمها سوى 61% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولا يستخدمها سوى 54% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

ويبلغ استخدام المدفوعات الرقمية في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي) 32% مقابل 43% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وباستثناء إيران والإمارات العربية المتحدة، تقل الحسابات على الهاتف المحمول في معظم بلدان المنطقة بشكل أقل مما كان متوقعاً نظرا لمستويات دخلها. فعلى سبيل المثال، تقل نسبة سكان دول مجلس التعاون الخليجي الذين لديهم حسابات مالية على الهاتف المحمول (21%) عن نسبة سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (24%).

في المقابل يتبيّن أنّ الافتقار إلى الثقة المجتمعية في المؤسسات الحكومية والمؤسسية، علاوة على اللوائح التنظيمية التي تجعل التحول الرقمي أكثر صعوبة، تعدّ من بين الأسباب المحتملة لهذا التحفظ في استخدام التكنولوجيا الرقمية في المعاملات المالية. وتتضمن اللوائح التنظيمية للسياسات التي اقترحها التقرير فتح سوق الاتصالات في المنطقة لزيادة المنافسة، وهو ما يمكن أن يساعد على رفع معدل إتاحة واستخدام المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، مع تحقيق فائدة إضافية تتمثل في زيادة الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الحسابات المالية.

ومن الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات لتعزيز الإطار التنظيمي الداعم لمعاملات التجارة الإلكترونية، بما في ذلك التوقيعات الإلكترونية وحماية خصوصية البيانات والأمن السيبراني. حيث أنّ تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي يستلزم إعطاء الأولوية للإصلاحات اللازمة لزيادة استخدام المدفوعات الرقمية، وذلك للتغلب على المفارقة الرقمية التي تنفرد بها المنطقة.

1 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

حققت المنطقة العربية خطوات كبيرة في تطوير تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث تُعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمود الفقري للإقتصاد الرقمي، ومكّنها من إجراء تحولات رقمية ملحوظة عبر اقتصاداتها ومجتمعاتها وقطاعاتها العامة. ومع ذلك، لا يزال حوالي 194 مليون شخص في المنطقة العربية غير قادرين على الاتصال بالإنترنت، ولا تزال الإمكانات غير المستغلة قائمة في التحول الرقمي للبلدان العربية.

وتشير البيانات إلى زيادة اشتراكات النطاق العريض الجوال Active mobile broadband من 42.4 في المئة في العام 2015 إلى 60 في المئة في العام 2020، لكنها لا تزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 75 في المئة.

كما زادت اشتراكات النطاق العريض الثابتFixed broadband من 4.7 في المئة في العام 2015 إلى 8.1 في المئة في العام 2020، إلاّ أنها لا تزال أقل وبشكل ملحوظ من المتوسط العالمي البالغ 15.2 في المئة، وهي واحدة من أدنى معدلات الاشتراك في النطاق العريض الثابت لكل 100 شخص في العالم. كما أن أكثر من 60 في المئة من البالغين في العالم العربي لديهم اشتراك في الهاتف المحمول، إلاّ أن 66 في المئة منهم فقط يمتلكون هواتف ذكية. وفي العام 2020 تمت تغطية 90.8 في المئة من السكان العرب على الأقل من خلال شبكة جوال من الجيل الثالث (أقل من المعدل العالمي البالغ 93.1 %)، مقارنة بـ 74.6 في المئة في العام 2015، وحوالي 9 في المئة يعيشون فقط خارج نطاق شبكة النطاق العريض المتنقل 3G أو أعلى.

وبالأرقام ارتفعت نسبة العائلات التي لديها جهاز حاسوب من 44 في المئة في العام 2015 إلى 52.8 في المئة في العام 2019، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 47.1 في المئة. كما زادت العائلات التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت من 45.5 في المئة في العام 2015 إلى 58.9 في المئة في العام 2019، وهي أيضاً أعلى من المتوسط العالمي البالغ 57.4 في المئة.

وارتفع انتشار الإنترنت بين الأفراد من 38.2 في المئة في العام 2015 إلى 54.6 في المئة، وهو أعلى من معدل انتشار الإنترنت العالمي البالغ 51.4 في المئة. علماً أن المنطقة العربية حققت أعلى معدل نمو منذ العام 2015 عبر المناطق من حيث ملكية أجهزة الكومبيوتر المنزلية، والوصول إلى الإنترنت المنزلي، وانتشار الإنترنت.

وبحسب دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2019 حول «المساهمة الاقتصادية للنطاق العريض والرقمنة وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: النمذجة الاقتصادية لمنطقة الدول العربية»، فإن زيادة بنسبة 10 في المئة في انتشار النطاق العريض المتنقل والثابت في المنطقة العربية سيؤدي إلى زيادة بنسبة 1.81 في المئة و0.71 في المئة تواليا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

2 – البنية الأساسية الرقمية

يركز هذا الجزء على رصد تطور البنية الأساسية الرقمية الداعمة للاقتصاد الرقمي ممثلة في مستويات انتشار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الدول العربية كمجموعة بالمقارنة بالمستويات العالمية وكذلك

التحليل المقارن لأداء الدول العربية فرادى بالتركيز على مستويات انتشار خدمات الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت لارتباط هاتين الخدمتين على الأخص بمستوى تطور الاقتصاد الرقمي.

– خدمات الهاتف المحمول

شهدت خدمات الهاتف المحمول تطورا كبيرا في الدول العربية خلال العقدين الماضيين لاسيما في ضوء اتجاه عدد من الدول العربية إلى تحرير أسواق الاتصالات ودخول عدد من شركات القطاع الخاص إلى السوق لتقديم الخدمة، ما ساعد على تسجيل العديد من الدول العربية زيادة ملموسة في أعداد السكان المستخدمين لخدمات الهاتف المحمول، وساهم في انخفاض مستوى التكلفة لتصبح ملائمة لشريحة أكبر من السكان. بناء على ذلك ارتفع عدد الاشتراكات النشطة لخدمات الهاتف المحمول لكل مائة من السكان في الدول العربية من7.8 اشتراك عام 2010 إلى 60 اشتراكا في عام 2020 أي بمعدل نمو مركب بلغ 20 في المئة سنويا خلال الفترة 2010–2020.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد انتشار خدمات الهاتف المحمول في الدول العربية إلا أن عدد الاشتراكات النشطة في هذه الدول يقل عن مثيله المسجل على المستوى العالمي البالغ 75 اشتراكا، وأقل كذلك من الأقاليم الجغرافية المستوى المسجل في عدد الأخرى مثل أوروبا وآسيا والباسيفيك ودول الكومنولث المستقلة، حيث يلاحظ أن ضعف نسبة الاشتراكات النشطة للهاتف المحمول في الدول العربية مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى يأتي رغم اقتراب نسبة السكان المشمولين بتغطية شبكة الهاتف المحمول من المتوسط المسجّل على مستوى العالم، وكذلك من مثيله المسجل على مستوى عدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى، حيث سجّلت نسبة التغطية نحو95.1 في المئة من سكان الدول العربية، مقابل 96.7 في المئة للمتوسط العالمي و99.6 في المائة لأعلى نسبة تغطية مسجلة في أوروبا. وبالتالي فإنّ لضعف الاشتراكات النشطة مقارنة بعدد المشمولين بتغطية الهاتف المحمول جزئية مهمة تتعلق بمستويات إتاحة خدمات الهاتف المحمول (Mobile Services Affordability)، أي مدى قدرة السكان على النفاذ إلى خدمة الهاتف المحمول استنادا إلى مستويات تكلفة هذه الخدمات.

أما على المستوى العالمي، وفي ما يتعلّق بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، فتتسم هذه الخدمات بالإتاحة عندما لا تتعد كلفة أي منها مستوى 2 في المائة من متوسط دخل الفرد بما يمثل المعيار العالمي لإتاحة هذه الخدمات وفق الاتحاد الدولي للاتصالات.

وعلى مستوى الدول العربية فإنّه على الرغم من اتجاه خدمات الهاتف المحمول المختلفة نحو الانخفاض خلال السنوات الماضية بفعل عوامل المنافسة ما بين الشركات، إلا أن البعض من هذه الخدمات لا يعتبر متاحا ً لشرائح واسعة من المواطنين في ضوء ارتفاع كلفتها مقارنة بالمعيار العالمي وبالأخص في ما يتعلق بكلفة الاستخدام مرتفع الوتيرة لخدمة البيانات والاتصالات التي تقدر بنحو 2.4 في المئة من متوسط دخل الفرد في الدول العربية في عام 2020، وهو ما يعد مرتفعا مقارنة بالمعيار العالمي للإتاحة وكذلك بالقياس بعدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى ومن بينها على سبيل المثال أوروبا، حيث لم تتعد التكلفة 0.88 في المئة من متوسط دخل الفرد في عام 2020.

كذلك من بين الأمور المهمة على صعيد رصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية قضية تباين الفجوة الرقمية في ظل انتشار مستويات خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ما بين الريف والحضر، وما بين الذكور والإناث، ومدى استخدام بعض الفئات لهذه الخدمات على ضوء الدور المهم لتلك الفئات في الاقتصاد الرقمي لاسيما في ما يتعلق بالشباب. حيث يلاحظ في هذا الإطار، ارتفاع مستوى تغطية سكان الحضر بشبكات الهاتف المحمول لتصل إلى نحو 100 في المئة في الدول العربية ما يماثل التطور المحقق على مستوى العالم وباقي الأقاليم الجغرافية، فيما تنخفض نسبة تغطية سكان الريف في الدول العربية إلى حوالي 88 في المئة، وهو ما يعد منخفضاً بالقياس بالمتوسط العالمي (92.5 في المئة)، وبالقياس كذلك بالمتوسط المسجل في عدد من الأقاليم الأخرى في عام 2020.

ويلاحظ كذلك وجود تباين على مستوى انتشار خدمة الهاتف المحمول ما بين الدول العربية بحسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث تتصدر الإمارات الدول العربية في عدد من المؤشرات الخاصة بهذه الخدمات، فعلى سبيل المثال، بلغ عدد اشتراكات

الهاتف المحمول النشطة في الإمارات لكل مائة نسمة نحو 250 اشتراكا في عام 2020، مقابل 5 اشتراكات فقط في اليمن بما يمثل نحو 50 ضعفاً. كذلك تتصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دول المنطقة العربية بشكل عام من حيث مستويات انتشار الخدمة التي تفوق كذلك مستوى 100 في المئة في أربع دول أخرى من دول المجموعة وهي: الكويت، والبحرين، وقطر، والسعودية.

- **خدمات الإنترنت**

تعتبر خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت من أهم ممكنات الاقتصاد الرقمي سواء على صعيد الأفراد أو الشركات أو حتى الحكومات، حيث تساهم هذه الخدمة في تعزيز دعائم الاقتصاد الرقمي من خلال ما تتيحه من تبادل سريع للبيانات والمعلومات بما يساهم في زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية وتعزيز رأس المال البشري وتطوير آليات جديدة لتقديم السلع والخدمات أو حتى النفاذ إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية.

وقد شهدت الدول العربية تطوراً ملموساً على نطاق انتشار خدمة الإنترنت والنفاذ إليها سواء من خلال أجهزة الحاسب الشخصي الثابتة أو المحمولة أو حتى من خلال الهواتف الجوالة. وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت من نحو8.3 في المئة عام 2005 إلى قرابة 55 في المئة عام 2019 ليفوق بقليل المتوسط العالمي البالغ 52.4 في المئة، بمعدل نمو مركب يُقدر بنحو13 في المئة سنويا خلال الفترة (2005-2019).

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ نسبة انتشار الإنترنت في الدول العربية لا تزال أقل من مثيلاتها المسجلة على مستوى الأقاليم الجغرافية، حيث سجلت 82 في المئة في أوروبا، ونحو 77 في المئة في الأمريكيتين بحسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات.

كذلك فإنّه على الرغم من التوسع الكبير الذي شهدته مستويات تغطية شبكات الهاتف المحمول التي تساعد على نقل البيانات بسرعة على غرار شبكات LTE و Wimax، حيث ارتفعت نسبة السكان المشمولين على الأقل بتغطية هذه الشبكات في الدول العربية من نحو 19 في المئة عام 2016 إلى 62 في المئة عام 2020. إلا أن نسبة التغطية بهذه الشبكات تعتبر منخفضة قياسا بالمتوسط المسجل في كل من دول آسيا والباسيفيك وأوروبا البالغة نحو 94 و 97 في المئة على التوالي.

كذلك تعتبر سرعة نقل البيانات عبر شبكة الإنترنت من بين الأبعاد المؤثرة على تطور الاقتصاد الرقمي، حيث تتيح السعات الضخمة لنقل البيانات سرعة أكبر في تبادل البيانات والمعلومات وإنجاز المعاملات الرقمية بما يضمن قدر أكبر من كفاءة التعاملات الرقمية وتطور أسرع للاقتصاد الرقمي. وفي هذا الإطار، ارتفعت سعة الاتصال الدولية بشبكة الإنترنت في الدول العربية من 38 كيلوبايت في الثانية عام 2015 إلى 101 كيلو بايت في الثانية عام 2019، وهو ما لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 131 كيلو بايت في الثانية ومن مثيله المسجل في أوروبا بنحو 211 كيلو بايت في الثانية.

كذلك تعتبر الفجوة الرقمية ما بين الريف والحضر بالنسبة إلى نفاذ الذكور والإناث للإنترنت من بين أهم التحديات التي تواجه الدول العربية على صعيد تطور الاقتصاد الرقمي. فعلى مستوى الحضر والريف، تنخفض نسبة السكان المشمولين على الأقل بخدمات شبكة WIMAX OR LTE في الريف إلى نحو 44 في المئة فقط في عام 2020، مقابل نحو 76 في المئة للنسبة المماثلة على مستوى الحضر.

أما في ما يتعلق بفجوة النوع، وفي حين تبلغ نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت في الدول العربية نحو 55 في المئة، فإن النسبة تتباين بحسب النوع، حيث ترتفع مستويات الاستخدام بالنسبة للذكور إلى 61 في المئة في حين تنخفض بالنسبة للإناث إلى 47 في المئة.

كذلك فغنّه على الرغم من ارتفاع نسبة المستخدمين الشباب للإنترنت في الدول العربية إلى نحو 67 في المئة، وهو ما يعد مرتفعاً بالقياس بالمتوسط العالمي، إلا أن هذه النسبة تعتبر متواضعة مقارنة بمتوسط نسبة الشباب مستخدمي الإنترنت البالغة في بعض الأقاليم الجغرافية الأخرى على غرار أوروبا (96 في المئة)، والأميركتين (90 في المئة).

ثانيا: المساهمة الاقتصادية للاقتصاد الرقمي

يعتبر قياس المساهمة الاقتصادية للاقتصاد الرقمي من أهم

التحديات التي تواجه دول العالم بسب صعوبة حصر وقياس الأبعاد الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الرقمي. ولكن على الرغم من ذلك تتوفر بعض الإحصاءات غير المنتظمة التي تشير إلى تقديرات لحجم الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي، إذ وفق البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلغ حجم الاقتصاد الرقمي نحو 15.5 في المئة من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي عام 2019. كذلك تتوفر تقديرات فردية على مستوى الدول تشير على سبيل المثال إلى أن حجمه (الاقتصاد الرقمي) يمثل نحو 14.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018، فيما يقدر حجمه في الصين بنحو 35.8 تريليون دولار، ما يمثل نحو 36 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

أما على مستوى الدول العربية، تشير التقديرات المتاحة من واقع إحصاءات مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، إلى تباين مستوى مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتسجل أعلى مستوى لها في الأردن بنسبة تقدر بنحو 12.2 في المئة عام2019. يليها كل من الإمارات والبحرين بمساهمة تقدر بحوالي 8 في المئة لكل منهما، ثم الكويت ومصر بنسبة 5 و4.4 في المئة على التوالي، فيما تنخفض النسبة في باقي الدول العربية بشكل ملحوظ.

من جانب آخر، كذلك تقاس المساهمة الاقتصادية للاقتصاد الرقمي من واقع مساهمة سلع وخدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في التجارة الدولية، حيث تشير إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن هذه النسبة تشكل على المستوى العالمي نحو 12.5 في المئة من إجمالي التجارة الدولية في عام 2019. في حين لا تزال متواضعة بالنسبة للدول العربية، حيث تمثل 3.8 في المئة من إجمالي تجارتهاالدولية. كما يلاحظ أن الدول العربية لم تستطع اللحاق بركب الدول النامية متوسطة الدخل الأخرى التي نجحت بشكل كبير في رفع نسبة مساهمة صادرات الاتصالات وتقنية المعلومات من إجمالي صادراتها من نحو 3 في المئة عام 2011 إلى حوالي 12.5 في المئة عام 2019، نتيجة التطور المتلاحق لأنشطة الاقتصاد الرقمي في هذه البلدان. كذلك تعتبر نسبة مساهمة الصادرات عالية التقنية من مجمل الاقتصاد الصادرات السلعية مؤشر آخر لمستوى تطور الرقمي. وفي هذا الإطار تشير البيانات المتاحة إلى تصدر الإمارات الدول العربية في هذا المؤشر بحصة تقدر بنحو 13.6 في المئة، يليها السعودية والكويت ومصر بنحو 9.6

و9.5 و9.4 في المئة على التوالي.

وصاحب تطور الاقتصاد الرقمي ونمو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي زيادة في مستويات مساهمته في هيكل العمالة وهو ما يعد مؤشرا ً على تنامي أهميته الاقتصادية. وفي هذا المجال تتصدر كل من مصر والإمارات الدول العربية بنسبة مساهمة للعمالة كثيفة استخدام المعرفة من مجمل العمالة. وبحسب الفئات المتضمنة في التصنيف الدولي للمهن تصل إلى نحو 36.3 في المئة لمصر و36.1 في المئة للإمارات، ثم لبنان بنسبة 32 في المئة عام 2018.

– ملائمة المعارف والقدرات

يتطلب الاقتصاد المعرفي وجود مجموعة من الممكنات الرقمية والتراكم المعرفي لاسيما على صعيد استفادة الأجيال من التقنيات لتطوير محتوى معرفي جديد أو استخدام تلك التقنيات لتحسين مستويات التراكم المعرفي بما يساعد على زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية على مستوى مجتمعاتهم.

وهناك عدد من المؤشرات المتعلقة بالممكنات الرقمية التي يمكن الرجوع إليها للوقوف على وضعية الدول العربية في ما يتعلق بمدى التقدم المحقق على صعيد هذه الممكنات من بينها نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومستوى جودة التعليم بشكل عام، وتعليم الرياضيات والعلوم على وجه الخصوص، ونسبة المدارس المتصلة بالإنترنت ونسبة التمكن من المهارات المرتبطة بالاتصالات وتقنية المعلومات.

فمن حيث الالتحاق بالتعليم الجامعي، تتصدر السعودية الدول العربية من حيث نسبة الملتحقين بهذه المرحلة التعليمية من مجمل السكان في الفئة العمرية الموازية لهذه المرحلة التعليمية بنسبة تبلغ 61 في المئة، يليها كل من الأردن ولبنان بنحو 47.6 في المئة و42.3 في المئة.

وبالطبع فإن الأهم من نسب الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة بالنسبة لأي مجتمع فيما يتعلق بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي هو مستوى جودة التعليم بشكل عام وتعليم الرياضيات والعلوم بشكل خاص نظرا ً لمساهمتهما الكبيرة في تطوير المعارف الداعمة للاقتصاد الرقمي.

وفي ما يتعلق بمؤشر مستوى جودة التعليم بشكل عام الذي يتراوح ما بين (1) و(7) لأعلى مستوى لجودة التعليم، تتصدر قطر الدول العربية في هذا المؤشر بقيمة تقترب من 6 نقاط، تليها الإمارات بنحو 5.3 نقطة، ثم لبنان والبحرين بنحو 4.9 و4.6 نقطة على التوالي.

أما على مستوى جودة تعليم الرياضيات والعلوم، فنجد ترتيبً الدول العربية في هذا المؤشر يتقارب نوعا ما من ترتيبها في المؤشر السابق، حيث تتصدر قطر الدول العربية في هذا المؤشر بإجمالي 5.7 نقطة، فيما تليها لبنان بنحو 5.6 نقطة، ثم الإمارات بنحو 5.3 نقطة.

انطلاقا من ذلك يمكن القول إنّه يستلزم تطور الاقتصاد الرقمي في أي مجتمع الحرص على تدريس تقنيات الاتصالات والمعلومات في المناهج الدراسية وتدريب الطلاب على الاستفادة منها في التطوير المستمر لمعارفهم وقدراتهم. وبالتالي يعتبر مؤشر نفاذ المدارس إلى الإنترنت للأغراض التعليمية أحد أهم المؤشرات التي تشير إلى الممكنات الداعمة للاقتصاد الرقمي.

وبحسب هذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (1) لأقل مستوى، و(7) لأعلى مستوى، تتصدر كل من الإمارات وقطر الدول العربية في هذا المؤشر بقيمة تقارب 6 نقاط، تليهما البحرين بنحو 5.3 نقطة، ثم تأتي باقي الدول العربية.

كذلك يتكامل مع كافة الممكنات السابقة توفر مهارات إجادة المهمّة، وهو ما يعكس الجهود التي تبذلها الدولة لتمكين مواطنيها من تلك المهارات اللازمة للمشاركة بفعالية في مجتمع واقتصاد المعلومات وهو ما يتم من خلال عدد من الآليات من بينها المناهج الدراسية والدورات التدريبية المختلفة في المؤسسات التعليمية والأكاديمية ومؤسسات الأعمال. فمن خلال تتبع مؤشر نسبة السكان الذين يجيدون مهارات استخدام الاتصالات وتقنيات المعلومات، يتضح تصدر الأردن لهذا المؤشر بنسبة تبلغ نحو 53 في المئة، ثم البحرين بنسبة 47 في المئة، فيما تأتي بقية الدول العربية بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 2 في المئة في الجزائر، و31 في المئة في السعودية.

– التمكين الرقمي

يستلزم التطوير المستمر للاقتصاد الرقمي، تمكين كافة فئات السكان من النفاذ إلى خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات سواء

على مستوى الأسر أو الشركات أو المؤسسات الحكومية بما يساعد في انخراط هذه الفئات في منظومة بناء وتطوير الاقتصاد الرقمي.

ويعتبر استخدام خدمات وتقنيات الاتصالات المعلومات من أبرز المؤشرات الدالة على التمكين الرقمي. حيث تشير الإحصاءات إلى تصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام للدول العربية في هذه المؤشرات. وتتصدر قطر الدول العربية من حيث نسبة الأسر التي لديها حاسب آلي بنسبة 97.2 في المئة، والتي لديها نفاذ إلى شبكة الإنترنت بنسبة 98 في المئة، والمستخدمة لوسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 99 في المئة. كذلك ترتفع غالبية النسب المماثلة في باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ما يفوق 80 في المئة.

كذلك يعتبر استخدام الأسر لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات من بين أهم العوامل والمحددات التي لعبت دوراً في تقوية مستويات استجابة هذه الدول للتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 عام2020، حيث مكنت هذه النسب المرتفعة الأسر من الانخراط في نظم التعليم عن بُعد التي تم تفعيلها في أعقاب انتشار الجائحة. في المقابل، نجد أن هذه النسبة لا تزال منخفضة في عدد من الدول العربية الأخرى حيث لا تتجاوز 40 في المئة من الأسر، بما يحد من قدرة هذه الدول على التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد الرقمي، كما كانت هذه الدول كذلك الأقل مرونة في مواجهة الصدمة الناتجة عن جائحة كورونا، وهو ما ينعكس سلبا على مستويات التعليم في هذه الدول في ظل الخسارة المسجلة في عدد ساعات التعليم النظامي وانخفاض مستويات نفاذ الطلاب إلى خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

أما على مستوى مؤسسات الأعمال، تظهر عدد من المؤشرات إلى مستوى التمكين الرقمي للشركات من بينها على سبيل المثال مؤشر نسبة مؤسسات الأعمال التي تستخدم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في إنجاز المعاملات فيما بينها، ومؤشر استثمار الشركات في الاتصالات وتقنية المعلومات. فمن حيث استخدام الاتصالات وتقنيات المعلومات في إنجاز المعاملات ما بين الشركات، تتصدر قطر الدول العربية في المؤشر مسجلة نحو 5.9 نقطة، تليها البحرين بنحو5.4 نقطة، والإمارات بنحو5.2 نقطة. بينما يختلف الترتيب في مؤشر استثمار مؤسسات الأعمال في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تأتي الإمارات في المرتبة الأولى في المؤشر بنحو 6 نقاط، تليها قطر والسعودية بنحو 4.8 و4.5 نقطة على الترتيب.

وينعكس مدى التطور في استخدام خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على هيكل العمالة في مؤسسات الأعمال في الدول التي تسجل مستويات متقدمة من حيث تطور الاقتصاد الرقمي، حيث نجد ارتفاع مستوى العمالة في هذا المجال إلى إجمالي العمالة وكذلك ارتفاع نسبة العمالة الحاصلة على تدريب في التطور مواكبة على المجالات بما يساعد هذه المتلاحق والمتسارع في هذه المجالات وتمكين الشركات بشكل مستمر من الاستفادة بسرعة وفعالية من الفرص التي تتيحها هذه التقنيات.

وبحسب أحدث البيانات المتاحة، يتضح تصدر الإمارات للدول العربية من حيث نسبة العمالة في مجال خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى إجمالي العمالة التي سجلت نحو 13.6 في المئة، تليها مصر بنسبة 11.3 في المئة، ثم الكويت بنسبة 10.5 في المئة. فيما تتصدر الإمارات وقطر الدول العربية من حيث نسبة العمالة الحاصلة على تدريب في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة 4.9 و4.8 في المئة على التوالي. علاوة على ما سبق، هناك عدد من المؤشرات الأخرى المهمة التي تشير إلى مدى تجاوب العملاء مع التواجد الرقمي لمؤسسات الأعمال التي تشمل من بينها على سبيل المثال لا الحصر نسبة السكان المستخدمين للإنترنت في التسوق، حيث تتصدر الإمارات الدول العربية هذا المؤشر بنسبة تقدر بنحو 50 في المئة من السكان، تليها السعودية والبحرين، بنسبة 25 في المئة من السكان.

ويستلزم تزايد التواجد الرقمي للشركات في الفضاء الرقمي نمو موازي في أعداد الخوادم الآمنة على شبكة الإنترنت بما يسمح بالتخزين الآمن للمحتوى الرقمي. وتتصدّر الإمارات مؤشر عدد الخوادم الآمنة لكل مليون نسمة من السكان، مسجلة نحو 1912 خادم لكل مليون نسمة، فيما ينخفض عدد الخوادم الآمنة لكل مليون نسمة في باقي الدول العربية إلى أقل من 500 خادم.

ويعتبر التواجد الرقمي للمؤسسات الحكومية وانسجامها وتفاعلها مع المتعاملين أفرادا ً أو شركات من بين أهم محددات التمكين الرقمي في المجتمع. فعلى مستوى الدول العربية اهتمت الكثير من الحكومات في العقدين الماضيين بالتحول الرقمي والذكي من خلال تنفيذ

العديد من المشاريع التي استهدفت إعادة هندسة الخدمات الحكومية بما يتيح تقديمها إلكترونياً لزيادة مستويات الكفاءة والفعالية.

وكنقطة بداية يستلزم الأمر تركيز الحكومات على التحول الرقمي في إطار استراتيجيات وطنية تسعى من بين مستهدفاتها إلى التحول نحو الحكومات الإلكترونية بما يساعد على تأطير الرؤى الوطنية وتبني سياسات عبر مدى زمني محدد تساعد على التحول الرقمي للحكومات.

وتتصدر الإمارات الدول العربية في مؤشر مدى أهمية التحول الرقمي في الرؤى الحكومية مسجلة نحو 6.1 نقطة، تليها قطر بنحو 5.9 نقطة، ثم السعودية بنحو 5.3 نقطة. في المقابل، تأتي البحرين في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر رقمنه الخدمات الحكومية الذي يتراوح بين (0) لأقل مستوى و 1 لأعلى مستوى، حيث حصلت على 0.94 نقطة، تلتها الإمارات بنحو 0.88 نقطة، ثم السعودية بنحو 0.77 نقطة.

- **الإبداع والابتكار الرقمي**

يقوم الإبداع والابتكار الرقمي على التطوير المستمر للسلع والخدمات لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه للمواطنين، وهو ما يستلزم المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير. فعلى صعيد قدرة المجتمع على امتلاك أحدث التقنيات تأتي الإمارات في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر امتلاك أحدث التقنيات الذي يتراوح بين (1) لأقل مستوى و (7) لأعلى مستوى، مسجلة نحو 6.3 نقطة، تليها البحرين وقطر بنحو 5.9 نقطة لكل منهما. في المقابل، تتصدر قطر الدول العربية من حيث مؤشر القدرة على الابتكار حيث سجلت نحو 5.3 نقطة في هذا المؤشر.

وتعتبر بشكل عام مستويات الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث سجلت أعلى مستوياتها في كل من مصر وتونس (0.57 و0.53 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي) أي ما يقرب من ربع المتوسط العالمي البالغ 2.3 في المئة، بما يشير إلى التحديات التي تواجه الدول العربية للحاق بالتطور على صعيد الابتكار والإبداع اللازمين لتعزيز وتطور الاقتصاد الرقمي وحاجتها الماسة إلى تعزيز الإنفاق على البحث والتطوير.

ثالثا: المدفوعات الرقمية في المنطقة العربية

رغم انتشار الإنترنت المرتفع في المنطقة العربية والأفراد المتمرسين رقمياً، إلا أن المدفوعات لا تزال تعتمد بشكل كبير على النقد، ويتم إجراء حوالي ثلث معاملات التجزئة إلكترونياً فقط، وذلك بسبب عوامل مثل البنية التحتية وخدمات المدفوعات الرقمية، وشرائح المستهلكين المصرفية، والميل تجاه استخدام النقد في معظم البلدان العربية. ورغم أن أكثر من 50 في المئة من البالغين لديهم إمكانية الوصول إلى الهاتف المحمول والاتصال بالإنترنت، إلا أن 29 في المئة فقط من البالغين في العالم العربي قاموا أو تلقوا مدفوعات رقمية في العام 2020، منهم 66 في المئة في دول مجلس التعاون الخليجي و14 في المئة في دول غير دول مجلس التعاون الخليجي. وحتى في الأسواق التي تكتسب فيها التجارة الإلكترونية زخماً (كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر)، يبقى النقد طريقة الدفع المفضلة، حيث يفضل 51 في المئة من البالغين في المنطقة الدفع عند الاستلام لمشتريات التجارة الإلكترونية (44% في الإمارات العربية المتحدة، و57% في المملكة العربية السعودية، و85 % في مصر).

ومع ذلك، فإن المبادرات الحكومية والتنظيمية الجديدة، إلى جانب دخول مقدمي خدمات دفع جدد، تعمل بسرعة على تغيير مشهد المدفوعات في المنطقة العربية، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد معاملات المدفوعات الرقمية للمستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بمعدل سنوي يزيد عن 9 في المئة بين عامي 2014 و2019.

- **التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية**

بحسب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، انتشرت حلول التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية على مدى السنوات القليلة الماضية. واعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2020، حددت CGAP حوالي 400 حلاً للتكنولوجيا المالية في

22 دولة عربية (مع أكثر من 20 حلاً جديداً للتكنولوجيا المالية سنوياً بين 2012 و2019)، 84 في المئة من حلول التكنولوجيا المالية يقدمها مقدمو خدمات مستقلون، و44 في المئة يعملون في المدفوعات والتحويلات. علماً أن 66 في المئة من حلول التكنولوجيا المالية هذه تعتمد على نموذج من شركة إلى عميل B2C، و75 في المئة من حلول B2C هذه تركز على عملاء التجزئة الأفراد (وتتطلب معظم هذه الخدمات امتلاك هاتف ذكي من قبل المستخدمين، ما قد يكون عائقاً محتملاً أمام ذوي الدخل المنخفض)، و20 في المئة يلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على رقمنة المدفوعات والتمويل والعمليات التجارية.

وتتركز حلول التكنولوجيا المالية في البلدان التي مكنت فيها التغييرات القانونية والتنظيمية النمو وعززته. وتوجد 75 في المئة من الحلول في 6 دول عربية: الإمارات العربية المتحدة، مصر، المغرب، تونس، الأردن، ولبنان. وفي المقابل اعتمد عدد من البلدان (كمصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، واليمن) لوائح تمكينية للتكنولوجيا المالية، وسمحت بتشغيل خدمات النقود الإلكترونية أو شركات الدفع. وتجدر الإشارة إلى أن البحرين هي الأسرع نمواً في تطوير حلول التكنولوجيا المالية ونشرها.

كما يمكن ملاحظة التطور الذي تقوده التكنولوجيا المالية في أنظمة المدفوعات عبر الأمثلة التالية. فعلى سبيل المثال، ومنذ العام 2010، سمح الأردن لمصدري النقود الإلكترونية غير المصرفية بالعمل. وفي عامي 2015و2016 تواليا، أدخل كل من المغرب وتونس قوانين مصرفية فتحت أسواقهما لفئات جديدة من مقدمي الخدمات، في محاولة لرقمنة اقتصاداتها بشكل أكبر. كما أصدر الأردن قانون المعاملات الإلكترونية في العام 2015. وجعلت مصر الدفع غير النقدي إلزامياً في عام 2019. وأصدر العراق مثل هذا القانون في العام 2014 وقام مؤخراً بترخيص مقدمي خدمات الدفع.

-العملات الرقمية للمصارف المركزية في العالم العربي

عززت جائحة Covid-19 الحاجة إلى الدفع من دون تلامس ورقمنة أنظمة الدفع، ولا سيما في البلدان التي تسعى إلى تعزيز الشمول المالي، وهو ما أدى الى نشوء ما بات يعرف بالعملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) والتي هي نوع جديد من العملات الرقمية تديرها وتنظمها السلطة النقدية لبلد ما، وتظهر بالتالي كمكون رئيسي للاقتصادات الرقمية وموضوع رئيسي يثير إهتمام البنوك المركزية حول العالم بما في ذلك المنطقة العربية. ووفقًا لبنك التسويات الدولية، فإن 85 % من البنوك المركزية في العالم تقوم حالياً إما بدراسة أو تجريب عملات البنوك المركزية الرقمية.

وفي ما يتعلق بالعملات الرقمية للمصارف المركزية في المنطقة العربية، أعلنت الإمارات في يوليو/تموز 2021 أنها ستطلق عملتها الرقمية Govcoin في حلول العام 2026، لدفع

التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية في الإمارات، من خلال الاستفادة من أحدث حلول الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

وفي العام 2019، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن مرحلة اختبار لعملة مشفرة مشتركة للمعاملات عبر الحدود، حيث أطلق البنك المركزي في كلا البلدين مشروع «عابر» الذي سعى إلى تقييم جدوى إصدار عملة رقمية للاستخدام بين المصرفين، بهدف تطوير نظام دفع عبر الحدود ومن شأنه تقليل أوقات التحويل وتكاليفه.

-أثر الطفرة الرقمية على اقتصادات المنطقة من حيث الفرص والمخاطر

لهذا المشهد التنافسي الجديد تداعيات كبيرة على الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي أغلب دول المنطقة تميل القطاعات المحمية مثل البنوك وشركات الاتصالات – فضلاً عن قطاعي الطاقة والصناعات الاستخراجية – إلى الهيمنة على الاقتصاد بالمنطقة. وتقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها لمؤتمر مجموعة العشرين معلومات مفيدة عن الفرص المتاحة لاقتصاد البيانات، نوردها كالآتي:

- مع استمرار الانخفاض الكبير في تكلفة جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها، فسوف تتولد كميات أكبر وأكبر من البيانات عبر إنترنت الأشياء، والأجهزة الذكية، والاتصالات فيما بين الآلات.

- سوف يتطلب هذا مقاربة جديدة للتفكير في البنية التحتية في القرن الحادي والعشرين، مع اتساع التعريف ليشمل شبكات إنترنت النطاق العريض والحوسبة السحابية، والبيانات نفسها، لتقود نمو الإنتاجية.

- في الولايات المتحدة على سبيل المثال تقدر دراسة برينجولفسون وهيت وكيم أن ناتج وإنتاجية الشركات التي تستثمر في صناعة القرار بناءً على البيانات هي أعلى بنسبة 5 أو 6 بالمئة من المتوقع من الاستثمارات والاستخدامات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما توصلت دراسة شملت 500 شركة في المملكة المتحدة إلى أن أفضل 25 في المئة من الشركات التي تستخدم البيانات عبر الإنترنت قد تمكنت من تحقيق إنتاجية أعلى بواقع 13 بالمئة مقارنة بالشركات التي صنفت ضمن أردأ 25 في المئة من حيث استخدام البيانات.

- إجمالاً، فإن الدراسات على مستوى الشركات توضح أن استخدام الشركات للبيانات وتحليل البيانات تزيد إنتاجية العمالة بشكل أسرع، بواقع 5 إلى 10 بالمئة. وهناك دراسات أخرى، توصلت إلى عدة خصائص للأعمال التجارية الرقمية، التي تخلق تنافسية ديناميكية وفائض مستهلك كبير. والكثير من هذه الخصائص تعتمد على البيانات بصفتها المُحرك الرئيسي للأعمال. وتتوفر فرص للشركات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على التقنية لأن تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد القائم على البيانات. فقطاع أعمال الشبكات الخليوية في نيجيريا على سبيل المثال بلغت قيمته ما يُقدر بـ 8.3 مليار دولار، في عام 2017 لكن تأثير اقتصاد البيانات على الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير التقنية لا يقل أهمية كذلك. فمن المُقدّر أنّ نِصف فرص العمل بالدول متوسطة ومنخفضة الدخل تأتي من الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-المنصات الرقمية وزيادة فرص العمل والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على صنّاع السياسات الاهتمام بالأمور المتعلقة بثلاثة أنواع من المنصات. وهي أمور لا غنى عنها لتنمية المنطقة.

وهذه المنصات الثلاث هي:

أولاً، المنصات متعددة الأطراف (MSPs)، التي تتيح التفاعل بين عددٍ من الأطراف من الأفراد أو الشركات، مثل منصتي Careem وsouq.com، وهما منصتان إقليميتان تعيدان تشكيل أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالي المواصلات بالمشاركة، والتجارة الإلكترونية، على التوالي. وفي هذا الصدد، رغم أن المنطقة من ناحية أولى، أصبحت موطناً لشركات تقنية فريدة من نوعها وبالغة النجاح مثل كريم ومكتوب وسوق دوت كوم، التي تبنت نموذج "المنصات متعددة الأطراف" وحققت نمواً سريعاً، إلا أن بيئة الأنظمة والقوانين المحيطة بالمنصات

متعددة الأطراف بشكل عام تتسم بعدم اليقين. فعلى سبيل المثال، فإن منصات تَشارُك السيارات محظورة في تونس والجزائر. أما في أسواق كالأردن ومصر، والتي شهدت نمواً أفضل للمنصات متعددة الأطراف على المستوى المحلي، فقد تعيّن على هذه الشركات الابتكار في نموذج عملهم للسماح بـ «الدفع نقداً عند تسليم الخدمة" للالتفاف حول معوقات متصلة بعدم انتشار نظم الدفع الإلكتروني في صفوف المواطنين. ولذا على المُشرعين وواضعي السياسات الاهتمام بمجموعة جديدة من الإشكالات، ما يشكل ضغطاً على هيئات التنظيم المحلية، التي ينهض أمامها تحدٍ قائم بالفعل، ألا وهو السعي لضمان المنافسة العادلة بمجال البنية التحتية الرقمية. وهكذا سوف يحتاج صنّاع السياسات إلى التركيز في آنٍ على العوامل التمكينية لنمو المنصات وعلى إتاحة ظروف منصفة للمنافسة.

ثانياً، منصات الصناعة والطاقة الرقمية. حيث تقود البيانات عملية تحوّل كاملة لكلٍ من مجال الصناعة (عبر «الصناعة 4.0»، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، وأتمتة المصانع المتقدمة، إلخ) وفي مجال الطاقة عبر كامل سلسلة القيمة، من التنقيب عن نفط وحتى تزويد وتوزيع الكهرباء. ومن الأهمية بمكان القول إنّ تطوير منصات «الصناعة 4.0» في نظم أتمتة المنشآت الصناعية، أو في إعادة تعريف منصات الطاقة السحابية، تتيح المجال لتَشَكُّل منظومة متكاملة من الشركات الخدمية الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص، مما يحفز الاقتصادات المحلية على النمو. وتعد اقتران عملية التحديث السريع في القطاعات الإنتاجية الأساسية بالاقتصاد، مع تسارع تطبيق استراتيجيات للتحول الرقمي، المحرك القادر على إحداث النمو في اقتصادات المنطقة، شريطة أن يتم تكييف المواهب المتوفرة مع الفرص الجديدة الناشئة عن هذا التغير الجذري في النسق التكنولوجي.

ثالثاً، ستكون أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالمنصات الرقمية، كالدفع الإلكتروني، مهمة بدورها لتنمية الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما إذا اقترنت بالإصلاح الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قد يشكل اقتران إنشاء نظام وطني للرقم القومي مع انتشار استخدام الدفع الإلكتروني، أداة مناسبة لتنفيذ برنامج إصلاحي موسع لبرامج الدعم المعيشي، أو لتحسين استهداف العائلات المحتاجة عبر برامج الدعم الاقتصادي. وبالمثل، فإن منصة المشتريات الرقمية الوطنية إذا توفرت – مقترنة بإصلاح أعمال المشتريات والبرامج التي تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المنصة – يمكن أن تحسن كثيراً من نصيب الشركات الوطنية الأصغر في تدبير مشتريات السلع والخدمات الخاصة بالحكومة والمؤسسات الأكبر التي تملكها الدولة.

رابعا: الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

يلعب التخطيط الاستراتيجي الرقمي دورا بالغ الأهمية في الاقتصادات العربية مع انتهاج العديد من الدول العربية خططا استراتيجية رقمية تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف عدة لعل من أهمها حفز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الذات، وخلق المزيد من فرص العمل، ودعم التنويع الاقتصادي. وبالتالي تحديد موجهات استراتيجية لعملية صنع القرار من خلال الاستفادة من التحولات الرقمية في الجهات المعنية بتنفيذ هذه الخطط وأيضا توفير أطر يمكن في ضوئها المقاربة ما بين مستويات التنفيذ الفعلي والمستهدف بما يُمكن من المراجعة الدورية للمستهدفات والسياسات الاقتصادية. بناء عليه، من الأهمية بمكان التطرق إلى جهود الدول العربية في تبني استراتيجيات وخطط دعم عملية التحول الرقمي.

– في الأردن، قامت الحكومة الأردنية مطلع عام 2019 بإطلاق "استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، التي سلطت الضوء على خمسة أهداف استراتيجية تمثلت في تلبية احتياجات المواطن وتسهيل الإجراءات، والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية ورفع نسبة الإقبال عليها، وتوفير النفقات العامة، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى رفع مستوى الثقة بالحكومة.

– في الامارات، تعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات. كما وضع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "استراتيجية تطوير قطاع

التقنيات المالية الحديثة في الدولة FinTech Strategy التي يعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين. وتهدف الاستراتيجية إلى ضمان البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. سوف يتم دعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها دون تضييق الخناق على عملية الابتكار.

– شرعت **مملكة البحرين** في تدشين "استراتيجية الحكومة الرقمية التي تعتبر امتدادا لاستراتيجيات وخطط رقمية سابقة تم تبنيها من قبل المملكة منذ عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، تبنت البحرين "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني" التي تهدف إلى سرعة الاستجابة للتهديدات السيبرانية من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية متينة، وإنشاء فضاء إلكتروني أكثر أمنا.

– أطلقت **تونس**، تونس برنامج "مبادرة تونس الرقمية 2020»، بالشراكة مع القطاع الخاص وهو موجه لدعم التحول الرقمي للشركات الناشطة في مجال التصدير. ويهدف البرنامج إلى توفير ما لا يقل عن 50 ألف فرصة عمل في هذا القطاع. يحرص البرنامج على تعزيز الاستثمار في المجال الرقمي، من خلال توفير آليات التحفيز التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل التونسي، كما تلتزم الدولة من خلاله بدعم الاستثمارات الاجنبية والمحلية.

الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

اسم الدولة	الخطة او الاستراتيجية
الأردن	استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019 – 2020).
الإمارات	استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة "Fintech Strategy".
البحرين	استراتيجية الحكومة الالكترونية لعام 2016، والشروع في تدشين استراتيجية الحكومة الرقمية (2020 – 2022).
تونس	الخطة الوطنية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020".
السعودية	الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني – "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".
السودان	الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه للذكية (2016 - 2020).
سورية	استراتيجية الحكومة الإلكترونية.
الصومال	الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2019 – 2024).
العراق	استراتيجية التحول الرقمي للعراق "2030".
عُمان	استراتيجية عُمان الرقمية "2003".
فلسطين	السياسة الوطنية للتحول الرقمي لعام "2019".
قطر	استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر 2020.
الكويت	استراتيجية "رؤية الكويت 2035".
لبنان	استراتيجية التحول الرقمي في لبنان "2018"
مصر	استراتيجية التكنولوجيا المالية "2019".
المغرب	استراتيجية المغرب الرقمي "2020".

المصدر: صندوق النقد العربي (2020)، "استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية"، ومصادر وطنية.

– ويحرص السودان من خلال استراتيجيته منظومة رقمية متكاملة مؤمنة على المستوى الرقمية بعنوان: «الخطة الموجهة للحكومة القومي للوصول إلى المعرفة والخدمات لدعم وتنمية الالكترونية والتوجه الذكي" على تطوير صناعة الاتصالات وتقنيات المعلومات. كما تسعى الحكومة

السودانية إلى تعزيز البنى التحتية للدفع الإلكتروني ودعم انتشار وتطوير خدمات نظم الدفع الحديثة ومراعاة التوزيع الجغرافي، مع ضمان الحماية والأمان والموثوقية لأنظمة الدفع القومية. وانضمّ السودان حديثا إلى تحالف الأمم المتحدة للمدفوعات الرقمية الذي يضم 75دولة ومؤسسة تلتزم بتسريع الانتقال من استخدام النقد إلى الدفع الرقمي.

– تبنّت **المملكة العربية السعودية**، استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وخطط خمسية واعدة وطموحة بالتعاون مع الجهات الحكومية، حيث وضعت ثلاث خطط تنفيذية من أبرز مرتكزاتها الاستراتيجية: الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتجارة الرقمية، والمدن الذكية. ذلك إضافة إلى مشاريع التحول الرقمي المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" الهادفة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

– في **سورية**، تم اقرار «استراتيجية الحكومة الإلكترونية» عام 2009، والتي تتضمن بشكل أساسي ثلاث محاور للعمل: الإصلاح الإداري، والبنية الداعمة، والخدمات الإلكترونية. وتقوم حاليا بتحديث الاستراتيجية تحت عنوان: «استراتيجية التحول الرقمي» لتأخذ بعين الاعتبار مسارات محددة في مجال تطوير البيئة الداعمة، وتطوير بيئة الأعمال، بالإضافة إلى محور البيانات المفتوحة ودعم الابتكار.

– وتبنى **العراق** «الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني» لتوفير تدابير وإجراءات استراتيجية لضمان أمن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية، وبناء ورعاية مجتمع إنترنت آمن وموثوق به. حيث تتألف الاستراتيجية من عدة خطط داعمة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تغطي جميع الأولويات الوطنية، وتعالج التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية مثل الجرائم الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، والصراع والتجسس السيبراني، وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت.

– تتبنى سلطنة عُمان منذ عام 2003 «استراتيجية الرقمية استراتيجية»، حيث تم تصنيف التوجهات الاستراتيجية الرقمية للسلطنة إلى ستة محاور تتكامل ضمن أهداف استراتيجية رئيسية، وتتضمن المبادرات والمشاريع اللازمة لدعم مسيرة البلاد نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة3. وتقوم استراتيجية التحول الرقمي على تنمية قدرات المجتمع ومهارات الأفراد، ونشر تطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات الذكية، وتوفير منظومة متكاملة لصناعة تقنية المعلومات والاتصالات، والحوكمة وتطوير المعايير القياسية والسياسات، والجيل الجديد من البنية الأساسية الرقمية، وتعزيز الوعي المعرفي.

– في فلسطين، تم انجاز"السياسة الوطنية للتحول الرقمي" بالتعاون مع "الاسكوا" عام2019، والتي تتمثل أهم سماتها في تعزيز استخدام التقنيات الرقمية، وتوفير الإطار القانوني والتشريعي، ودعم البنية التحتية للتقنيات الرقمية والبيانات، وتطوير التعليم والبحث العلمي، وتعزيز الابتكار وبيئة الأعمال، والانفتاح وإتاحة البيانات، علاوة على بناء قدرات الطواقم الإدارية والفنية، وضمان أمن المعلومات والخصوصية، والاستدامة، والتوعية وحماية المجتمع.

– في قطر، استفاد جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال والجهات الحكومية من عمل الحكومة الالكترونية التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تقديم خدمات أكثر فاعلية وشفافية. وترتكز استراتيجية قطر على ثلاثة محاور تتمثل في الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية القدمة للأفراد والشركات (خدمات بلا مراجعين)، ورفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية (وزارات بلا أوراق)، وزيادة مستوى الشفافية وانفتاح الحكومة على الجمهور. ويمثل المحور الثالث جوهر التحول الرقمي للجهات الحكومية ويتضمن برامج رئيسة لدعم التحول الرقمي بما يشمل البرامج لدعم البنية التحتية الرقمية، والتطبيقات الحكومية، ورقمنه المعلومات الشخصية غير الإلكترونية.

– في جزر القُمر، تنص "استراتيجية القمر 2028"، على ترسيخ الإطار القانوني والمؤسساتي، وتعزيز استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وتنويع الاستثمارات، لتحويل الدولة بحلول عام 2030 إلى مجتمع معلومات، وجهة فاعلة في الثورة

الرقمية"، وجعل القطاع الرقمي مساهما ومحركا أساسيا لنمو الاقتصاد الوطني.

– في لبنان، تهدف "استراتيجية التحول الرقمي" إلى جعل الحكومة اللبنانية من أكثر الحكومات رقمنه في المنطقة العربية من خلال تصميم منصات الكترونية لخدمة المواطنين والشركات والمجتمع بشكل أوسع.

– في مصر، تم إطلاق "استراتيجية التقنيات المالية"، في إطار تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات في تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء وخاصة الشباب، حيث يسعى البنك المركزي المصري من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه نحو تمكين الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وحرية الابتكار، وتلبية الاحتياجات العديدة والمتنوعة للسوق المصري. هذا وتعد استراتيجية التقنيات المالية مقوما أساسيا من مقومات تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التقنيات المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030".

– وشهد قطاع الاتصالات في المغرب، منذ تحريره نموا قويا تجلى من خلال مؤشرات التغطية والاستخدام وعدد المشتركين والأسعار. ومن أجل تعزيز ذلك، سعى المغرب في يونيو 2016 إلى اعتماد «استراتيجية المغرب الرقمي 2020» لمواكبة التغيرات الرقمية العالمية بتسريع تحوله الرقمي وتحسين موقعه الإقليمي. وقد تم إنشاء «وكالة التنمية الرقمية «لإنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث يسعى المغرب إلى زيادة الاستثمار والقدرة التنافسية في الصناعة الرقمية بعد إصدار قانون جديد يهدف إلى تحسين وتعزيز شفافية القطاع.

– في الصومال، جاري تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصال 2019–2024" التي تهدف إلى تسهيل التحول الرقمي، وبالتالي جعل المجتمع الصومالي مجتمعا قائما على المعرفة وشامل للجميع، وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدد الاستراتيجية الوطنية أولويات ومجالات التدخل لدعم تطوير قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات وللمساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

خامسا: التحديات والرؤى المستقبلية

مما لا شك فيه أن للقطاع الرقمي مستقبل واعد، فالتوجه المتزايد نحو استخدام الوسائل الرقمية يشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة على الأمد المتوسط، وذلك عبر الزيادة في عدد طلبات براءات الاختراع في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتطوير البنية التحتية لتحسين المعروض من المنتجات التقنية وتعزيز الابتكارات.

وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية عام 2000 نحو 3 ملايين أي أكثر بقليل من 1% من عدد السكان آنذاك. ونما عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية بمعدلات مرتفعة خلال العقدين الماضيين، فبلغ نحو 275 مليونا بنهاية عام 2020، أي ما يقارب 64 في المئة من عدد السكان. لكنّ الفجوة الرقمية بين البلدان العربية اتسعت بشكل كبير، فانتشار استخدام الإنترنت في بلدان مجلس التعاون الخليجي كاد يصل إلى 100 في المئة من عدد السكان (98.2% اعتماداً على أرقام تضمنها تقرير أممي عن الحكومات الإلكترونية لعام 2022) وسجلت مجموعة دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر) انتشاراً للإنترنت بلغ نحو 69 في المئة، وسجلت بلدان المشرق العربي (سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين ومصر) نحو 65 في المئة.

أما نسبة انتشار الإنترنت بالسودان فكانت منخفضة، إذ بلغت 28.4 في المئة من السكان، وفي اليمن نحو 26.7 في المئة.

ولم يقتصر اتساع الفجوة الرقمية على استخدام الإنترنت، فمعظم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الحكومية الرقمية والذكاء الاصطناعي تضع بلدان التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية من حيث التطور بهذه المجالات.

ويصنف مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، الذي تصدره مؤسسة أكسفورد إنسايتس Oxford Insights

سنوياً، دول العالم حسب مدى استعداد حكوماتها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، بناءً على 42 مؤشراً عبر 3 ركائز: الحكومة، قطاع التكنولوجيا، البيانات والبنية التحتية. وبحسب هذا المؤشر، جاءت بلدان التعاون الخليجي عام 2021 في طليعة البلدان العربية، فاحتلت الإمارات المرتبة 19 عالمياً تلتها قطر بالمرتبة 26، ثم السعودية بالمرتبة 34، ثم عمان بالمرتبة 49، ثم البحرين بالمرتبة 55، وأخيراً الكويت بالمرتبة 63. أما باقي البلدان العربية فجاءت بعد ذلك، فاحتلت مصر المرتبة 65 وتونس المرتبة 77، والأردن المرتبة 80، والمغرب المرتبة 84، ولبنان المرتبة 94، والجزائر المرتبة 99 والعراق المرتبة 104.

ومن المتوقع أن تؤدي الفورة النفطية الحالية إلى زيادة الفجوة الرقمية بين بلدان مجلس التعاون وباقي البلدان العربية؛ فوفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي سيزيد دخل بلدان الخليج العربي بمقدار 1.3 تريليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة، مقارنة بما كان متوقعاً قبل ارتفاع أسعار النفط. هذا في الوقت الذي يتوقع فيه استمرار معاناة باقي البلدان العربية من مشاكل اقتصادية مزمنة.

ورغم أن المؤشرات العالمية التي تقيس تقدم البلدان التكنولوجي والمعرفي والابداعي، تظهر بلدان الخليج العربي في مقدمة البلدان العربية، لكنها تشير أيضاً إلى وجود ضعف في هذه البلدان مقارنة ببلدان العالم المتقدم. فمراتب بلدان الخليج العربي لا تزال متواضعة في العديد من المؤشرات الدولية، كمؤشر الابتكار العالمي الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو WIPO.

وبحسب أحدث تقرير صدر عام 2022، احتلت الإمارات المرتبة 31 عالمياً، تلتها السعودية بالمرتبة 51، ثم قطر بالمرتبة 52، ثم الكويت في المرتبة 62، فالبحرين بالمرتبة 72، فسلطنة عمان في المرتبة 79. ويقيس هذا المؤشر الابتكار عبر 7 فئات رئيسية، هي: المؤسسات، ورأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، وتطور السوق، وتطور الأعمال، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية. يتم دعم كل فئة من الفئات الرئيسية من خلال 3–5 مؤشرات أخرى، مما يشكل إطاراً شاملاً من 84 مؤشراً.

وفي هذا المجال، تحتاج الدول العربية إلى محرك جدّي للنمو، وفي هذا الخصوص يمكن لتقنيات المعلومات أن تفتح طريقا للنمو، كونها توفر معدلا مرتفعا من رأس المال البشري. وبالتالي يمكن اعتماد نموذج للاقتصاد المستند إلى التقنيات، يستوعب الابتكارات ويشجع على الإقبال على المخاطرة ويحتفي بالإبداع.

وقد بدأت العديد من الدول العربية تنفيذ مبادرات التحول الرقمي الأساسية، بل ارتقت إلى المراكز الأولى في العديد من المقاييس في مؤشرات التحول الرقمي. حيث أعلنت دول أخرى عن طموحات كبيرة وأحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال. لكن رغم ذلك، ما زالت جهودها الرامية إلى تشجيع الابتكار والارتقاء بمعدلات الاعتماد الرقمي في القطاع العام إلى مستويات أعلى تواجه تحديات كبيرة.

ويواجه تسريع التحول الرقمي في المنطقة العربية عدة تحديات تتمحور حول أربعة مجالات رئيسة وهي: رقمنة الحكومة، وشركات القطاع الخاص، وتوفر التمويل، والقدرات البشرية. وتختلف التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في الدول العربية من دولة إلى أخرى وأهمها توفير البنية التحتية للاتصالات السريعة، ونقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، ونقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي.

في **الإمارات**، يشكل التحول الرقمي اليوم العمود الفقري لمختلف القطاعات. بالنظر إلى أن أكثر من نصف أنشطة العمل على مستوى العالم اليوم هي أنشطة سريعة التأثر وقابلة للتشغيل الآلي أو ما يعرف بالأتمتة، فقد باتت هناك حاجة ماسة لنموذج تعليمي جديد يقوم على تعزيز المهارات الرقمية والبرمجية. تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول من تاريخها العريق وسجلها الرقمي، مستفيدة من سجلها الحافل بإطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار. وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي في هذا الاتجاه. ويتميز الاقتصاد الرقمي في الامارات

عموما بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة.

أما في **فلسطين**، فتسعى السياسة الوطنية للتحول الرقمي إلى وضع ملامح المرحلة المقبلة وخطة الطريق التي ستنتهجها الحكومة الفلسطينية في مجال التقنيات والبيانات الرقمية، يشترك فيها جميع أطراف العلاقة من القطاعات المختلفة، وحسب أولويات محددة، علاوة على الجهات المسؤولة عن المتابعة والتقييم، وتلك المسؤولة عن إدارة المشاريع وتنفيذها، ضمن إطار محدد للحوكمة الرشيدة من خلال تعميم السياسة على الجهات ذات العلاقة، ونشرها على المواقع اللازمة للبدء باتباعها في عملية التحول الرقمي في المرحلة ا لمقبلة .

في ما يخص **الأردن**، فإن أتمتة الخدمات الحكومية وإتاحتها للمواطن عبر المنصات الرقمية تعتبر خطوة أساسية، تليها خطوات لتمكين القطاعات الاقتصادية المختلفة من التحول الرقمي. كذلك من الضروري إتاحة التعليم الإلكتروني ونشره، وتشجيع الرياديين لتأسيس شركات تعتمد على التقنيات.

وواجهت **البحرين** تحديات قبل عملية التحول الرقمي تمثلت في محدودية الشفافية في المعاملات الحكومية، ومحدودية رضا العملاء عن الخدمات الحكومية، ومشاركة محدودة للمواطنين في تطوير العمل الحكومي، ومحدودية الثقافة الرقمية لدى المواطنين والمقيمين، ومقاومة التغيير لدى الجهات الحكومية ووجود البيروقراطية في بعض العمليات الإدارية، والمركزية والخوف من اتخاذ القرارات.

وبالنسبة للرؤية المستقبلية فقد تمحورت الجهود حول:

– زيادة مستوى الشفافية في المعاملات الحكومية، من خلال نظام المناقصات الإلكتروني الذي يهدف إلى تطوير الأداء الحكومي وتسهيل الإجراءات الخاصة بالمناقصات والمشتريات الحكومية، حيث يسمح النظام في مرحلته الأولى للجهات المشترية من القطاع الحكومي بإعداد طلب الشراء وعرض وثائق المناقصة، وللموردين والمقاولين من القطاع الخاص بشراء وثائق المناقصة عن طريق النظام المذكور، ويتم بعدها استكمال الإجراءات بطريقة اعتيادية، فيما سيتم العمل على تطبيق المرحلة المناقصة، وطرح التزويد طلب إعداد من بدءا كاملة المناقصة دورة يغطي والذي النظام من الثانية مرورا بنشر الإعلان عن المناقصة كي تطلع عليه الشركات الراغبة في المشاركة، ثم استلام وإيداع العطاءات المقدمة من قبل تلك الشركات بسرية وأقصى حماية، وفتح العطاءات بشفافية تامة، وتقييم المناقصة عليها رست التي الشركة عن بالإعلان وانتهاء تام، بوضوح العطاءات.

– زيادة رضا العملاء عن الخدمات الحكومية: يعد رضا العملاء حول برنامج الحكومة الإلكترونية هدفا رئيسا ضمن رؤية البحرين لعام 2030 حيث وضعت الحكومة مؤشر رضا العملاء أحد الأهداف الرئيسة لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية في البحرين منذ عام2007 وذلك لضمان رفع مستوى الخدمة وتحسين تجربة العملاء لدى استخدام قنوات الحكومة الإلكترونية وكذلك في مراكز الخدمة الحكومية. لذلك، تحرص هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية على إجراء دراسات شاملة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لقياس مستوى رضا العملاء.

– التقييم الفوري للخدمات الإلكترونية، حيث يجري تقييم محتوى الصفحة الالكترونية ورضا العميل حول الخدمات الإلكترونية المستخدمة والتي تقدمها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية على قنوات الحكومة الإلكترونية كجزء من مبادرات التعهد الجماعي.

– إشراك المواطن والمقيم: حيث اتخذت حكومة مملكة البحرين خطوات بارزة من أجل تعزيز مشاركة أفراد المجتمع في تنمية الخدمات الحكومية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم. وهناك العديد من القنوات المفتوحة ثنائية التواصل في مملكة البحرين لدعم المشاركة الإلكترونية للمجتمع باستخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات. وتعتبر قنوات المشاركة الإلكترونية أدوات لتعزيز

مشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع مع الجهات الحكومية بهدف التواصل الدائم وتمكين المجتمع ليكون شريكا في تطوير العملية التنموية من خلال صنع القرارات وتطوير الخدمات.

– التحفيز على الابتكار في الخدمات العامة من خلال مسابقة الابتكار الحكومي "فكرة» التي تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار بين موظفي القطاع الحكومي وتزويدهم بفرصة المنافسة في تقديم مقترحات فعالة لتطوير الأداء الحكومي وجودة الخدمات الحكومية في البحرين بما يتماشى مع الرؤية الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة.

– ازدياد الثقافة الرقمية لدى المواطنين والمقيمين من خلال تعزيز استخدام الخدمات الالكترونية عبر القنوات المختلفة يدل على مدى وعي وثقافة المواطنين والمقيمين في مجال التحول الرقمي.

– في **سلطنة عُمان**، واجهت التحولات الرقمية مجموعة من التحديات قبل عملية التحول الرقمي، تمثلت في قلة الموارد المالية وضعف البنية التحتية، وغياب الرؤى المستقبلية، والطبيعة الجغرافية للسلطنة، وضعف استخدام الافراد للتقنية، وضعف الكفاءة والمهارات التخصصية، وثقافة العمل ومقاومة التغيير، والتشريعات القانونية، والتغيير السريع في التقنيات الرقمية. ولكن عملت السلطنة على تجاوز هذه العقبات بأتمتة نماذج الأعمال عبر التقنيات الناشئة والسعي إلى اعتماد منصات للخدمات العامة مع التوجه نحو الاستثمار في دعم القطاعات الاستراتيجية والموائمة مع «رؤية عمان 2040" وبناء اقتصاد مبني على البيانات الكبيرة والمفتوحة.

– أما في **السودان**، فيسعى السودان من خلال القيام بحملة قومية للدفع الالكتروني وفوائده، وتطوير مؤشرات الشمول المالي، وتطوير البنى التحتية وتحسين شبكة الفايبر وربطها، وفي خطوة متقدمة ألزمت الحكومة كل الجهات التي تبيع السلع والخدمات بتملك الماكينات الخاصة بنقاط البيع حتى تمكن المواطن من تسيير أمورها. وتتمثل التحديات في النقص الكبير في البنى التحتية في البلاد والحاجة إلى تعزيز شبكات الاتصالات لتغطي محليات البلاد المترامية الأطراف، إضافة إلى الحاجة إلى تعزيز التوعية والاعلام بالتقنية وكسب الثقة.

– في **سورية**، حالت الظروف التي عاشتها البلد في تأخر انطلاق عملية التحول الرقمي وتعتبر جوانب التمويل وهجرة الكفاءات أهم التحديات، حيث يجري حاليا العمل على وضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي تركز على رقمنه العمليات الحكومية.

– وتسعى **قطر** إلى تطوير مجتمع رقمي وتوفير خدمات ذكية ومبتكرة وعالية الجودة وذلك في كل المجالات والاختصاصات، هذا مع إنشاء أساس قوي لقطاع تقنيات المعلومات المبتكرة والمتنامية التي تجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كذلك هناك جهود لدعم العرض واعتماد الوسائط الرقمية لتلبية احتياجات العملاء، كما تعمل حكومة دولة قطر على تطوير استراتيجية جديدة للحكومة الرقمية.

عموما هناك اهتمام كبير بتوفير البنية التحتية للاتصالات السريعة وتوفير منصات الدفع الالكترونية وإصدار التشريعات المناسبة، وهو ما سيسهل الدخول إلى حقبة الاقتصاد الرقمي بانسيابية، كذلك الحاجة إلى اتباع اصلاحات اقتصادية متكاملة وذلك بإرساء مبادئ أساسية، تتمثل في مبدأ الاستدامة والتنافسية العلمية، بما ساعد على النهوض بالاقتصاد والانتقال به إلى مرحلة الرقمنة.

من هنا لا بدّ من تعزيز نظام الابتكار الوطني في بلدان الخليج العربي بحلقاته الثلاث: التقليد – التوطين – التوليد، بإنشاء روابط وثيقة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، تعمل من خلال علاقاتها وأنشطتها على إيجاد واستيراد وتوطين وتعديل وإنتاج تقنيات جديدة وتعزيز الصناعات الوطنية. ويتطلب هذا جذب المواهب والاحتفاظ بها، وهذا ما يقيسه مؤشر تنافسية المواهب العالمي الذي يصدره المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، إنسياد INSEAD. فوفق أحدث مؤشر صدر عام 2021، احتلت الإمارات المرتبة 25، تلتها قطر بالمرتبة 36، ثم السعودية

بالمرتبة 41، في حين تأمل البلدان العربية وخاصة الخليجية في تحسين مراتبها في الإصدارات المقبلة، من خلال تحقيق استراتيجياتها المعلنة.

الخلاصة والتوصيات

يعتبر وجود مؤشر موحد لقياس جودة الاقتصاد الرقمي في الدول العربية من أهم الأولويات التي من الضرورة بمكان أخذها في الحسبان لما فيذلك من فوائد عدة يمكن أن تعود بالنفع لكل المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال إن وجود مؤشر موحد يضمن متابعة أداء الاقتصادات العربية في عملية التحول الرقمي، يساعد على تتبع الإنجاز المُحقق في هذا المجال، والوقوف على التحديات القائمة، فضلا عن المساعدة في تلافي التحديات التي تواجه الدولة من خلال وضع الأسس السليمة لتلافيها. لكن يبقي موضوع الإحصاءات الرقمية من القضايا المحورية لضمان إصداره.

وتمثل التغطية الرقمية ذات أهمية بالغة في التعرف على حجم العرض والطلب للخدمات الرقمية المقدمة على مستوى الأفراد والجماعات ومدى استفادة القطاعات الاقتصادية (زراعي، صناعي، وخدمي) من الخدمات الرقمية المقدمة.

بالنسبة إلى لدول العربية التي لم تصل بعد إلى مرحلة التحول الرقمي الكامل، من الأهمية بمكان توجيه جهودها الرقمية إلى تلك القطاعات الاقتصادية بغرض زيادة إنتاجيتها وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك مع الاحتفاظ بأهمية رقمنه القطاع الخدمي.

بناء على ما سبق من استعراض لقضايا الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، وبعد التطرق إلى واقع التحولات الرقمية في الأقاليم العربية والتحديات التي تواجه هذه الأقاليم في سبيل تحقيق مبتغاها من التغطية الرقمية الشاملة أو تعزيز درجة الرقمنة في القطاعات ذات الأولوية، تخلص الدراسة إلى بعض التوصيات التي من شأنها دعم عملية صُنع القرار في الدول العربية:

- إنشاء جهة متخصصة معنية بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعات كافة بما يضمن زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تأطير ثقافة الاستخدام الرقمي على مستوى الافراد والشركات على مختلف مستوياتها، فعلى الرغم من أن امتلاك موقع الكتروني للشركات يعتبر أحد متطلبات تسجيل هذه الشركات لدى مكاتب التسجيل في عدد من الدول العربية، إلا أن عدد قليل منها يتم توظيفه في تقديم خدمات رقمية أو إنجاز خدمات رقمية أخرى.
- دعم التحول الرقمي ليشمل ليس فقط الشركات الكبيرة والقطاعات الخدمية، وإنما يتسع ذلك ليشمل الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكافة القطاعات الاقتصادية.
- تعزيز الوصول إلى شبكات النطاق العريض ومعالجة التحديات التي تواجه التحول الرقمي ومن أهمها تعزيز تنافسية أسواق الاتصالات وتبني الأطر التنظيمية السليمة لتحسين الإنتاجية.
- تعزيز المهارات الرقمية لدى الافراد والشركات حيث من الضروري تحسين مهارات وقدرات الافراد والشركات الرقمية في الدول العربية من أجل مواكبة مستجدات حقبة الثورة الصناعية الرابعة. حيث ارتبطت المهارات الرقمية بمستوى الدخل، فكلما ارتفع مستوى المهارات الرقمية في الدول العربية كلما ساعد ذلك في الحصول على وظيفة مرتفعة الإنتاجية والتي تزيد فيها مستويات الدخول. وبالتالي على الحكومات العربية دعم تطوير المهارات الاساسية التي يحتاجها المواطن العربي لدخول عالم الاقتصاد الرقمي، لا سيما المهارات المعرفية السليمة ومهارات تقنيات المعلومات والاتصالات، ومواصلة التعلم مدى الحياة، وسيكون هذا عاملا أساسيا في زيادة الإنتاجية.
- اغتنام الفرص الجديدة ذات الصلة بالتجارة الرقمية والتجارة الالكترونية من خلال تكييف السياسات التجارية مع التحديات الجديدة التي ينحصر جلها في تدفقات البيانات، المدفوعات الالكترونية، تعزيز التكامل البيني الرقمي لتعزيز التشغيل في العالم العربي.

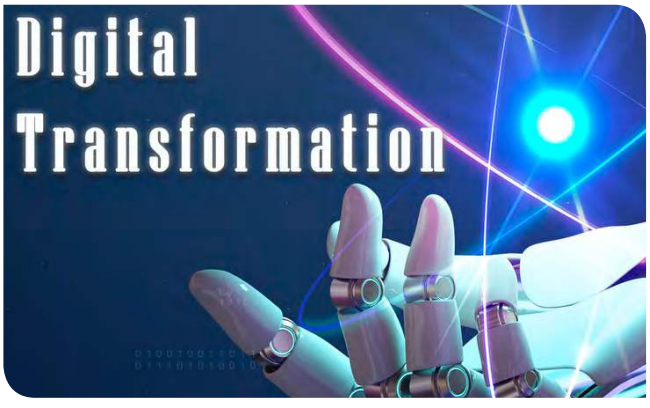

اتحاد الغرف العربية ينظم مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة" بمشاركة حاشدة من 16 دولة عربية وأجنبية

نظّم اتحاد الغرف العربية، في مقرّه في بيروت "مبنى عدنان القصّار للاقتصاد العربي"، مؤتمرا بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة"، بتاريخ 17 تموز (يوليو) 2023، بحضور ممثلين عن 17 دولة عربية وأجنبية، يتقدّمهم معالي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية الأستاذ أمين سلام، معالي نيفين قبّاج وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، رئيس اتحاد الغرف العربية الأستاذ سمير عبد الله ناس، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية معالي الأستاذ محمّد شقير، رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، معالي أمين عام اتحاد الغرف العربية أ. خالد حنفي، معالي الوزير المفوض د. طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أمين عام الغرفة العربية البرازيلية تامر منصور، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية دارا جليل الخياط، رئيس غرفة طرابلس والشمال في لبنان توفيق دبوسي، نائب رئيس مجلس الإدارة لشؤون الأعمال في الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية (البحرين) البروفيسور علي آل إبراهيم، رئيسة ومؤسّسة مجموعة CLIN GROUP، ورئيسة مؤسسة HOPE MCF، الدكتورة نادية شعيب، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (يونيدو – البحرين) الدكتور هاشم حسين، إضافة إلى وفود ورؤساء وفود من سوريا والأردن والعراق والبحرين وجمهورية مصر العربية.

أمين سلام

تحدّث في جلسة افتتاح المؤتمر، معالي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية الأستاذ أمين سلام، فأكّد أنّ "الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليست بعيدة عن ديننا السمح، الذي حثّ الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وركّز على اهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم اهمال حق الأجيال القادمة".

وقال: "تكتسب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الدول العربية أهمية بالغة باعتبارها حجر الزاوية، وأداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة وجموحها، حيث يمثل القطاع الخاص والشركات الجزء الاكبر والأساسي في النظام الاقتصادي الوطني، وعليه أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلباً اساسياً للحد من الفقر من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة".

وأكّد أنّه "بالنسبة "إلى عالمنا العربي الذي يشهد تحولا نوعيا لناحية التنوع الاقتصادي والاجتماعي فأمام القطاع الخاص اليوم فرصة ذهبية لبناء القواعد والاسس الصحيحة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة لمستقبل الدول العربية والاجيال القادمة".

سمير ناس

وتحدّث رئيس اتحاد الغرف العربية الأستاذ سمير عبد الله ناس، فاعتبر أنّ "الكفاءة المهنية في المسؤولية المجتمعيّة والشفافية في المنظمات غير الحكومية، ذات أهمية حاسمة للنمو، ومن هذا المنطلق تبنى اتحاد الغرف العربية واتحادات الغرف العربية والغرف العربية والأجنبية والمشتركة التي تعمل تحت مظلّة الاتحاد، مفهوم المسؤولية المجتمعيّة ووضعه على رأس سلّم أولوياته من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي وبيئة أفضل".

وقال: "نرى أنّ مسؤولية القطاع الخاص تعدّ من العناصر الأساسية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظرا لمردودها الايجابي على صعيد تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الي تواجه المجتمعات، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية".

ورأى أنّه "على الرغم من الدور الهام والبارز للقطاع الخاص في هذا المجال، إلا أنّه لا يستطيع القيام بهذا الدور وحيدا، حيث هناك أهمية كبيرة لتعزيز الشراكة في مجال المسؤولية المجتمعيّة بين القطاعين العام والخاص وكذلك القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الدولية، عبر تشجيع المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية، بما يؤدي إلى تعزيز ودعم وتضافر كافة الجهود التي تصبّ في تحقيق التنمية بين المجتمعات وداخل الأسر والأفراد.

وختم بالقول: "أكّدت أزمة كورونا التي ضربت كافة أنحاء العالم، أن قطاع الأعمال هو أكثر القطاعات تضرراً وتأثراً بما ينجم من نتائج. وبالنظر إلى التشريعات، فلا تزال النظرة إلى المسؤولية المجتمعيّة للقطاع الخاص على أنها منظومة تقليدية من القوانين تتعلق بالعمل التطوعي والخيري، وليس مسؤولية مجتمعية حقيقية تتم المساهمة فيها على نحو يسمو لتحقيق الأهداف المطلوبة، حيث لا يوجد تنظيم لهذه المسؤولية إلا في التشريعات التي تتعلق بالهبة وغيرها من الأعمال الطوعية التي تتم بناءً على الرغبة الذاتية. وعلى هذا الأساس فإنّه في ظل الظروف الاستثنائية التي تحيط بالعالم، تظهر الحاجة الماسة إلى تكاتف جميع شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات من أجل حماية المجتمع، وتحقيق الاستقرار له، والمحافظة على المكتسبات التي وصل إليها في أوقات الرخاء".

محمد شقير

من جانبه، أكّد معالي رئيس اتحاد الغرف اللبنانية الأستاذ محمد شقير، في كلمته على أنّه "بالنسبة لنا في الهيئات الاقتصادية وفي الغرف اللبنانية ومنذ انطلاق فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، نعي كثيرا أهمية هذا التوجه وهذه الثقافة الرائدة، وقد واكبناها بجدية وبفعالية وشجعنا الشركات على اعتمادها"، لافتا إلى أنّه "بالنسبة لنا في لبنان وفي ظل الانهيار الاقتصادي الذي أوقف قدرة الدولة وبشكل نهائي على القيام بدورها الطبيعي في التنمية والتطوير والاستثمار في البنية التحتية، بات العبء الأكبر يقع في هذا الموضوع على

الشركات وعلى القطاع الخاص، وقد سجل في هذا الإطار الكثير من المبادرات الرائدة لشركاتنا إن كان في العاصمة بيروت أو في المناطق، ولا بد من الإشارة الى المبادرات المميزة التي تلت انفجار مرفأ بيروت الكارثي حيال المناطق المدمرة والمتضررة".

وشدد على أنّه "المطلوب في لبنان الكثير بعد تآكل القدرات والإمكانيات لدى المجتمعات والسلطات المحلية، وأنا من موقعي على رأس القطاع الخاص اللبناني أشجع وأدعو الشركات المقتدرة للقيام بواجباتها في إطار المسؤولية الاجتماعية، لكن للأسف، ومن ضمن الواقع الحالي في لبنان تبقى أيضاً إمكانيات القطاع الخاص محدودة في الانهيار والتباطؤ الاقتصادي".

وطالب شقير بانتخاب رئيس للجمهورية فوراً "لأن ذلك يشكل المدخل لمعالجة كل أزماتنا وإعادة البلد الى طريق التعافي والنهوض، بما يسمح أيضاً بقيام شركاتنا بدور أكبر في إطار المسؤولية الاجتماعية. كما أدعو الى مزيد من التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص العربي، للتقدم أكثر على مسار المسؤولية الاجتماعية للشركات وصولا الى إدخالها في صلب أهداف وأدبيات شركاتنا، لما لها من أَثَرٍ هامٍ وأساسيٍ في التنمية المحلية وفي تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام".

هيفاء أبو غزالة

وألقى معالي الوزير المفوض د. طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمة معالي السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، حيث أكّد أنّ "الشراكة الفاعلة بين جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية، أسهمت بشكل فاعل في جعل القطاع الخاص العربي، شريك رئيسي في هذا المسار الهام، وفي ضوء نتائج وتوصيات الاجتماع الذي تمّ في فبراير العام الماضي، هنا في مقر الاتحاد حيث تبلورت شراكات هامة بين الاتحاد ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، من خلال القطاع الاجتماعي، وأطلقنا بحضور معالي الأمين العام "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، التي شكّل القطاع الخاص العربي دور هام ورئيسي لنجاحها، وكذلك برامج ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتنسيق أيضا مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. كم نعتزم تنفيذ الدورة الثانية لـ "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، والمعرض العربي للأسر المنتجة خلال الربع الأخير من العام الجاري، بالتنسيق أيضا مع اتحاد الغرف العربية وبدعم هام من القطاع الخاص العربي".

علي آل إبراهيم

وتحدّث في الجلسة الافتتاحية نائب رئيس مجلس الإدارة لشؤون تطوير الأعمال، الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية (البحرين)، البروفيسور علي آل إبراهيم، حيث تناول في كلمته الدور الذي يقوم به الاتحاد على صعيد دعم المسؤولية الاجتماعية، معتبرا أنّ "تطبيق المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العربي وفق الممارسات العالمية يستلزم وجود قناعة تامة لدى القيادات بأهمية بناء استراتيجية شاملة تساهم في أن تكون هذه الممارسات مؤسسية وتدخل في جميع قرارات وأنشطة وخدمات ومنتجات هذا القطاع الحيوي المساهم في تنمية مجتمعاتنا ودولنا".

وتابع: "كما المطلوب تبني المبادرات المجتمعية من قبل القطاع الخاص العربي عبر دراسة الحاجات المجتمعية وتبني مبادرات تتوافق مع هذه الاحتياجات بأدوات علمية ومهنية. إضافة إلى ذلك قياس أثر هذه الأعمال والمبادرات المجتمعية المعززة للتنمية المستدامة وهو ما يستلزم أن يتم بأدوات مهنية. وأخيرا ربط هذه الممارسات في قطاعنا الخاص العربي بأدوات ومعايير مهنية عالمية ستساهم بالتأكيد في دعم أهداف التنمية المستدامة عبر أجندتها العالمية وكذلك الاستراتيجيات العربية والوطنية".

هاشم حسين

كذلك كانت كلمة لرئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (يونيدو – البحرين)، الدكتور هاشم حسين، فأشار إلى أنّ "مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بمملكة البحرين دورا هاما لترويج ريادة الأعمال الاجتماعية عبر المنطقة العربية والعالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر دعم وربط رواد الأعمال وأصحاب المصلحة والمستثمرين عبر خلق شبكة لمشاركة المعرفة".

وتابع: "كما يقوم المركز العربي لريادة الأعمال والاستثمار بتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية. كما يعمل أيضا على توفير فرص الشراكة وتبادل المعرفة والخبرات بين الفاعلين في هذا المجال من أجل تعزيز الابتكار وتنمية المشاريع الجديدة عبر برنامج تنمية ريادة الأعمال والاستثمار الذي يطبّق في 52 دولة حول العالم منها الصين، الهند، إيطاليا، ومعظم الدول العربية وكذلك الافريقية".

خالد حنفي

واعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي في كلمته أنّ "مشاركة 16 دولة عربية وأجنبية في هذا المؤتمر الهام في بيروت بمثابة رسالة دعم قوية من جانب المشاركين أنّ بيروت هذه المدينة المتلألئة دائما، ترفض الانكسار وستنهض بإذن الله تعالى من جديد بهمّة قادتها وأبنائها والقطاع الخاص اللبناني برئاسة معالي الأستاذ محمد شقير، الذي يلعب دورا هاما ومحوريا من خلال اتحاد الغرف والهيئات الاقتصادية اللبنانية في توفير كافة مقومات البقاء والصمود للاقتصاد اللبناني".

ورأى "أنّنا نعيش في زمن متغيّر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من انتهاج الأساليب التي تتناسب مع المتغيّرات الحاصلة من أجل تعزيز واقع ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتماشى مع الثورة الرقمية والصناعية، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي حلّت مكان المفاهيم القديمة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية".

وشدد على أنّ "اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، يولي اهتماما كبيرا بموضوع المسؤولية الاجتماعية وبأصحاب الهمم من أجل تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، وذلك عبر العمل مع الجهات المعنية في الوطن العربي، من أجل ضمان حصولهم على الفرص والخبرات التي تمكّنهم من العيش باستقلالية. وإننا نفتخر في هذا الإطار بإطلاق الاتحاد مسابقة "مبادرة العيش باستقلالية لدعم أصحاب الهمم" والتي يشارك فيها رواد أعمال من أصحاب الهمم أو من لديهم أفكارا ومشاريع تصبّ في خدمة أصحاب الهمم وتساعدهم على العيش باستقلالية ومواجهة التحديات التي تطرأ على المجتمعات العربية والدولية في المستقبل".

ورأى أنّ "المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات للعمل ومبادئ يجب أن تلتزم بها الشركات وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، مما يجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات.

نادية شعيب

وألقت رئيسة ومؤسسة مجموعة CLIN GROUP ورئيسة مؤسسة HOPE MCF، نادية شعيب، كلمة سلطت الضوء فيها على الدور الذي تلعبه المؤسسات التي ترأسها على صعيد دعم واقع المسؤولية الاجتماعية، لافتة إلى أنّه "تنشأ المسؤولية الاجتماعية، من شعور كامن في كل منّا، المسؤولية تجاه كل فقير ومحتاج، المسؤولية تجاه من لا يستطيع تعليم أبنائه ومن ينتظرون الموت على أبواب المستشفيات، ومن هذا المنطلق أرست الدول التي تحترم إنسانية الإنسان أسساً قانونية لروح المشاركة والمسؤولية المجتمعية ولا سيما المؤسساتية منها، والأبرز في هذه التشريعات، إطار يحدّد مسؤولية القطاع الخاص، أي الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة، تجاه الجمعيات الأهلية التي تنفذ حملات المساعدة الاجتماعية".

وقالت: "بغرض تحقيق الاستدامة والشفافية في العلاقة المفترض أن تحصل بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، لا بدّ بهذه الجمعيات أن تعطي نموذجاً واضحاً وشفافاً وفعالاً ومستقيماً، عن عملها في تنظيم حملات المساعدة الاجتماعية، وتكون الشفافية هنا شرطاً لازماً للاستدامة، والهدف النهائي سيصبّ حتماً في هدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتعميمها".

نيفين قباج

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، ألقت وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، معالي نيفين القبّاج، كلمة افتراضية، بيّنت فيها الدور الذي تقوم بها وزارة التضامن الاجتماعي في مصر في سبيل تحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي.

جلسات عمل

وعقدت في إطار المؤتمر ثلاث جلسات عمل، جاءت الجلسة الأولى بعنوان: "دور الغرف العربية في دعم ثقافة وسياسات وممارسات المسؤولية الاجتماعية. أما الجلسة الثانية فكانت بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية المستدامة. بينما جاءت الجلسة الثالثة بعنوان: عروض لتجارب عربية ناجحة من القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية، التي تؤكّد الدور المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وركز المؤتمرون على أهمية دور القطاع الخاص ودعوته الى مزيد من التعاون والتنسيق، للتقدم أكثر على مسار المسؤولية الاجتماعية للشركات وصولا الى إدخالها في صلب أهداف وأدبيات الشركات العربية، لما لها من أَثَرٍ هامٍ وأساسيٍ في التنمية المحلية وفي تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

كذلك نوّه المؤتمرون إلى أنّ "تطبيق المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العربي وفق الممارسات العالمية، يستلزم وجود قناعة تامة لدى القيادات بأهمية بناء استراتيجية شاملة تساهم في أن تكون هذه الممارسات مؤسسية وتدخل في جميع قرارات وأنشطة وخدمات ومنتجات هذا القطاع الحيوي المساهم في تنمية مجتمعاتنا ودولنا العربية".

التوصيات

وفي ختام المؤتمر صدرت مجموعة من التوصيات الهامة في إطار تعزيز واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة.

وتوجه المشاركون بالشكر الى اتحاد الغرف العربية والشركاء على التنظيم الجيد والمميز لأعمال الدورة الثانية لهذا المؤتمر الذي شكل نقلة هامة في الربط ما بين دور جامعة الدول العربية لتعزيز الجهود المشتركة الرامية لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 لاسيما في ابعادها الاجتماعية، والدور الهام للغرف التجارية والقطاع الخاص العربي لتحقيق التنمية المنشودة.

وإذ أكد المشاركون على أهمية استكمال تنفيذ توصيات المؤتمر الأول الذي عقد بتاريخ 24 شباط (فبراير) 2022، وانطلاقاً من العزم على قيام القطاع الخاص بدوره لدعم مسيرة التنمية الاجتماعية، خاصةً في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها العديد من الدول العربية، ولا سيما الدول التي تواجه صراعات وأزمات متعددة فضلاً عن الوضع الصعب للدول الأقل نمواً.

وتأكيداً على دور القطاع الخاص العربي من خلال ممثله الرسمي، اتحاد الغرف العربية بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمجالس العربية، واللجان المتخصصة وباقي مؤسسات العمل العربي المشترك، يوصي المؤتمر بما يلي:

1) دعوة اتحاد الغرف العربية الى تجميع المبادرات الرائدة

للغرف العربية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتصنيفها، وتعميمها على الدول العربية بهدف تعظيم الاستفادة منها وبما يمكّن من نقل الخبرات ويسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

2) دعوة اتحاد الغرف العربية بالتنسيق مع قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، إلى اعداد مؤشر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ورفعه إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للنظر لاعتماده كمؤشر عربي في هذا المجال، على أن يتضمن مؤشرات الرصد والتقييم والمتابعة.

3) دعوة الغرف العربية واتحاداتها إلى دعم تنفيذ مبادرة "العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة" التي اقرتها القمة العربية ضمن العقد العربي الثاني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032 التي أقرّتها القمة العربية التي عقدت في المملكة العربية السعودية بتاريخ 19 أيّار (مايو) 2023.

4) دعوة الغرف العربية واتحاداتها إلى مواصلة دعم مشروعات الاسر المنتجة، والاسهام بشكل فاعل في الاستثمار فيها والترويج لها، وصولاً الى جعلها مدخلات في الصناعات الكبرى.

5) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) إلى تضمين دور اتحاد الغرف العربية والغرف العربية واتحاداتها في مقترح الآلية العربية لربط المؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية تحت مظلة جامعة الدول العربية.

6) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤن الاجتماعية) إلى موافاة اتحاد الغرف العربية بالاستراتيجيات والخطط والبرامج المعتمدة من القمة العربية، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاسيما في ما يتعلق بالقضاء على الفقر المتعدد الابعاد وبما يدعم الجهود العربية على المستوى الوطني لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الابعاد الذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة في بيروت، كانون الثاني (يناير) 2019.

7) إيلاء المزيد من الاهتمام بتدريب وتأهيل الأسر المنتجة وتشجيع مبادرات ريادة الاعمال لهم.

8) التأكيد على الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتقديم الدعم الفني وربما المادي اللازمين لتحقيق الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة.

9) العمل على إدماج أفكار المسؤولية الاجتماعية في المناهج التعليمية، والبدء في إعداد نموذج عربي في هذا الشأن.

10) التأكيد على تعزيز المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال.

11) الاستفادة من الرقمنة والتكنولوجيا لتنفيذ توصيات المؤتمر قدر الإمكان.

ورشة عمل إقليمية مشتركة بين "اتحاد الغرف العربية" و "جامعة الدول العربية" حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الفرص والتحديات

نظّم اتحاد الغرف العربية بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورشة عمل إقليمية مشتركة حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الفرص والتحديات"، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 18 يوليو/تموز 2023، بمقر اتحاد الغرف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت.

وهدفت ورشة العمل إلى رفع الوعي بين ممثلي القطاع الخاص بأهمية تطبيق مبدأ تراكم المنشأ والاستفادة من المميزات التفضيلية في حال تفعيله في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث شارك في فعاليات ورشة العمل ممثلي الغرف القُطرية العربية، بعض من أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، وممثلي القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة العربية.

الجلسة الافتتاحية

افتتح أعمال ورشة العمل الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، مرحباً بالسادة المشاركين، مشيراً إلى أهمية هذا الحدث في هذا التوقيت على وجه الخصوص، للتعرف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والميزات التفضيلية التي تمنحها، فضلا عن التطرق إلى التحديات التي تواجهها والتي تنعكس على حجم التجارة العربية البينية حيث أن حجم التجارة ما زال لا يرقى إلى المستوى المأمول مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي.

وأكد على أنه ما زال هناك خطوات جدية مطلوبة من البلدان العربية لتعزيز حجم التجارة العربية البينية، مشيرا إلى أن أولى تلك الخطوات تتمثل في إقامة الاتحاد العربي الجمركي، والسوق العربية المشتركة، ومن ثم الوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي العربي التي تصبو إليها الشعوب العربية.

خليل الحاج توفيق

من جهته أوضح رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، أنّ "الدول العربية تستورد بما لا يقل عن تريليون دولار سنويا من البلدان الأجنبية، بينما يستورد الأردن على سبيل المثال لا الحصر سنويا بقيمة 4 مليار دولار مواد غذائية، في حين أن حجم التجارة البينية العربية متواضع لاعتبارات عديدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو متعلّق بالعوائق الجمركية التي تفرضها الدول والتي كلّها عوامل تحدّ من تعزيز واقع التبادل التجاري".

ودعا الحاج توفيق إلى "الإسراع في استكمال كافة متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهمها الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، والتفعيل الكامل لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وتطوير آليه فض المنازعات والرصد والمتابعة"، مشددا على "وجوب إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرار، باعتباره شريكاً أساسياً في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وفي مراحل العمل على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة لتحرير التجارة البينية".

بهجت أبو النصر

وألقى مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي الدكتور بهجت أبو النصر، كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث تقدم بخالص الشكر إلى اتحاد الغرف العربية على استضافته لفعاليات ورشة العمل وحرصه على التعاون والتنسيق المستمر مع الأمانة العامة الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الارتقاء بالعمل الاقتصادي العربي المشترك. وأشار إلى أهمية الاستفادة من تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاسيما القطاع الخاص وهو المستهدف من عقد تلك الورشة، منوهاً إلى مزايا تطبيق تراكم المنشأ حيث يساهم تطبيق تراكم المنشأ في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتنظيمها بشكل أفضل، كما أنه يوفر رؤية أفضل للقدرات الإنتاجية في المنطقة وتعزيز الميزة التنافسية لكل بلد عضو، ويعمل على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التصدير للدول العربية من خلال توفير الحوافز والفرص التي يمكن إتاحتها من خلال تفعيل مبدأ تراكم المنشأ. كما يساعد على التنفيذ الكامل لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق هدفها الأهم بزيادة حجم التجارة العربية البينية بين الدول الأعضاء، وإتاحة فرص تعميق التكامل بين الاقتصادات العربية.

جلسات العمل:

قدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ثلاث عروض مرئية Presentations خلال جلسات العمل حول المواضيع التالية:

1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مستقبل التكامل الاقتصادي العربي.
2. قواعد المنشأ في إطار المنطقة وأبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية.
3. تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الفرص والتحديات".

جلسة العمل الأولى: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – مستقبل التكامل الاقتصادي العربي:

الهدف: هدفت جلسة العمل الأولى إلى إعطاء المشاركين لمحة عامة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطوراتها، والتحديات

التي تواجها، فضلاً عن مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في إطار المنطقة.

• تم التطرق في هذه الجلسة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ تأسيسها حتى الآن، وأبرز الملفات في إطار المنطقة مثل التجارة في الخدمات، حماية المستهلك، والجهود الرامية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فضلا عن التعاون الجمركي بين الدول في إطار المنطقة وغيرها. كما تم التطرق إلى أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية، وذلك بإدخال ملاحق مكمّلة للمنطقة لكي تتواكب مع التطورات التجارية الدولية مثل الصحة والصحة النباتية – القيود الفنية على التجارة – الملكية الفكرية وذلك في إطار الارتقاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم الإشارة إلى الفرص التي يجب اقتناصها للاستفادة من المميزات التفضيلية التي تمنحها التجارة في إطار المنطقة لاسيما للشركات المتوسطة والصغيرة، وتم التنويه إلى دور إدارة التكامل الاقتصادي العربي في تذليل أي عقبات قد تواجه الشركات من شأنها أن تعطل حركة التجارة بين الدول في إطار المنطقة.

• اتفاقية تعاون: تجدر الإشارة إلى أنّه جرى خلال جلسة العمل الأولى من ورشة العمل، توقيع اتفاقية تعاون بين "اتحاد الغرف العربية" ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، وشركة DIRECT VENTURES ممثلة برئيسها التنفيذي الأستاذ محمّد الصبّاح، حيث تهدف الاتفاقية إلى تعزيز إطار التعاون بين الجهتين، ونشر ثقافة الاقتصاد الرقمي وتعزيز التجارة الالكترونية بين البلدان العربية.

جلسة العمل الثانية: قواعد المنشأ في إطار المنطقة وأبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية:

الهدف: هدفت جلسة العمل الثانية إلى إلقاء الضوء على قواعد المنشأ في إطار المنطقة لاسيما قواعد المنشأ التفصيلية، فضلا عن الإنجازات التي تحققت في قواعد المنشأ.

• تم التعريف بقواعد المنشأ العربية في إطار المنطقة وكيفية تطبيقها لاسيما قواعد المنشأ التفصيلية، والأحكام العامة، معايير إكساب المنشأ، ومعيار القيمة المضافة وكيفية احتسابها، مع إعطاء أمثلة عملية على هذه النقاط، فضلا عن قواعد المنشأ التفضيلية وغير التفضيلية والفرق بينهما، كما تم التطرق إلى التطورات والإنجازات التي تحققت في اطار قواعد المنشأ ومنها: دخول قوائم قواعد التفصيلية حيز التطبيق في يونيو 2020، حيث أخذ التفاوض بشأنها جهد ووقت كبير، فضلا عن قبول وإصدار شهادة المنشأ الكترونيا والذي يعد تطوراً لافتاً لما له من مميزات من توفير الوقت والكلفة المادية وتحقيق الثقة ومزيد من المصداقية، وذلك مواكبة للتطورات التجارية الدولية والتي طبقتها معظم التكتلات الاقتصادية.

• وقدّم في هذه الجلسة أمين عام الغرفة العربية – البرازيلية، الأستاذ تامر منصور، عرض مرئي حول تجربة الغرفة التجارية العربية البرازيلية في استخدام الـ BLOCKCHAIN لإصدار شهادة المنشأ وربطها مع الدول العربية المختلفة.

وأوضح تامر منصور في كلمته أنّه "بفضل التزام الغرفة التجارية العربية البرازيلية في احتضان الرقمنة وتطوير حلول مبتكرة ترتقي بالنشاط التجاري وتحد من النفقات تمكنّا من خلال إنشاء منصة «Ellos» من إحداث ثورة في العمليات التجارية الرقمية، بفضل كفاءة هذه المنصة القائمة على ابتكارات البلوك تشين. ونعمل أيضاً على تطوير عدد من المبادرات، مثل مبادرة التخلي عن المعاملات الورقية التي انطلقت من الأردن والتي تهدف إلى التوسّع لتصل إلى مصر وغيرها من الدول العربية. ونتطلّع من خلال توظيف أحدث الابتكارات التكنولوجية إلى تعزيز التجارة وآفاق التعاون بين البرازيل والدول العربية.

جلسة العمل الثالثة: تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التحديات والفرص":

الهدف: هدفت جلسة العمل الثالثة إلى تسليط مزيد من الضوء على تراكم المنشأ والتعريف بالفرص الممكنة والمميزات التفضيلية التي ستعود على القطاع الخاص في حال تطبيقه.

• تم تعريف المشاركين بتراكم المنشأ في إطار المنطقة وشروط تطبيقه بشكل عام في اطار أي اتفاق تجاري، وأنواعه المذكورة في الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، كما تم الإشارة إلى انسب أنواع التراكم لتفعيله في هذه المرحلة، ألا وهو التراكم القطري والثنائي كمرحلة تمهيدية لتطبيق التراكم الكلي الذي يعد من التراكمات المعقدة إلى حد كبير وتحتاج إلى ترتيبات وعملية تتبع دقيقة، مع إعطاء أمثلة عمليه لكل نوع على حدة، كما تم الإشارة إلى المواد الخاصة بتراكم المنشأ والمذكورة في الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، وتم الإشارة إلى أن اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية في صدد تعديل تلك المواد لتواكب التطورات التجارية الدولية فضلا عن أن اللجنة تبذل جهود حثيثة نحو إيجاد آلية لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ في اطار المنطقة، وتم التطرق إلى الآلية المقترحة لتفعيل

تراكم المنشأ في إطار المنطقة والتي من ضمنها إعداد دليل مستخدم حول قواعد المنشأ العربية، وهي الخطوة التي اتخذتها الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وتم إعداد هذا الدليل من قبل خبير دولي في قواعد المنشأ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع الدليل على المشاركون في ورشة العمل لتعظيم الاستفادة منه ولترسيخ المعلومات التي تم تقدمها خلال فعاليات ورشة العمل. وفي نهاية الجلسة تم تقديم رؤية الأمانة العامة أو بالأحرى خطة عمل مقترحة تتضمن مجموعة من الخطوات والترتيبات لتفعيل تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجلسة الختامية:

- عقد خلال الجلسة الختامية دائرة مستديرة للمشاركين لاسيما من جانب القطاع الخاص مع الأمانة العامة، حيث جرى فتح باب النقاش حول العروض التي تم تقديمها خلال جلسات العمل، وكيفية الاستفادة من المميزات التفضيلية التي يمنحها التبادل التجاري في إطار المنطقة، ومن ثم الاستماع إلى أي عقبات أو مشاكل قد تواجه القطاع الخاص في هذا الشأن، لتذليلها والعمل على حلها.

- وفي الختام، أكدت الأمانة العامة حرصها على رفع الوعي بأهمية تفعيل تراكم المنشأ لاسيما بين القطاع الخاص والاستمرار في جهودها المبذولة نحو إيجاد آلية لتفعيله من خلال اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، والذي من شأنه أن يعمل على الارتقاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ثم العمل الاقتصادي العربي المشترك.

رابعاً: التوصيات:

خلصت ورشة العمل إلى مجموعة من التوصيات للعمل عليها خلال المرحلة المقبلة وهي:

1. ضرورة وضع جدول زمني محدد لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ بين الدول الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. العمل على إيجاد حلول عملية واعتماد آلية محددة وواضحة لتطبيق تراكم المنشأ في إطار المنطقة، ويأتي في مقدمتها التعريف بالمنطقة لدى القطاع الخاص، وتوضيح المزايا التي تعود عليه حال تفعيل مبدأ تراكم المنشأ.
3. الأهمية الكبيرة للتعرف بصورة مستمرة على أحدث وأفضل الممارسات المطبقة من قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى.
4. التوسع في عقد البرامج التدريبية وحملات التوعية لاسيما بين القطاع الخاص.
5. العمل على إعداد قاعدة بيانات وإتاحة تلك البيانات بشكل رسمي لجميع الجهات المعنية والقطاع الخاص.
6. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات وخاصة الدراسات القطاعية لاختيار القطاعات المستهدفة للتطبيق.
7. توفير الموارد المالية والتقنية لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ.
8. النظر في إنشاء كيان مستقل معني بموضوعات التكامل الاقتصادي العربي تحت رعاية مجلس وزراء التجارة العرب بحيث يكون إطار مؤسسي مستقل خاصة في حال الوصول إلى اتحاد جمركي قادر على تحقيق التنسيق اللازم والتقارب بين الدول العربية في مجال السياسات التجارية، وذلك بما يتوافق مع كل التجارب الإقليمية المماثلة في هذا الصدد، فكل التكتلات التي حققت نجاحات في تعميق التكامل فيما بينها، قد أنشأت كيان مستقل مثل: الاتحاد الأوروبي– الاتحاد الأفريقي– مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

خالد حنفي في المنتدى البحري العربي اليوناني الأول في أثينا:
قناة السويس معبرا لوجستيا ضخما نحو افريقيا وأوروبا والعالم

عقد "المؤتمر البحري العربي – اليوناني الأول" الذي نظمته الغرفة العربية اليونانية خلال الفترة 05 و 06 يوليو (تموز) 2023 في فندق آثينيوم انتركونتيننتال، أثينا – اليونان. عكس هذا المؤتمر اهمية قطاع الملاحة والموانئ وما يتصل بذلك بنشاط عملي، بخلاف الأهمية الاستراتيجية لقطاع الملاحة البحرية ودورها في اقتصاديات اليونان وبلادنا العربية.

شارك في هذا المؤتمر 250 من رجال الأعمال يمثلون 120 شركة من 17 دولة عربية واليونان، وتميزت هذه المشاركة بمستوى عالي من أصحاب القرار وكبار التنفيذيين وملاك البواخر مع كوكبة متخصصة من المتحدثين من الجانبين. شارك الجانب اليوناني في كل جلسات المؤتمر التي بدأت بجلستي لدول شمال أفريقيا (موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر)، وبعد ذلك عُقدت جلسة شمال دول المشرق العربي (العراق، الأردن، لبنان، سوريا)، تلى ذلك جلستي عمل لدول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، السعودية، عُمان)، ثم الجلسة الاخيرة (جزر القمر، الصومال واليمن).

تناول هذا المؤتمر في محاوره وقطاعاته كل ما يتصل بالملاحة والموانئ من نشاط عمل متعددة تُعد محط اهتمام الجانبين العربي واليوناني، وأهم ما تم في هذا المؤتمر لقاءات العمل الجانبية بين المشاركين العرب ونظرائهم اليونانيين كما عُقد على هامش هذا المؤتمر ورشة عمل خاصة حول مبادرة "الحزام والطريق" شارك فيها ممثلون من اليونان، مصر، السعودية وعُمان وبعض الحضور الذين لديهم اهتمامات بهذه المبادرة.

واختتمت فعاليات "المؤتمر البحري العربي – اليوناني الأول" في حفل عشاء تكريماً للوفود العربية حضره بعض من السفراء العرب.

ونوّه أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال كلمة له في افتتاح أعمال المؤتمر البحري العربي اليوناني الأول، الذي عقد في أثينا عاصمة جمهورية اليونان، بالدور الذي يقوم به القيّمون على الغرفة العربية – اليونانية للتجارة والتنمية التي تمثّل جسر التواصل في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية

بين الجانبين. وتوّجه بالتحية والثناء إلى رئيس الغرفة جيرونيكولاس هاريس، وأمين عام الغرفة الأستاذ رشاد مبجر، اللذين يقومان بدور استثنائي في مجال تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية اليونانية والارتقاء بها إلى مستويات أفضل.

وهنّأ في كلمته رئيس هيئة قناة السويس في جمهورية مصر العربية الفريق أسامة ربيع، الذي كان مشاركا في أعمال المنتدى، على الإنجازات التي تشهدها قناة السويس في ظل رئاسته للهيئة حيث زادت إيرادات القناة أكثر من الضعف.

وأكّد خالد حنفي في جلسة المنتدى الأولى (دول شمال افريقيا)، القسم الثاني: ليبيا، مصر، واليونان، أنّ "العلاقات الثنائية المصرية اليونانية، شهدت تطورا ملحوظا على صعيد التنسيق المشترك حيال العديد من القضايا، سياسيا واقتصاديا وعسكريا"، معتبرا أنّ "هناك خصوصية سياسية وثقافية، بين مصر واليونان، تعكس سهولة التعاون وبناء العلاقات القوية بين مصر ودول المتوسط عموما، وقد تعززت بشكل كبير منذ بداية عهد فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي"، مشددا على أنّ "موقع مصر على الخريطة يشكل مكانة وموقعا يجعلها دائما مجالا للتأثير والتأثر، حيث تمثّل مصر بوابة اليونان للتواصل مع الدول الإفريقية وتمثل اليونان بوابة رئيسية لمصر مع دول أوروبا"، موضحا أنّ "الترسيم البحري الذي أبرمته مصر مع اليونان هو إنجاز تاريخي، حيث يتيح هذا الترسيم لكل منهما تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، خاصة في مجالي احتياطات النفط والغاز الواعدين.

وقال إنّ "مضي مصر واليونان قدما في توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة، يشكل نقطة تحول رئيسية في التوازن الجيوسياسي في المنطقة، حيث لا يمكن اعتبار أهمية اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان، مقتصرة فقط على الجانب الاقتصادي، لأن لها بعداً استراتيجيا مهماً، يحمي المصالح الجيوسياسية المصرية.

وشدد على أنّ "مصر تعتبر مركزا إقليميا للطاقة، وقد برزت أهمية مصر بالنسبة إلى أوروبا في ظل أزمة الطاقة التي نتجت عن الحرب الروسية – الأوكرانية، مما جعل مصر لاعبا مؤثرا في هذا الموضوع من خلال زيادة الاعتماد عليها كمصدر موثوق فيه لنقل الغاز أو الكهرباء إلى الدول الأوروبية، حيث تصب مشاريع الربط الكهربائي بين مصر واليونان في صالح الخطة المصرية التي ترتكز على التحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة بهدف تحقيق منافع على جميع الأصعدة سواءٍ من الناحية الاقتصادية أو الاستراتيجية".

ورأى أنّ "كل من مصر واليونان تتمتع بموقع استراتيجي، ويعدّ التعاون في مجال الملاحة والموانئ وأحواض صيانة بناء السفن، آفاق هامة للتعاون بين الجانبين في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، لتعزيز واقع سلاسل الامداد والتوريد".

وتابع: "لدى دول حوض البحر المتوسط موانئ كثيرة، من اليونان وألبانيا وإيطاليا وفرنسا وليبيا وتونس والجزائر والمغرب. وفي المقابل فإنّ مصر التي تمتلك أكبر ميناء في حوض البحر المتوسط، وهو ميناء الإسكندرية، والذي يشمل ميناء الإسكندرية والدخيلة والمكس، بالإضافة إلى قناة السويس التي تعدّ المعبر المائي الأساسي، مؤهّلة لأن تكون معبرا لوجستيا ضخما نحو افريقيا وأوروبا وباقي دول العالم.

وأوضح أنّ "لدى مصر 15 ميناء، وهناك توجيه رئاسي بتطويرها بوقت متزامن ليكون هناك نهضة في الموانئ المصرية، وفي هذه الحالة سيكون لمصر نصيب عادل أكثر من حركة الحاويات أو التجارة في موانئ البحر المتوسط".

وختم بالقول إنّ "الرؤية الجديدة لدولة مصر مع حلول 2030، هو أن تتعامل مصر مع 30 مليون حاوية، على اعتبار أنّ تجارة الترانزيت هي تجارة المستقبل".

وكان أمين عام الاتحاد، أكّد في افتتاح أعمال المنتدى الاقتصادي العربي – اليوناني، أنّ "المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى تكريس التعاون المؤسسي بين الجانبين العربي واليوناني، عبر توقيع المزيد من الاتفاقيات التي من شأنها تيسير حرية التبادل التجاري. كما لا بدّ من رفع القيود التي تعيق انتقال حركة رجال الاعمال والمستثمرين في الاتجاهين، فضلا عن إقرار المزيد من التشريعات والقوانين والبروتوكولات التي تخفف من الاعباء والعراقيل، التي تؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات بدلا من رفعها لتتناسب والامكانات التي تمتلكها الاقتصادات العربية والاقتصاد اليوناني وكذلك باقي اقتصادات البلدان الأوروبية".

ونوّه إلى أنّه "يمكن للعديد من البلدان العربية من لعب دور محوري مع جمهورية اليونان الصديقة، في ربط أسواق دول وسط وشرق أوروبا وأسواق دول الخليج العربي وقارة افريقيا تجارياً، حيث هناك فرصاً ضخمة للتعاون التجاري بين الجانبين العربي واليوناني في مجال إنشاء المراكز اللوجستية والمناطق التجارية الحرة، والمقاولات

وتكنولوجيا المعلومات والتنمية الزراعية والصناعات الغذائية والطاقة والتكنولوجيا الرقمية، وكذلك في مختلف قطاعات البنى التحتية والطاقة التقليدية والمتجددة، والصناعة والزراعة المستدامة والخدمات المالية والمصرفية والسياحية والصحية، وفي الاتصالات والنقل وقطاعات الملاحة وخدماتها وصناعات الموانئ والإنشاءات".

المؤتمر العربي الهندي ينعقد في نيودلهي: السعي إلى إجراء تجارة ثنائية بعملة غير الدولار

شدد أمين عام اتحاد الغرف العربية، معالي الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة ألقاها في أعمال الدورة السادسة لمؤتمر الشراكة العربي – الهندي، التي عقدت في نيودلهي، خلال الفترة 12–11 تموز (يوليو) 2023، بحضور شخصيات رسمية واقتصادية بارزة من الجانبين العربي والهندي، في مقدّمها وزير الدولة للشؤون الخارجية والبرلمانية في الحكومة الهندية معالي شريف موراليدهاران، ومعالي الأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية سعادة السفير إبراهيم المالكي، على أنّ "الباب مشرّع اليوم أمام إنشاء شراكة استراتيجية عربية – هندية، تحقق للطرفين مصالحهما المشتركة، وتقلل من اعتماد العرب التقليدي على الغرب في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية".

وأكّد أنّ "الشراكة بين البلدان العربية وجمهورية الهند، تعدّ محركا هاما وجوهريا لنمو اقتصادي يساهم في خلق فرصاً تجارية واستثمارية لأكثر من 2 مليار نسمة. كما يسهم التعاون الاقتصادي المشترك في تعزيز حيوية التدفقات التجارية والاستثمارية عبر منطقة جنوب آسيا والنفاذ منها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية"، مشددا على أنّ "العديد من الدول العربية تمتلك رؤى استشرافية وطموحة لتعزيز الانفتاح الاقتصادي على العالم وبناء الشراكات التجارية الدولية مع الأسواق الاستراتيجية، ومن هنا تكمن الأهمية في دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف، باعتباره محركاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يأتي تأكيداً على إيمان الدول العربية بالتعددية والالتزام بخلق فرص جديدة للمصدرين والمصنعين والمستثمرين".

وأكّد على "أهمية تعزيز اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدان العربية والهند، بما من شأنه خلق بيئة مفتوحة وغير تمييزية للتجارة عبر الحدود مع الهند، وإلغاء التعريفة الجمركية على السلع، وتعزيز وصول مزودي الخدمات إلى الأسواق عبر القطاعات الرئيسية والفرعية بما في ذلك التجارة الرقمية وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى توفير فرص العمل".

وتطرّق الأمين العام في كلمته، إلى "وجوب السعي إلى إجراء تجارة ثنائية بعملة غير الدولار، مما يتطلّب من البنوك المركزية لدى البلدان العربية والبنك المركزي الهندي من العمل على طريقة للمضي قدماً في تسهيل التجارة بعملات رقمية على سبيل المثال لا الحصر. وهذا سوف يقلل من تكلفة المعاملات وسيكون بمثابة تعزيز إضافي للعلاقات الاقتصادية وسيعزز العلاقات التجارية بشكل أكبر".

واعتبر أنّ "المطلوب اليوم تعزيز التعاون العربي – الهندي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي حيث حققت الهند وثبة مهمّة في هذا المضمار، إضافة إلى قطاعات أخرى أهمها الطاقة، والزراعة، والصناعات الغذائية، والتعدين. بالإضافة إلى أهمية الولوج في تنفيذ المشاريع المشتركة في البنية التحتية واللوجستيات. كما من المهم بنفس القدر الاستفادة من الاستثمارات العربية والهندية في التصنيع، والاندماج في سلاسل التوريد العالمية للتمتع بتعاون طويل الأمد وقوي على أساس شراكة مربحة للجانبين. كما يجب أن ينصبّ التركيز الحيوي على التعاون الريادي الموجه نحو المستقبل في مجال الابتكار والمشاريع الناشئة والتجارة الإلكترونية، والضيافة، وغيرها من الأمور التي يمكنها الاستفادة من نمو القيمة المضافة الأعلى في العلاقات الاقتصادية الهندية العربية".

وختم بالقول: "نحن بحاجة إلى تقوية الروابط الاقتصادية وتعميقها وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون طويل الأمد، وفي هذا المجال يعد المجلس الهندي العربي الذي تم إنشاؤه حديثًا علامة فارقة في هذا الاتجاه. كما نطمح إلى تفعيل دور الغرفة العربية – الهندية التي كانت المفاوضات بشأن إنشائها سلكت مسارا مهمّا، ولكن نحتاج إلى المزيد من التنسيق والمشاورات في المرحلة المقبلة من أجل أن يتم تشكيل مجلس إدارة الغرفة من الجانبين العربي والهندي، حتى تتمكن من لعب دورها الجوهري الذي نعوّل عليه للارتقاء بالعلاقات المشتركة في المستقبل القريب".

خالد حنفي ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق يعلنان في مؤتمر صحافي تنظيم النسخة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في عمّان

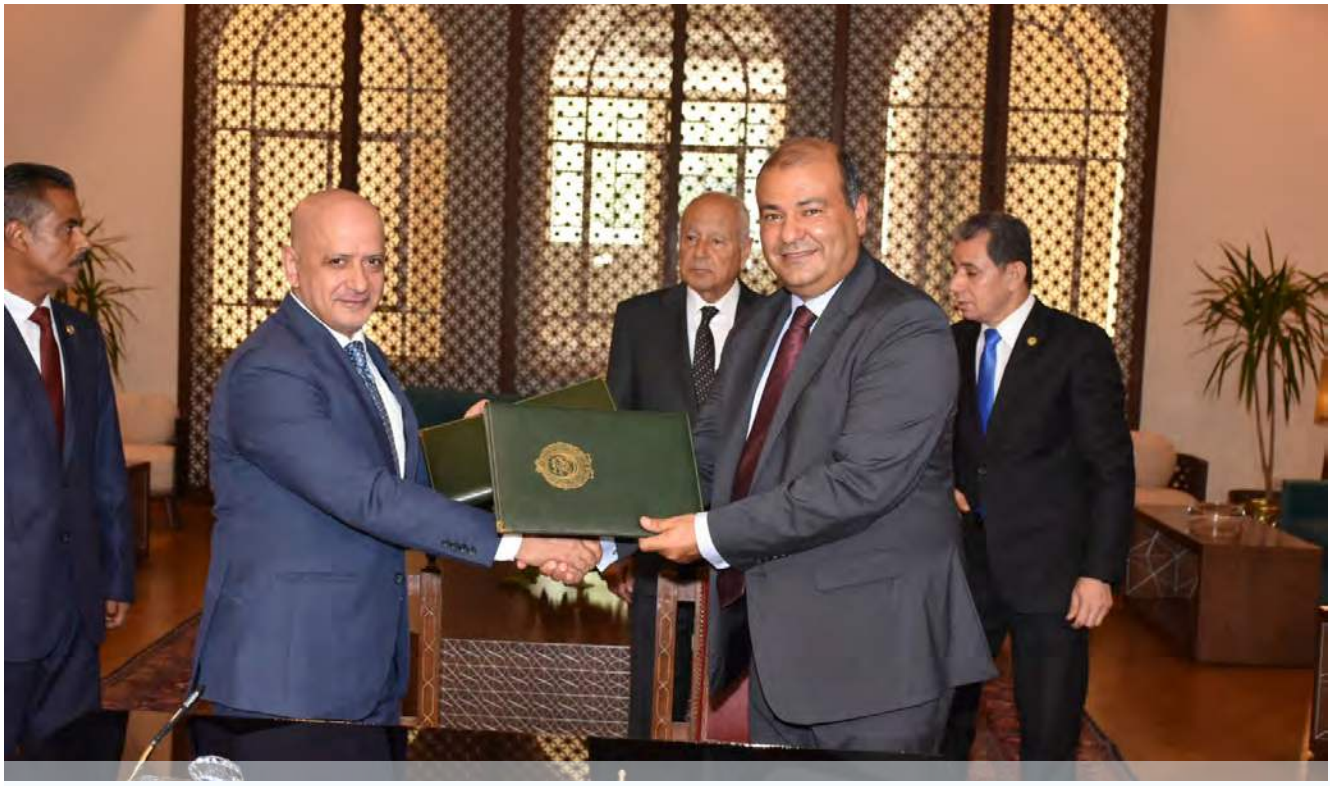

التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، مع أمين عام جامعة الدول العربية معالي أحمد أبو الغيط، في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، حيث تمّ التباحث في الترتيبات الجارية لانعقاد المؤتمر (20) لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، تحت شعار: "القمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي".

وجرى بعد اللقاء، توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمين عام الاتحاد خالد حنفي، وغرفة تجارة الأردن ممثلة برئيسها خليل الحاج توفيق، لتنظيم مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، بالشراكة والتعاون مع جامعة الدول العربية.

عقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، مؤتمر صحافي مشترك ضمّ أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، حيث جرى الإعلان عن تنظيم المؤتمر (02) لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، تحت شعار: "القمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي"، والذي سوف تستضيفه هذا العام مدينة عمّان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، تحت رعاية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه الله، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وبتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، وغرفة تجارة الأردن وذلك خلال الفترة 81-91 تشرين الأول (أكتوبر) 3202 في فندق SIGER.TS عمّان (سان ريجس عمّان).

وسوف يركز المؤتمر بنسخته الـ 02 هذا العام، على التعرف على مناخ وبيئة الاستثمار والسياسات والحوافز والتشريعات الحديثة في الأردن والدول العربية لجذب الاستثمارات. وسيتم خلال الجلسات استعراض رؤية العديد من الدول العربية للمشاريع الاستثمارية التي

تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع ومستدام.

وسوف يدعى للمشاركة في هذا المؤتمر معالي وزراء الاقتصاد والاستثمار والتجارة، والجهات الرسمية المعنية، وقيادات غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، والغرف العربية – الأجنبية المشتركة، وبنوك التنمية وصناديق التمويل والإنماء العربية، وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، وأصحاب الأعمال والمستثمرين، وخبراء عرب وأجانب في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ونوّه الأمين العام الدكتور خالد حنفي خلال كلمة له في المؤتمر، باستضافة المملكة الأردنية الهاشمية، الدورة (02) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، تحت الرعاية السامية من لدن جلالة الملك عبد الله الثاني، معتبرا أنّ "المؤتمر الذي سيعقد تحت شعار "القمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي"، سيشهد حضورا واسعا وبارزا لقادة الأعمال في البلدان العربية، مما سيشكّل فرصة هامة من أجل تعزيز واقع الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تمتلك الأردن والبلدان العربية مقومات هامة لاجتذاب المشاريع الاستثمارية الضخمة في مختلف القطاعات سواء في القطاعات التكنولوجية، أو في قطاعات الطاقة والزراعة والطاقة المتجددة والقطاع السياحي وغيرها من القطاعات الاستراتيجية الحيوية".

ونوّه حنفي إلى أنّ "مرحلة التعاون الاقتصادي المقبلة بين الدول العربية يجب أن تتخطى مفهوم التبادل التجاري والاستثماري التقليدي، حتى تصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وذلك عبر الإعداد الحقيقي لإنشاء الاتحاد الجمركي وتوحيد المواصفات القياسية للسلع والخدمات، مما سوف يزيد من القدرة التنافسية للدول العربية والتفوق الاقتصادي".

من جانبه نوّه رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، إلى "أهميّة مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب الذي سوف يركز على التعرف على مناخ وبيئة الاستثمار والسياسات والحوافز والتشريعات الحديثة في الأردن والدول العربية لجذب الاستثمارات".

ورأى أنّ "المؤتمر الذي سوف يضم نخبة من كبار رجال الأعمال وأصحاب الفكر الاقتصادي في الدول العربية لا شك في أنّ له دور بارز في بلورة رؤى وأفكار ومشاريع تخدم أهدافنا وتوجهاتنا في دعم وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية، وإيجاد كتلة تجارية اقتصادية في ما بينها، وهو الهدف والمطلب الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى".

وشدد رئيس الغرفة على "أننا نتطلّع من خلال هذا المؤتمر، إلى خلق وحدة اقتصادية عربية، وهو أكثر ما نحتاجه كبلدان عربية التي تمتلك كافة مقومات الوحدة والتكامل، خصوصا في ظل هذه الظروف والمتغيرات التي تشهدها منطقتنا العربية والعالم بأسره".

وكان التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في مقر الاتحاد في بيروت، بتاريخ 71 تموز (يوليو) رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، حيث جرى خلال اللقاء البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر (02) لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في مدينة عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 81–91 تشرين الأول (أكتوبر) 3202، بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية وغرفة تجارة الأردن وجامعة الدول العربية، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ومشاركة رسمية بارزة من الأردن ومن البلدان العربية، بالإضافة إلى الوزارات والجهات الرسمية المختصة في الدولة المضيفة، والدول العربية، وغرف التجارة والصناعة والزراعة في العالم العربي، والغرف العربية – الأجنبية المشتركة، وأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب، بالإضافة إلى المصارف ومؤسسات التمويل.

ونوّه رئيس غرفة تجارة الأردن، إلى "أهميّة مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب الذي سوف يركز على التعرف على مناخ وبيئة الاستثمار والسياسات والحوافز والتشريعات الحديثة في الأردن والدول العربية لجذب الاستثمارات".

واعتبر أنّ "ما نشهده اليوم من ثورة رقمية خلقت اقتصادات جديدة، ووضعت قواعد جديدة للأسواق، تستدعي من جميع البلدان العربية ولا سيّما القطاع الخاص العربي إلى تأهيل بنيته وأخذ زمام المبادرات غير التقليدية، باعتباره يملك قوارب العبور لاستيعاب هذا التطور المحوري"، مؤكدا على "أهمية البناء على التجارب القائمة الناجحة لتجاوز التحديات الجديدة مع تفاقم اللامساواة، وتحويل الأوطان العربية من مجتمعات استهلاكية إلى مجتمعات منتجة، مما سيخلق فرصاً وفيرة جديدة ومبدعة لرجال الأعمال من الجيل الجديد".

واعتبر أنّ "هذه الفعالية التي سوف تضم نخبة من كبار رجال الأعمال وأصحاب الفكر الاقتصادي في الدول العربية لا شك في أن لها دوراً في بلورة رؤى وأفكار ومشاريع تخدم أهدافنا وتوجهاتنا في دعم وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية،

وإيجاد كتلة تجارية اقتصادية في ما بينها، وهو الهدف والمطلب الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى".

من جانبه، رحّب أمين عام الاتحاد في مستهل اللقاء برئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، مثنيا على الدور الذي يلعبه منذ تسلّمه رئاسة غرفة تجارة الأردن، في سبيل تعزيز دور القطاع الخاص الأردني، معتبرا أنّ "غرفة تجارة الأردن من الغرف التي لها دور بارز ومميّز داخل اتحاد الغرف العربية، حيث تعتبر من الغرف المؤثرة داخل مجلس إدارة الاتحاد، وتحرص دائما على العمل مع كافة الأطراف العربية من أجل تعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي. أضف إلى ذلك فإنّ غرفة تجارة الأردن من الجهات الفاعلة داخل الأردن ولها دور فعّال على صعيد المشاركة مع مؤسسات القطاع العام في رسم السياسات المتعلقة بقطاعات التجارة والخدمات بما فيها تقنية المعلومات والاتصالات، والمشاركة في وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذها. كما أنها من الجهات المساهمة في جهود تنمية التجارة والخدمات وتعزيزها بما في ذلك للمشاريع المتوسطة والصغيرة".

ونوّه الأمين العام باستضافة المملكة الأردنية الهاشمية، الدورة (02) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، وبرعاية سامية من لدن جلالة الملك عبد الله الثاني، معتبرا أنّ "المؤتمر يشكّل منصّة هامة من أجل تعزيز واقع الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تمتلك الأردن والبلدان العربية مقومات هامة لاجتذاب المشاريع الاستثمارية الضخمة في مختلف القطاعات سواء في القطاعات التكنولوجية، أو في قطاعات الطاقة والزراعة والطاقة المتجددة والقطاع السياحي وغيرها من القطاعات الاستراتيجية الحيوية".

ونوّه حنفي إلى أنّ "مرحلة التعاون الاقتصادي المقبلة بين الدول العربية يجب أن تتخطى مفهوم التبادل التجاري والاستثماري التقليدي، حتى تصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وذلك عبر الإعداد الحقيقي لإنشاء الاتحاد الجمركي وتوحيد المواصفات القياسية للسلع والخدمات، مما سوف يزيد من القدرة التنافسية للدول العربية والتفوق الاقتصادي".

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

تنشيط الاقتصاد العربي واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة
خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي

إعداد: د. نجوى زهار – اتحاد الغرف العربية

يتألف العالم العربي من 22 دولة موزعة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يبلغ عدد سكانه أكثر من 400 مليون نسمة، وهو ذات موقع استراتيجي غني وثقافات بإمكانات اقتصادية كبيرة تستدعي اهتمام صانعي السياسات والاقتصاديين والباحثين على حدٍ سواء. حيث يقف العالم العربي على أعتاب فرصة حقيقية للاستفادة من الثورة الاقتصادية العالمية لكونه يتمتع بثروة بشرية تتجاوز نسبة الشباب في تركيبته السكانية أكثر من 60%، وهو ما من شأنه تمكين الدول العربية من تطوير رؤية مستقبلية من خلال التركيز على الابتكار والاستدامة وتوظيف القدرات الرقمية والتكنولوجية كأداة لإنتاج قيمة اقتصادية مضافة لصالح رخائه وجودة حياة مواطنيه، بل والمساهمة في التطور العالمي.

يتنوع الاقتصاد العربي بتنوع البلدان التي يتكون منها. ففي حين أن بعض البلدان، مثل دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك قطاعات احتياطات هائلة من النفط والغاز، فإن دولاً أخرى مثل مصر والمغرب وتونس لديها اقتصادات أكثر تنوعاً مع مساهمات كبيرة من الزراعة والسياحة والصناعة. وقد أدى هذا المشهد المتنوع إلى تكوين العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول الأعضاء.

- **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**

مجلس التعاون الخليجي: تأسس عام 1981، وهو تحالف

سياسي واقتصادي يضم ست دول عربية في الخليج العربي، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يمثل التكتل جزءاً كبيراً من احتياطيات النفط العالمية ويعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مبادرات مثل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي والسوق الخليجية المشتركة.

اتحاد المغرب العربي: تأسس عام 1989، وهو منظمة إقليمية تضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. هدفها الرئيسي هو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً بسبب التوترات السياسية والنزاعات الإقليمية التي لم يتم حلها في المنطقة.

دول المشرق العربي: (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق، اليمن).

دول حوض النيل: (مصر، السودان).

- **التحديات الحالية**

على الرغم من محاولات التكامل الاقتصادي ومع الديناميكيات الاقتصادية العالمية المتغيرة والمستمرة يواجه الاقتصاد العربي عدة تحديات:

بطالة الشباب	البنية التحتية غير الملائمة	الحاجة إلى التنويع الاقتصادي	عدم الاستقرار السياسي والصراعات	الافتقار إلى الابتكار والتحول الرقمي
•يسجل العالم العربي أحد أعلى معدلات بطالة الشباب على مستوى العالم .مع تزايد عدد الشباب، يعد خلق فرص عمل مستدامة أمراً بالغ الأهمية لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار على المدى الطويل	• تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، لا سيما في مجالات النقل والطاقة والربط الرقمي	•يعتمد العديد من الاقتصادات العربية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل كبير على عائدات النفط والغاز .أبرز انخفاض أسعار النفط والتحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة الحاجة إلى التنويع الاقتصادي	•لطالما شهدت المنطقة العربية بعدم الاستقرار السياسي، والحروب، والصراعات المستمرة، التي أعاقت النمو الاقتصادي وعرقلت الاستثمار الأجنبي	• المنطقة العربية بطيئة في تبني التحول الرقمي وتطوير نظامها البيئي للابتكار، وهو أمر حاسم للمنافسة في الاقتصاد العالمي

لمواجهة هذه التحديات وإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد العربي، لا بد من وضع خارطة طريق شاملة لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي في السوق العربية المشتركة.

أهمية الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وقائم على المعرفة في العالم العربي:

هناك إدراك متزايد بأن النماذج الاقتصادية التقليدية القائمة على الموارد المحدودة والعمالة منخفضة المهارة ليست مستدامة على المدى الطويل. على هذا النحو، أصبح الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وقائم على المعرفة أمراً ضرورياً للدول العربية لتأمين مستقبلها الاقتصادي والتغلب على التحديات القائمة. وهذا يستلزم تعزيز الابتكار، وتبني التقنيات الجديدة، ورعاية رأس المال البشري لإنشاء نظام بيئي اقتصادي قوي ومرن يمكنه معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجه المنطقة بشكل فعال.

من خلال إعطاء الأولوية للابتكار، يمكن للدول العربية دفع التنويع الاقتصادي، وتعزيز أنشطة ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة. كما يمكن للابتكار أيضاً أن يعزز تطوير الصناعات عالية القيمة، ويعزز الإنتاجية، ويحسن القدرة التنافسية في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تعد الاستدامة أمراً بالغ الأهمية لمواجهة التحديات البيئية الملحة مثل استنفاد الموارد وتغير المناخ والتلوث، والتي يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة. عوضاً عن ذلك فإن التأكيد على الاستدامة في السياسات والممارسات الاقتصادية يمكن أن يعزز الممارسات الصديقة للبيئة ويعزز كفاءة الموارد ويخفف من المخاطر المرتبطة بالتدهور البيئي وبالتالي ضمان مستقبل اقتصادي أكثر مرونة واستدامة للبلدان العربية.

علاوة على ذلك يمكن للاقتصاد القائم على المعرفة الذي

يعطي الأولوية للابتكار والاستدامة الاستفادة من التقنيات الناشئة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية. أيضاً يمكن أن يؤدي التحول الرقمي، عبر اعتماد التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وإنشاء نماذج أعمال جديدة في مختلف القطاعات. ويمكنه أيضاً أن يمكّن الدول العربية من التغلب على القيود القائمة على صعيد البنية التحتية، والوصول إلى التمويل، والقدرات التكنولوجية، ووضعها في مكانة رائدة في الاقتصاد الرقمي. من خلال تبني التحول الرقمي كجزء من خارطة الطريق الاقتصادية الخاصة بهم، يمكن للدول العربية تسخير قوة التكنولوجيا لدفع النمو الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز بيئة الأعمال العامة.

ا. الوضع الاقتصادي وبيئة الأعمال في المنطقة العربية

تعتبر المنطقة العربية منطقة متنوعة تضم دولاً ذات مستويات متفاوتة من التنمية الاقتصادية والديناميكيات الجيوسياسية. وقد تأثر الأداء الاقتصادي للمنطقة بمجموعة من العوامل بما في ذلك الاتجاهات الاقتصادية العالمية والصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي والتحديات الاجتماعية.

1) نظرة عامة على الوضع الاقتصادي الراهن في المنطقة العربية

إن فهم الوضع الاقتصادي الحالي في المنطقة العربية أمر بالغ الأهمية لتحديد الفرص والتحديات التي يجب معالجتها من أجل تنشيط الاقتصاد العربي، وتعزيز الابتكار والاستدامة، وإنعاش بيئة الأعمال.

بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية

الدول*	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	إجمالي الناتج المحلي للفرد ($)	الواردات (مليار $)	الصادرات (مليار $)	نسبة البطالة
الجزائر	44,67	162,71	3642	37,68	39,28	11,63%
البحرين	1,77	34,72	19642	14,14	12,43	1,42%
جزر القمر	0,88	1,19	1351	0,4	0,05	8,88%
جيبوتي	0,99	3,18	3222	8,26	0,34	27,95%
مصر	104,29	423,14	4057	83,74	43,78	6,95%
العراق	41,23	206,75	5015	57,3	77,64	15,69%
الاردن	10,27	43,76	4261	21,64	9,36	17,66%
الكويت	4,35	105,95	24347	31,89	63,13	2,5%
لبنان	6,79	24,49	3608	13,86	4,23	12,76%
ليبيا	6,92	39,01	5635	17,03	31,12	20,52%
موريتانيا	4,77	9,89	2072	4,06	3,5	11,19%
المغرب	37,38	142,87	3822	58,68	36,59	10,47%
عمان	5,21	85,87	16482	30,99	44,92	2,54%
فلسطين	5,18			7,83	1,36	
قطر	2,95	144,41	48919	27,99	87,2	0,09%

السعودية	35,3	833,54	23614	152,85	276,18	5,6%
الصومال	16,31	7,63	468	4,79	0,72	20,43%
السودان	44,9	33,56	748	9,72	4,87	18,48%
سوريا	18,33	60,04	3275	5,72	0,91	9,46%
تونس	11,89	46,84	3939	22,53	16,72	16,14%
الامارات	10,01	358,87	35854	270,2	299,87	2,74%
اليمن	30,54	18,85	617	14,2	1,93	13,32%

*الدول مرتبة حسب الترتيب الابجدي اللاتيني

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 2,8 تريليون دولار في عام 2021 حسب صندوق النقد الدولي (للمقارنة قدر الناتج المحلي لفرنسا بـ 2,9 تريليون دولار والناتج المحلي للهند بـ 3 تريليون دولار والبرازيل بـ 1,8 تريليون دولار سنة 2021). وقد واجهت المنطقة تحديات اقتصادية أثرت على أدائها العام مثل عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والصدمات الخارجية حيث شهدت بعض البلدان في المنطقة العربية انكماشاً اقتصادياً بسبب الصراعات والعقوبات وعوامل جيوسياسية أخرى. في حين حققت بلداناً أخرى نمواً اقتصادياً إيجابياً مدفوعاً بعوامل مثل إنتاج النفط والسياحة وجهود التنويع، حيث كان تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية أولوية للعديد من البلدان العربية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

- **التضخم الاقتصادي:**

لطالما كان التضخم تحديا مستمرا في بعض البلدان العربية. وقد تفاوت معدل التضخم في جميع أنحاء المنطقة، حيث شهدت بعض البلدان معدلات تضخم أعلى مقارنة ببلدان أخرى ووصلت نسبته في العالم العربي الى 17,28% سنة 2022. وقد أثرت عوامل مثل التقلبات في أسعار السلع العالمية وتحركات أسعار الصرف وديناميكيات العرض والطلب المحلية على اتجاهات التضخم في المنطقة العربية. وهو ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة تكاليف الإنتاج والتأثير على الاستقرار الاقتصادي العام. علماً أن إدارة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار كانت من الاهتمامات الرئيسية للعديد من البلدان العربية مع تركيز الجهود على تنفيذ سياسات نقدية حكيمة وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة لمعالجة الضغوط التضخمية.

- **البطالة:**

تعتبر البطالة مصدر قلق كبير في المنطقة العربية حيث من المقدّر أن تصل إلى 10.67% سنة 2023، وتعمل العديد من البلدان جاهدة لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة. وقد شكلت معدلات بطالة الشباب المرتفعة تحديا خاصا، بسبب صعوبة حصولهم على فرص عمل جيدة. وتعتبر معالجة البطالة وتعزيز خلق فرص العمل الشاملة من أولويات العديد من البلدان العربية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار الاجتماعي.

- **التجارة:**

تمثل التجارة جانباً مهماً من جوانب الاقتصاد العربي، مع مستويات متفاوتة من الانفتاح التجاري بين مختلف البلدان في المنطقة. وقد كانت التجارة البينية العربية منخفضة نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، على الرغم من وجود تكتلات اقتصادية إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي (GCC) واتحاد المغرب العربي (AMU). كانت التجارة الخارجية، ولا سيما مع الشركاء التجاريين الرئيسيين خارج المنطقة، محركاً مهماً للنشاط الاقتصادي لبعض البلدان العربية. ومع ذلك، فقد أثرت تحديات مثل الحواجز التجارية، ونقص التنويع في الصادرات، وعدم اليقين الاقتصادي العالمي على الأداء التجاري في المنطقة العربية.

يعد الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية متعدد الأوجه، مع مزيج من التحديات والفرص. وعلى هذا الأساس فإنّ فهم المؤشرات

الاقتصادية الحالية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والتجارة أمر بالغ الأهمية في صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة لتنشيط الاقتصاد العربي وتعزيز الابتكار والاستدامة وإنعاش بيئة الأعمال.

2) تحليل العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال والقطاع الخاص

هناك عدة عوامل تؤثر على بيئة الأعمال في المنطقة العربية، بما في ذلك الأطر التنظيمية والسياسات الحكومية والبنية التحتية والوصول إلى التمويل والمنافسة في السوق والعوامل الاجتماعية والثقافية. دعنا نتعمق في بعض الجوانب الرئيسية:

- **الأطر التنظيمية والسياسات الحكومية:**

تلعب البيئة التنظيمية دوراً مهماً في تشكيل بيئة الأعمال في المنطقة العربية حيث تحتاج الشركات إلى سياسات وممارسات واضحة وشفافة توفر بيئة مواتية للابتكار والاستدامة. إذ على سبيل المثال، ووفقاً لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، يبلغ متوسط الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 16.6 يوماً، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 15 يوماً. وبذلك، قد تكون الأطر التنظيمية في بعض الدول العربية معقدة وبيروقراطية وتفتقر إلى الاتساق، مما يشكل تحديات أمام الشركات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والترخيص والتجارة والاستثمار أن تؤثر على بيئة الأعمال، سواء إيجاباً أو سلباً، مما يؤثر على قدرة الشركات الخاصة على الاستثمار في مبادرات الابتكار والاستدامة. ففي بعض البلدان، قد ينطوي الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات لمشاريع الابتكار أو المبادرات المستدامة على مراحل متعددة من البيروقراطية، مما يعيق قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ويؤدي إلى تأخير وزيادة التكاليف على الشركات الخاصة.

- **التمويل:**

يؤثر الحصول على التمويل على قدرة الشركات الخاصة على الابتكار واعتماد ممارسات مستدامة. حيث تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تحديات في الوصول إلى خيارات تمويل ميسرة لعملياتها التجارية والاستثمار في مشاريع الابتكار والاستدامة اذ يعتبر الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة أمراً صعباً في العديد من الدول العربية، مع خيارات محدودة للتمويل، إذ تقدّر مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 240 مليار دولار. هذا النقص في الوصول إلى رأس المال يمكن أن يحد من قدرة الشركات الخاصة على الاستثمار في البحث والتطوير، واعتماد التكنولوجيا، ومبادرات الاستدامة، وبالتالي التأثير على قدرتها التنافسية في السوق.

في الأردن، على سبيل المثال تم تحديد الوصول إلى التمويل على أنه تحدٍ رئيسي للشركات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات ضمان عالية وتاريخ ائتماني محدود، وأسعار فائدة عالية تؤثر على قدرتها على الوصول إلى خيارات تمويل ميسرة التكلفة. ولمواجهة هذه المشكلة تقوم الحكومة بتنفيذ مبادرات لمواجهة هذا التحدي، مثل إنشاء خطط ضمان الائتمان وتقديم الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز روح المبادرة والابتكار.

- **المنافسة:**

تعتبر المنافسة في السوق عاملاً حاسماً آخر يؤثر على قدرة الشركات الخاصة على الابتكار واعتماد ممارسات مستدامة. بينما في بعض البلدان العربية، يهيمن عدد قليل من الشركات الكبيرة على الأسواق، مما يحد من المنافسة ويضع حواجز أمام دخول منافسين جدد. على سبيل المثال، في دول مجلس التعاون الخليجي، عدد قليل من التكتلات لها وجود كبير في قطاعات متعددة، مما قد يؤدي إلى منافسة محدودة وتقليل الحوافز لممارسات الابتكار والاستدامة. وبالتالي هذا النقص في المنافسة يمكن أن يثني الشركات الخاصة عن الاستثمار في التقنيات والعمليات والممارسات الجديدة التي يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية واستدامتها على المدى الطويل.

كذلك يمكن أن يؤدي الافتقار للمنافسة إلى عرقلة ممارسات الابتكار والاستدامة، حيث قد تواجه الشركات ضغوطاً كافية للتحسين المستمر والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة. علاوة على ذلك، يمكن أن تتأثر المنافسة في السوق أيضاً بعوامل مثل حماية الملكية الفكرية، والممارسات المناهضة للمنافسة، وتركيز السوق، والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات الخاصة على الابتكار والمنافسة على أساس تكافؤ الفرص.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:**

تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على بيئة الأعمال في المنطقة العربية. كما تؤثر الممارسات التجارية التقليدية والأعراف الاجتماعية والمواقف الثقافية تجاه الابتكار والاستدامة والتكنولوجيا

في قدرة الشركات الخاصة على تبني التغيير واعتماد الممارسات الجديدة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تجنب المخاطر، ومقاومة التغيير، والافتقار إلى الوعي بفوائد الابتكار والاستدامة إلى إعاقة جهود الشركات للاستثمار في التقنيات والعمليات والممارسات الجديدة التي يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية واستدامتها.

3) التحديات التي تواجه الأعمال التجارية في المنطقة العربية

تعتبر معالجة التحديات المتعلقة بالأطر التنظيمية، والوصول إلى التمويل، والمنافسة في السوق، والعوامل الاجتماعية والثقافية أمراً بالغ الأهمية لخلق بيئة أعمال مواتية تعزز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي في القطاع الخاص. ومن هذا المنطلق يحتاج صناع السياسات والشركات وأصحاب المصلحة إلى العمل بشكل تعاوني للتغلب على هذه التحديات وتعزيز بيئة الأعمال التي تدعم الشركات الخاصة في جهودها لدفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

- **التنويع الاقتصادي:**

تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على موارد النفط والغاز، مما قد يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. كما أن هذا الاعتماد المفرط على قطاع واحد يمكن أن يعيق التنويع الاقتصادي ويحد من نمو الصناعات الأخرى. إذ وفقاً للبنك الدولي، يمثل النفط أكثر من 90% من الصادرات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت وقطر، حيث يشكل هذا الاعتماد على قطاع واحد تحديات للاستقرار الاقتصادي والاستدامة، كما يتضح خلال التقلبات الأخيرة في أسعار النفط والركود الاقتصادي.

وتعتبر رؤية الإمارات 2021 ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 مثالين على المبادرات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على موارد النفط والغاز والتنويع الاقتصادي. حيث تركز هذه المبادرات على تطوير قطاعات أخرى، مثل السياحة والتمويل والتكنولوجيا، لخلق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

- **الوصول المحدود إلى التكنولوجيا والبنية التحتية:**

الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية أمر بالغ الأهمية للشركات لتزدهر في العصر الرقمي اليوم. ومع ذلك، في بعض البلدان العربية يؤدي الوصول المحدود إلى التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية إلى إعاقة قدرة الشركات على الابتكار والمنافسة في السوق العالمية وتبني مبادرات التحول الرقمي وتنفيذ أنظمة سلسلة التوريد الفعالة والاستفادة من الأسواق العالمية.

وتستثمر الحكومة المصرية في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا لتعزيز الابتكار في مجال الأعمال والقدرة على المنافسة. فعلى سبيل المثال، تتضمن "رؤية مصر 2030" مبادرات لتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال والابتكار في قطاع التكنولوجيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في ما يتعلق بضمان وصول واسع النطاق إلى التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية الرقمية في جميع مناطق البلاد.

- **الافتقار إلى الابتكار:**

الابتكار أمر بالغ الأهمية للشركات لتظل قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي سريع التطور اليوم. ومع ذلك، تواجه المنطقة العربية تحديات من حيث تعزيز ثقافة الابتكار. إذ وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي 2020، تتخلف معظم الدول العربية من حيث أداء الابتكار، مع الاستثمار المحدود في البحث والتطوير، وانخفاض معدلات تسجيل براءات الاختراع، وضعف التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومة. وبحسب مؤشر الابتكار العربي لا يزال الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية منخفضاً، بمتوسط إنفاق يقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 2,2%. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعيق الممارسات التجارية التقليدية، تجنب المخاطرة، ومقاومة التغيير اعتماد الممارسات المبتكرة في بعض البلدان العربية، مما يحد من قدرة الشركات على الابتكار والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة.

في المملكة العربية السعودية، اتخذت الحكومة خطوات لتشجيع الابتكار من خلال خطة «رؤية 2030»، والتي تتضمن مبادرات مثل البرنامج الوطني لتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية (NIDLP) وبرنامج التحول الوطني (NTP). وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز ثقافة الابتكار وتعزيز البحث والتطوير وتشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة. ومع ذلك، على الرغم من هذه الجهود، لا يزال ترتيب المملكة العربية السعودية على مؤشر الابتكار العالمي منخفضاً، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها لتعزيز الابتكار في البلاد.

- **ممارسات الأعمال غير المستدامة:**

يمكن أن يكون لممارسات الأعمال غير المستدامة، مثل الإفراط

في استخراج الموارد الطبيعية والتلوث والافتقار إلى الممارسات البيئية، آثار ضارة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة في المنطقة العربية. على سبيل المثال، في بعض البلدان العربية، أدى الاعتماد المفرط على موارد النفط والغاز إلى تدهور البيئة، ونضوب الموارد، والتعرض لتقلبات أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الوعي المحدود وتبني ممارسات الأعمال المستدامة، مثل التقنيات الخضراء وممارسات الاقتصاد الدائري والمسؤولية الاجتماعية للشركات، تحديات أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة.

في الإمارات العربية المتحدة، نفذت الحكومة مبادرات استدامة مختلفة، مثل رؤية الإمارات 2021 والأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة، لتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة. تهدف هذه المبادرات إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الآثار البيئية وتعزيز التنمية المستدامة. وقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مبادرة مدينة مصدر، التي تهدف إلى بناء مجتمع حضري مستدام مدعوم من مصادر الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات في ما يتعلق بالتبني الكامل لممارسات الأعمال المستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد.

- **البيئة التنظيمية:**

تشكل البيئة التنظيمية في بعض البلدان العربية تحديات للشركات، بما في ذلك الإجراءات البيروقراطية المعقدة والمستهلكة للوقت، والشروط التنظيمية غير المتسقة، والافتقار إلى الشفافية. مما يعيق قدرة الشركات على العمل بكفاءة والوصول إلى الأسواق. على سبيل المثال، وفقاً لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، تحتل العديد من الدول العربية، مثل اليمن وسوريا وليبيا، مرتبة منخفضة من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية، مما يشير إلى التحديات في البيئة التنظيمية.

في الإمارات العربية المتحدة، تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات تنظيمية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي. وتهدف المبادرات مثل إنشاء المناطق الحرة، وتبسيط إجراءات إنشاء الأعمال التجارية، وإدخال قوانين إفلاس جديدة، إلى تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية في الدولة وتعزيز الاستثمار وريادة الأعمال.

إذن، إن معالجة هذه التحديات أمر بالغ الأهمية لخلق بيئة أعمال مواتية تعزز الابتكار والاستدامة والنمو الاقتصادي في المنطقة. ويمكن للجهود المبذولة لتعزيز التنويع الاقتصادي إلى خلق فرص للشركات لتزدهر وتساهم في تنشيط الاقتصاد العربي.

4) اهمية الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي لمواجهة التحديات الرئيسية للاقتصاد العربي

ان الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي هي ركائز أساسية لتوجيه الاقتصاد العربي نحو اقتصاد رقمي مستدام. هذه العوامل مترابطة حيث يعزز بعضها البعض، وتتطلب جهوداً تعاونية بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتنفيذها. من خلال تعزيز ثقافة الابتكار، ودمج مبادئ الاستدامة في السياسات الاقتصادية، وتبني التحول الرقمي بطريقة مسؤولة وشاملة، يمكن للاقتصاد العربي التغلب على التحديات، وفتح فرص جديدة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في العصر الرقمي.

- **الابتكار:**

يلعب الابتكار دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في أي اقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد العربي. يمكن أن يتخذ الابتكار أشكالاً مختلفة مثل التطورات التكنولوجية وتحسين العمليات وابتكارات المنتجات ونماذج الأعمال الجديدة فالابتكار اذا ضروري لتنويع الاقتصاد العربي الذي يعتمد تقليدياً على النفط كمصدر أساسي للإيرادات. ومن خلال تعزيز الابتكار يمكن للاقتصاد العربي التنويع في صناعات وقطاعات جديدة وتقليل اعتماده على النفط وخلق مصادر جديدة للإيرادات.

يمكن ايضا للابتكار أن يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية في الاقتصاد العربي، فمن خلال اعتماد تقنيات وعمليات ونماذج أعمال جديدة يمكن للمؤسسات تبسيط عملياتها وخفض التكاليف وتحسين منتجاتها وخدماتها. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والجودة وتحسين تجارب العملاء ما يجعل الاقتصاد في النهاية أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية. وعلى سبيل المثال، يمكن للابتكار الرقمي في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية (fintech) والخدمات اللوجستية أن يخلق فرصاً تجارية جديدة وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة عالمياً، مما يساهم في نمو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

علاوة على ذلك، يعد الابتكار أمراً حاسماً لمواجهة التحدي المتمثل في بطالة الشباب في البلدان العربية، حيث تضم المنطقة عدداً كبيراً من الشباب ويعد توفير فرص العمل لهم تحدياً ملحاً.

ويمكن للمبادرات التي يقودها الابتكار أن تخلق فرص عمل في الصناعات والقطاعات الناشئة وتوفر خيارات توظيف للشباب ذوي المهارات المطلوبة في العصر الرقمي. على سبيل المثال يمكن لمبادرات مثل حاضنات الشركات الناشئة وبرامج ريادة الأعمال ومبادرات تنمية المهارات أن تعزز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتمكين رواد الأعمال الشباب من تطوير حلول مبتكرة وإنشاء أعمال تجارية جديدة وخلق فرص عمل لأنفسهم وللآخرين.

كما يلعب الابتكار دوراً محورياً في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز الاستدامة في الاقتصاد العربي حيث تواجه المنطقة تحديات بيئية فريدة مثل ندرة المياه والتصحر وتغير المناخ والتي تتطلب حلولاً مبتكرة للإدارة المستدامة للموارد. على سبيل المثال يمكن أن يساهم الابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتقنيات تحلية المياه والزراعة المستدامة في مواجهة هذه التحديات وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية. كما أنه من خلال دمج مبادئ الاستدامة في جهود الابتكار يمكن للاقتصاد العربي أن يضمن بأن يتماشى تحوله الرقمي مع أهداف الاستدامة طويلة الأجل مما يعزز اقتصاداً رقمياً أكثر استدامة ومرونة.

▪الاستدامة:

تعد الاستدامة جانباً مهماً من جوانب الاقتصاد، لا سيما في المنطقة العربية التي تواجه تحديات فريدة مثل ندرة المياه والموارد والتصحر وتغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية. مما يتطلب تحقيق الاستدامة في الاقتصاد الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد بشكل فعال. يمكن للممارسات المستدامة في مجالات مثل إدارة المياه، والحد من النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية أن تخفف من الآثار البيئية الضارة للأنشطة الاقتصادية. ويعد دمج أهداف ومبادئ الاستدامة في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية لضمان تنفيذ الجهود بطريقة مسؤولة وشاملة. علماً أن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) توفر إطاراً شاملاً يضم أبعاداً مختلفة للاستدامة، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتساهم الاستدامة في خلق فرص العمل من خلال تعزيز الصناعات الصديقة للبيئة، وريادة الأعمال الاجتماعية وتنمية المهارات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. فوفق منظمة العمل الدولية (ILO)، من المتوقع أن تزداد الوظائف الخضراء في المنطقة العربية بنسبة 23% بحلول عام 2030، مما يوفر فرصاً كبيرة للتوظيف المستدام للشباب. إضافة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، والصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا والزراعة المستدامة.

- **التحول الرقمي:**

يعتبر التحول الرقمي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، وقد أدركت العديد من البلدان في المنطقة العربية، بما في ذلك المغرب ومصر ولبنان وتونس، أهمية التحول الرقمي. وقد تم في هذا الإطار إطلاق العديد من المبادرات للاستفادة من التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.

أيضاً يعزز التحول الرقمي واقع التعليم وتنمية المهارات من خلال تشجيع محو الأمية الرقمية والتعلم عبر الإنترنت والتدريب على المهارات للاقتصاد الرقمي. وذلك يضمن وجود قوة عاملة ماهرة مجهزة لتزدهر في العصر الرقمي. كما يساهم التحول الرقمي في تحفيز التجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي والابتكار. على سبيل المثال، تهدف استراتيجية "تونس الرقمية" إلى تعزيز التجارة الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال الرقمية، وتعزيز ثقافة الابتكار لدفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في العصر الرقمي.

ويمكن للتحول الرقمي أيضا أن يسهل الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى حلول الدفع الرقمية والخدمات المالية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك مما يؤدي إلى زيادة المشاركة في الاقتصاد الرسمي وتعزيز التمكين الاقتصادي. على سبيل المثال، تهدف "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي" في مصر إلى تعزيز المدفوعات الرقمية وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المصريين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات، لدعم النمو الاقتصادي الشامل.

ويمكن للتحول الرقمي كذلك أن يعزز كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية من خلال تعزيز الحوكمة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة الرقمية. مما يؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. على سبيل المثال، تهدف "خطة التحول الرقمي" في لبنان إلى رقمنة الخدمات الحكومية، وتبسيط العمليات الإدارية، وتعزيز الحوكمة الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

عوضاً عن كل ذلك يكتسي التحول الرقمي إذا دوراً محورياً في معالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العربي وتوجيهه نحو اقتصاد رقمي مستدام، فمن خلال إعطاء الأولوية للتحول الرقمي كضرورة استراتيجية، تمهد البلدان العربية الطريق لاقتصاد رقمي أكثر استدامة وشمولية، حيث يعتبر الجمع بين الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي ضرورياً لمواجهة التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العربي وتحقيق مستقبل رقمي مستدام.

II. تنشيط القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية: فرص الابتكار والاستدامة

شهدت المنطقة العربية تحولات اقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، مع التركيز المتزايد على تنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية لدفع الابتكار والاستدامة. لتوجيه الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستدامة لابد من تحديد فرص النمو الخاصة بالقطاعات الاقتصادية من اجل المساهمة في الجهود الجارية لتعزيز التنمية الاقتصادية والازدهار في المنطقة العربية.

1) تحليل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية

تهدف هذه الفقرة إلى تقديم تحليل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، بما في ذلك الطاقة والصناعة والتمويل والزراعة والخدمات، مع التركيز بشكل خاص على أمثلة وإحصاءات من بعض الدول العربية.

- **قطاع الطاقة:**

يعد قطاع الطاقة قطاعاً بالغ الأهمية في المنطقة العربية، حيث أن العديد من الدول العربية منتجة ومصدرة رئيسية للنفط والغاز. على سبيل المثال، تعد دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت من بين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم وتعد دول مثل الجزائر والعراق وسلطنة عمان من بين أكبر منتجي النفط والغاز في المنطقة. وتعتمد هذه البلدان بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط والغاز وعلى تصدير المواد الهيدروكربونية لتغذية اقتصاداتها ودفع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بالحاجة

إلى تنويع مزيج الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة لضمان الاستدامة على المدى الطويل وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

بينما تثير التكلفة المتزايدة لاستهلاك الهيدروكربونات تساؤلات حول القدرة على تحمل التكاليف على المدى الطويل واستدامة مزيج الطاقة الحالي، حيث يجب استيراد مصادر الطاقة المستنفدة بأحجام متزايدة من الأسواق الدولية أو تقليل المعروض من الهيدروكربون المتاح للتصدير. وقد ساهم مزيج الطاقة غير المتنوع في المنطقة في زيادة بصمة الكربون، بينما تخسر الدول العربية في الوقت نفسه فرصة الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية الرئيسية والتطوير في مجال الطاقة النظيفة، على الرغم من الإمكانات الهائلة. التي تمتلكها.

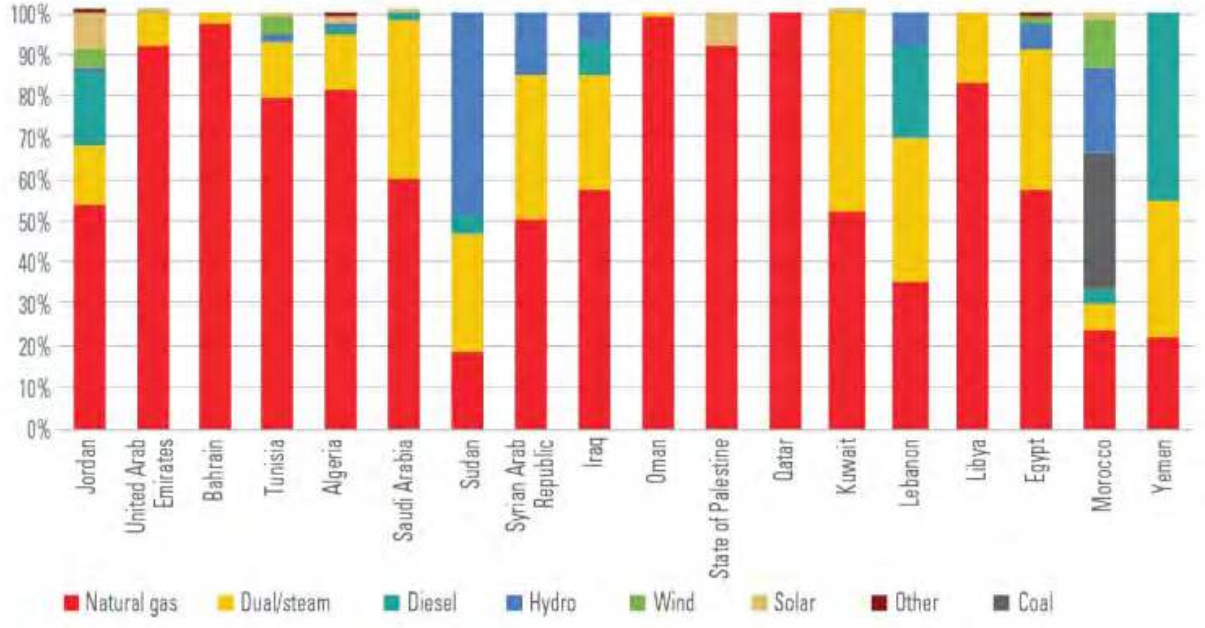

2 قدرة توليد الكهرباء المركبة حسب المصدر في المنطقة العربية – 2017ESCWA

في ما يتعلق بالطاقة المتجددة يعتبر المغرب مثالاً بارزاً في المنطقة العربية حيث قامت الدولة باستثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مجمع "نور ورزازات" للطاقة الشمسية، وهو أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية المركزة في العالم. كما يستثمر المغرب أيضاً في طاقة الرياح، من خلال مشاريع مثل مزرعة طرفاية للرياح، وهي واحدة من أكبر مزارع الرياح في إفريقيا. لم تساعد هذه المبادرات المغرب على تقليل اعتماده على الوقود الأحفوري فحسب، بل ساعدت أيضاً على خلق فرص العمل وعززت الابتكار في قطاع الطاقة المتجددة. وقطعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، من خلال مشاريع مثل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي، وهو أحد أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في موقع واحد في العالم، ومحطة نور أبو ظبي للطاقة الشمسية.

ووفقاً للمؤسسة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، استثمرت الدول العربية 16.3 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة عام 2020، ومن المتوقع أن تزداد قدرة الطاقة المتجددة في المنطقة بمقدار 57 جيجاوات بحلول عام 2025.

على الرغم من التقدم الكبير في قطاع الكهرباء في المنطقة العربية، إلا أن الوصول إلى الكهرباء لا يزال غير مكتمل في العديد من الدول حيث تقدر الإسكوا أن حوالي 35.2 مليون شخص في المنطقة العربية لم يحصلوا على الكهرباء عام 2016، يعيش معظمهم في موريتانيا والسودان واليمن.

- **قطاع الصناعة:**

يعد القطاع الصناعي مكوناً حيوياً من مكونات الاقتصاد في

المنطقة العربية، حيث يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتشمل الأنشطة الصناعية التصنيع والبناء والتعدين والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وكان في السنوات الأخيرة، تركيز متزايد على تنشيط القطاع الصناعي حيث تسعى الدول العربية جاهدة لتطوير قاعدتها الصناعية لتنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على عائدات النفط، ونفذت العديد منها سياسات ومبادرات صناعية لتعزيز التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل. وفقاً للبنك الدولي، ارتفعت القيمة المضافة الصناعية في الدول العربية بنسبة 16.5% من عام 2010 إلى عام 2019، مع نمو ملحوظ في دول مثل مصر والمغرب وتونس.

في المقابل تسعى دول مثل الأردن وسوريا ولبنان جاهدة لتطوير قاعدتها التصنيعية وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز التنويع الاقتصادي. على سبيل المثال، يعمل الأردن على تعزيز قطاعه الصناعي من خلال "إستراتيجية الأردن 2025 الصناعية" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التصنيع كمحرك للنمو الاقتصادي. تركز الاستراتيجية على قطاعات مثل الأدوية والكيماويات وتصنيع الأغذية والطاقة المتجددة، وتهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الأردني. نتيجة لذلك، شهد الأردن نمواً في صادراته الصناعية وإنشاء التجمعات الصناعية، مما ساعد على خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وبالمثل، يعمل لبنان على تعزيز صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل، مع إنشاء منطقة بيروت المركزية كمركز مالي وتجاري. وفي مصر، تنفّذ الحكومة استراتيجية "رؤية مصر 2030"، والتي تتضمن تعزيز قطاع التصنيع كركيزة أساسية، كما أقامت مناطق وتجمعات صناعية، مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الصناعي.

نسبة تغطية أهم خمس سلع يتم استيرادها من الأسواق العربية
(2020 - 2018)

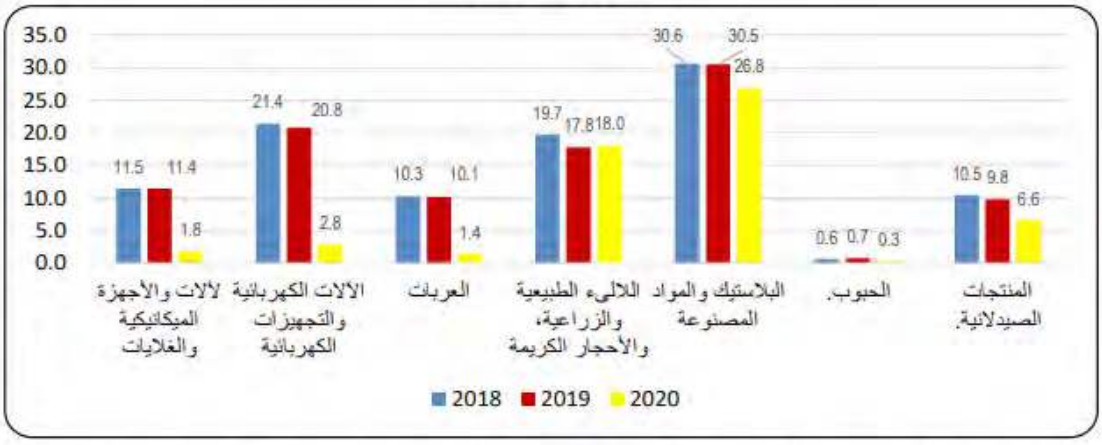

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022)."Trade Map".

أحد الأمثلة على الابتكار في القطاع الصناعي في المنطقة العربية هو "خطة المغرب الصناعية" (PAI)، وهي استراتيجية صناعية شاملة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للمغرب ودفع الابتكار. تركز PAI على تطوير القطاعات الصناعية الاستراتيجية، مثل السيارات، والفضاء، والمنسوجات، والأعمال التجارية الزراعية، وتشجع الاستثمار في البحث والتطوير (R & D)، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ونتيجة لذلك، شهد المغرب نمواً كبيراً في إنتاجه الصناعي، حيث أصبح قطاعا السيارات والطيران مصدرين رئيسيين للبلاد.

- **قطاع الزراعة:**

تتميز المنطقة العربية بأنظمة زراعية متنوعة بسبب الاختلافات في المناخ والجغرافيا والتي تتراوح من المناطق القاحلة وشبه القاحلة إلى وديان الأنهار الخصبة. تشمل الزراعة في المنطقة العربية مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك إنتاج المحاصيل وتربية الماشية والغابات ومصايد الأسماك. ويعد إنتاج المحاصيل مكوناً رئيسياً للقطاع الزراعي في المنطقة العربية مع التركيز على

الحبوب، مثل القمح والشعير والأرز، وكذلك الفواكه والخضروات مثل الحمضيات والتمر والزيتون والطماطم. تتمتع العديد من بلدان المنطقة أيضاً بتاريخ طويل من الممارسات الزراعية التقليدية بما في ذلك زراعة الواحات وزراعة المدرجات والتي تم تكييفها مع البيئة المحلية. إلى جانب كل ذلك تعتبر تربية الماشية جانباً مهماً آخر من جوانب القطاع الزراعي في المنطقة العربية مع التركيز على الأغنام والماعز والإبل. وتعدّ الماشية مصدراً مهماً للحوم والحليب و الجلود والألياف، وتوفر سبل العيش للعديد من المجتمعات الريفية في المنطقة.

١ القيمة المضافة لقطاع الزراعة (١٠٠ من اجمالي الانتاج المحلي) بالعالم العربي 2011 – 2021

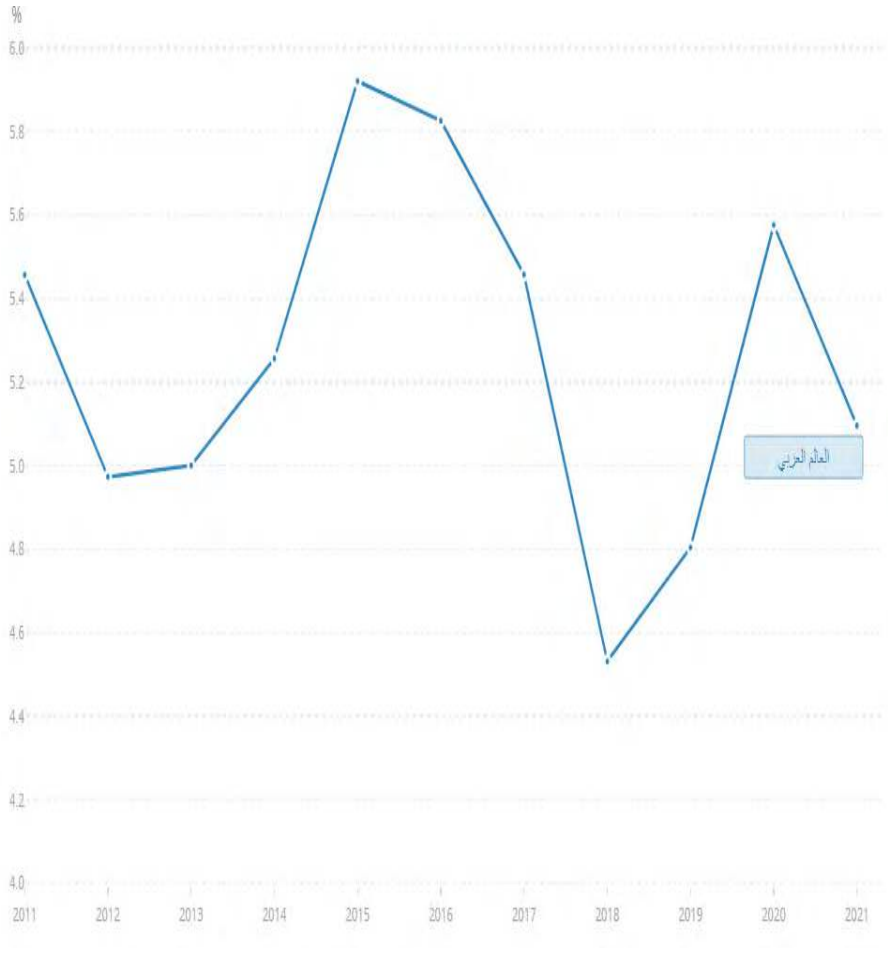

الدول	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي) 2021
الجزائر	13,0
البحرين	0,3
جزر القمر	35,5
دجيبوتي	1,7
مصر	11,8
العراق	4,0
الاردن	4,7
الكويت	0,5
لبنان	1,4
ليبيا	4,1
موريتانيا	18,6
المغرب	12,0
عمان	2,1
فلسطين	7,1
قطر	0,3
السعودية	2,3
السودان	6,4
سوريا	36,6
تونس	10,1
الامارات	0,9
اليمن	17,2

يلعب القطاع الزراعي في المنطقة العربية دوراً مهماً في الاقتصاد، ويوفر الأمن الغذائي وفرص العمل ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ومع ذلك، فإن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي للمنطقة العربية تختلف باختلاف البلدان كما هو موضح من خلال الجدول والمبين اعلاه حيث تتأثر بعوامل مثل المناخ وتوافر المياه والسياسات التكنولوجية .

ومع ذلك، يواجه قطاع الزراعة في المنطقة العربية تحديات مثل ندرة المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض

الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق والبنية التحتية الضعيفة ومرافق التخزين، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي وعدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ. وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تطوير ممارسات الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية. ولكن على الرغم من ذلك هناك جهود تُبذل في مجموعة من الدول وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حيث ارتفعت القيمة المضافة الزراعية في الدول العربية بنسبة 12% من عام 2010 إلى عام 2019 مع نمو ملحوظ في دول مثل السودان والأردن والمغرب. في نفس السياق، ركزت تونس على تطوير منتجات زراعية عالية القيمة مثل زيت الزيتون والتمور وطبقت أنظمة الري لتحسين الإنتاجية الزراعية. بينما تستثمر الجزائر في تحديث بنيتها التحتية الزراعية مثل تحديث أنظمة الري وتعزيز الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية.

- **قطاع التمويل:**

يشمل قطاع التمويل في المنطقة العربية البنوك والتأمين وأسواق رأس المال ويلعب دوراً حيوياً في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الوصول إلى رأس المال، وتسهيل التجارة والاستثمار، وتعزيز الشمول المالي. ويهيمن القطاع المصرفي على القطاع المالي في المنطقة العربية، حيث يستحوذ على الغالبية العظمى من الأصول المالية في حين تعتبر أسواق رأس المال والمؤسسات المالية غير المصرفية صغيرة نسبياً.

القطاع المصرفي: يضم القطاع المصرفي في المنطقة العربية بنوكاً محلية ودولية، ويعمل كوسيط رئيسي بين المدخرين والمقترضين، مما يسهل تدفق الأموال في الاقتصاد. يتسم القطاع المصرفي العربي بمستوى عالٍ نسبيا من السيولة والاستقرار حيث تتمتع معظم البنوك برؤوس أموال جيدة ومنظمة من قبل البنوك المركزية في البلدان المعنية. ومع ذلك هناك تحديات مثل محدودية الشمول المالي ومستويات منخفضة من المعرفة المالية..

أسواق رأس المال: لا تزال أسواق رأس المال في المنطقة العربية في حالة نمو، حيث اكتسبت البورصات في الدول العربية الكبرى مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب شهرة في السنوات الأخيرة. وتلعب هذه الأسواق دوراً حاسماً في تعبئة رأس المال طويل الأجل للشركات والحكومات، لكنها لا تزال تواجه تحديات مثل محدودية العمق والسيولة، ونقص التنويع في خيارات الاستثمار، والمشاركة المحدودة من مستثمري التجزئة.

الحصول على التمويل: محدود في المنطقة العربية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. إذ حوالي 25-30% فقط من البالغين لديهم حسابات بنكية في العديد من الدول العربية. لذلك من المهم زيادة الوصول إلى التمويل من خلال تطوير التمويل الأصغر والتمويل الرقمي والوسائل الأخرى للوصول إلى المزيد من الناس. حيث يفتقر معظم الناس إلى فهم المفاهيم والخدمات المالية الأساسية. من هنا يعد تحسين المعرفة المالية من خلال التعليم والحملات العامة أمراً بالغ الأهمية لمساعدة الناس على الوصول إلى التمويل واتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

تطور التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية (مليون دولار) (2016-2020)

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية ".

- **قطاع الخدمات والسياحة**

يعد قطاع الخدمات مساهماً مهماً في اقتصادات العديد من الدول العربية. ووفقاً لمجلس السفر والسياحة العالمي قدرت المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بنحو 227,2 مليار دولار عام 2019، وهو ما يمثل 8,9% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. كما وفّر القطاع أكثر من 5 ملايين وظيفة في المنطقة عام 2019، مما يسلط الضوء على مساهمته الكبيرة في التوظيف والنمو الاقتصادي.

وتبرز دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للسياحة، حيث استقبلت عام 2019 أكثر من 16.7 مليون زائر دولي مما ساهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل في قطاعي السياحة والضيافة. وتستثمر المملكة العربية السعودية أيضاً في قطاع السياحة مع إطلاق خطتها الطموحة للتنمية السياحية المسماة رؤية 2030. وتهدف الخطة إلى تنويع اقتصاد البلاد وتقليل اعتمادها على النفط من خلال تطوير الوجهات السياحية وزيادة عدد السياح الدوليين.

كما ركزت دول عربية أخرى، مثل الأردن وتونس والمغرب، على تطوير قطاعات السياحة فيها. على سبيل المثال، يروّج الأردن لتراثه الثقافي الغني، بما في ذلك المواقع التاريخية مثل البتراء وجرش، لجذب السياح الدوليين. بينما تستثمر تونس في منتجعاتها الشاطئية ومعالمها الثقافية، في حين اشتهرت المغرب بأسواقها النابضة بالحياة وتاريخها الغني ومناظرها الطبيعية الفريدة التي تجذب السياح من جميع أنحاء العالم. اما قطر فاستثمرت في البنية التحتية والمرافق لاستضافة الأحداث الدولية الكبرى، مثل كأس العالم لكرة القدم 2022. وقد ساهمت هذه الجهود في نمو قطاع الخدمات، وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار في صناعات الضيافة والسياحة.

2) التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد والحلول المحتملة لمواجهتها.

لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، من الضروري تحديد التحديات والعقبات التي تواجهها هذه القطاعات واستكشاف الحلول الممكنة. سيركز هذا التحليل على خمسة قطاعات رئيسية: الصناعة، والطاقة، والزراعة، والخدمات والسياحة، والمالية.

- **القطاع الصناعي**

التحديات

- **التنويع المحدود: تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على عائدات النفط والغاز مما يؤدي إلى نقص التنويع في قطاعها الصناعي. هذا الاعتماد على مورد واحد يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.**
- **البنية التحتية غير الملائمة: يعوق النمو الصناعي في المنطقة عدم كفاية البنية التحتية بما في ذلك شبكات النقل وإمدادات الطاقة والتوصيل الرقمي.**
- **محدودية الوصول إلى التمويل: تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على تمويل لمشاريعها مما يحد من إمكانات نموها.**

الحلول

- **تشجيع التنويع الصناعي من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل التصنيع والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.**
- **تحسين البنية التحتية من خلال الاستثمار في مشاريع النقل والطاقة والاتصال الرقمي.**
- **تسهيل الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل المدعومة من الحكومة والشراكات مع المؤسسات المالية.**

▪ القطاع الزراعي

التحديات

- ندرة المياه: تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه في العالم حيث تمثل الزراعة جزءاً كبيراً من استهلاك المياه.
- انخفاض الإنتاجية الزراعية: بسبب الممارسات الزراعية التقليدية ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة وعدم كفاية البحث والتطوير.
- الأمن الغذائي: تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبيرعلى الواردات الغذائية مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الغذاء العالمية واضطرابات سلسلة التوريد.

الحلول

- تشجيع تبني الممارسات والتقنيات الزراعية الحديثة والزراعة الذكية، مثل الزراعة الدقيقة والري بالتنقيط، لزيادة الإنتاجية وتقليل استهلاك المياه.
- الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة للزراعة المستدامة.
- تشجيع التعاون الإقليمي لتعزيز الأمن الغذائي من خلال السياسات والاستثمارات الزراعية المنسقة

▪ الخدمات والسياحة

التحديات

- التنويع المحدود: يعتمد قطاع السياحة في العديد من البلدان العربية بشكل كبيرعلى عدد قليل من الأسواق الرئيسية مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.
- عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية: أثرت الاضطرابات السياسية والمخاوف الأمنية في المنطقة سلباً على صناعة السياحة.
- نقص القوى العاملة الماهرة: لا سيما في مجالات مثل إدارة الضيافة والخدمات الرقمية.

الحلول

- التنويع والترويج لعروض السياحة من خلال تطوير منتجات جديدة، مثل السياحة البيئية، والسياحة الثقافية، والسياحة العلاجية.
- خلق بيئة سياسية مستقرة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والحوار.
- الاستثمار في برامج التدريب والتعليم المهني لتنمية القوى العاملة الماهرة لقطاع الخدمات والسياحة.

▪ القطاع المالي

التحديات

- الأسواق المالية: غير متطورة بشكل عام مع وصول محدود إلى رأس المال للشركات.
- انخفاض الشمول المالي: يفتقر جزء كبير من السكان في المنطقة العربية إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية والائتمان.
- الابتكار المحدود في الخدمات المالية: كانت المنطقة بطيئة في تبني التقنيات المالية المبتكرة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الرقمية.

الحلول

- **تقوية الأسواق المالية في المنطقة من خلال تشجيع تحرير السوق وتعزيز المنافسة وتحسين الأطر التنظيمية.**
- **زيادة الشمول المالي من خلال تعزيز استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الرقمية.**
- **تشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لدفع الابتكار في الخدمات.**

1) **تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص كرافعة أساسية للتوظيف والاستقرار**

يلعب القطاع الخاص دوراً حاسماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتباره الرافعة الرئيسية للتوظيف والاستقرار في المنطقة العربية. حيث يمكن أن يكون لتشجيع ودعم دور القطاع الخاص آثار إيجابية كبيرة على التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والاستقرار الاجتماعي. وتعزيزاً لإمكاناته من الضروري:

- **خلق بيئة عمل مواتية:** يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص في خلق بيئة أعمال مواتية تعزز ريادة الأعمال والاستثمار والابتكار. يتضمن ذلك تنفيذ السياسات التي تعزز سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وتقلل من البيروقراطية، وتخلق مجالاً متكافئاً لجميع الشركات، بغض النظر عن حجمها. وقد نفذت الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة إصلاحات ملائمة للأعمال، كتبسيط إجراءات بدء الأعمال التجارية وتشغيلها وتبسيط عمليات الترخيص وتسهيل الوصول إلى التمويل، الأمر الذي جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وحفز القطاع الخاص.
- **تقديم الحوافز وآليات الدعم لتعزيز تنمية القطاع الخاص:** يشمل ذلك تقديم الحوافز الضريبية والمنح والإعانات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعد من المحركات الرئيسية للعمالة والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، نفذت تونس برنامجاً وطنياً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات المالية وغير المالية بما في ذلك الوصول إلى الائتمان والتدريب والتوجيه. ومن المقدر أن تساعد تدابير الدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على التحديات مثل محدودية الوصول إلى التمويل ونقص المهارات الفنية، وحواجز دخول السوق، وبالتالي تعزيز نموها ومساهمتها في التوظيف.
- **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال** يؤدي إنشاء الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص مراكز وحاضنات ومسرعات للابتكار إلى خلق فرص جديدة للتوظيف والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال تقدم «واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا» الدعم للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا وتعزيز الابتكار وخلق فرص عمل في قطاع التكنولوجيا.
- **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)** تتضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص التعاون بين القطاعين في تقديم مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. ويمكن للقطاع العام الاستفادة من خبرة وموارد وكفاءات القطاع الخاص، مع معالجة أولويات هذا القطاع وضمان المساءلة. وقد نجحت بعض الدول العربية مثل الأردن في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات مثل النقل والمرافق والرعاية الصحية، وخلق فرص العمل، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- **تشجيع ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)** إن تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بين كيانات القطاع الخاص يمكن أن يساهم في التوظيف والاستقرار في المنطقة العربية. كما أن تشجيع كيانات القطاع الخاص على الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل خلق فرص عمل للمجتمعات المحلية ودعم تطوير التعليم والمهارات وتعزيز الاستدامة البيئية، يمكن أن يكون له آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية. على سبيل المثال، نفذت الشركات في قطاع النفط والغاز في عمان مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لخلق فرص عمل للمجتمعات المحلية ودعم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز الحفاظ على البيئة.

2) **الاتجاهات والفرص الناشئة للابتكار والاستدامة والتكنولوجيا الرقمية**

تشهد المنطقة العربية تحولاً اقتصادياً سريعاً، مع ظهور

اتجاهات وفرص للابتكار والاستدامة والتكنولوجيا الرقمية عبر القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والطاقة والصناعة والخدمات والسياحة، مدفوعة بعوامل مثل زيادة انتشار الإنترنت، وتغيير سلوك المستهلك، والمبادرات الحكومية، وجهود التنويع الاقتصادي الإقليمي.

وعلى هذا الصعيد سوف نلقي الضوء على الاتجاهات والفرص الناشئة في قطاعي الخدمات والسياحة، وكذلك القطاع المالي، مع ذكر أمثلة للممارسات الناجحة في المنطقة العربية.

▪ القطاع الزراعي:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• التركيز على ممارسات الزراعة المستدامة، مثل الزراعة الدقيقة، والري بالتنقيط، والزراعة العضوية، للحفاظ على موارد المياه وتقليل الأثر البيئي. • اعتماد التقنيات الرقمية، مثل الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية وتحليلات البيانات لتحسين مراقبة المحاصيل ومكافحة الآفات وإدارة سلسلة التوريد. • تشجيع الأعمال التجارية الزراعية والأنشطة ذات القيمة المضافة، مثل تجهيز الأغذية والتعبئة والتسويق، لتعزيز سلسلة القيمة وزيادة فرص التصدير.	• "خطة المغرب الأخضر" التي تركز على ممارسات الزراعة المستدامة، بما في ذلك تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية، لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية التصديرية. • مبادرة " AgriTech" الأردنية التي تستفيد من التقنيات الرقمية لتزويد المزارعين ببيانات في الوقت الفعلي عن الأحوال الجوية، ورطوبة التربة، وتهديدات الآفات، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين ممارساتهم الزراعية. • تركيز الجزائر على تطوير تجمعات للصناعات الزراعية ومناطق تجهيز الأغذية، مدعومة بحوافز الاستثمار وتطوير البنية التحتية

▪ قطاع الطاقة:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري • اعتماد تدابير كفاءة الطاقة، مثل الشبكات الذكية والعدادات الذكية وأنظمة إدارة الطاقة في المباني، لتحسين استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد. • تكامل التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي و blockchain وإنترنت الأشياء (IoT)، لتحسين إدارة الطاقة وتحسين الشبكة وإدارة جانب الطلب.	• "استراتيجية الطاقة المتجددة 2030" لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي في البلاد إلى 50% بحلول عام 2050، • "البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة" في عُمان لممارسات كفاءة الطاقة في الصناعات والمباني والنقل، من خلال التدابير التنظيمية، وحملات التوعية العامة، والحوافز المالية.

▪ قطاع الصناعة:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• التركيز على التصنيع المتقدم والتنويع الصناعي والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطيران والسيارات والإلكترونيات، لتعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل. • اعتماد تقنيات الصناعة 4.0، مثل الأتمتة والروبوتات وتحليلات البيانات لتحسين الإنتاجية والكفاءة ومراقبة الجودة. • التركيز على مبادئ الاستدامة والاقتصاد الدائري في الممارسات الصناعية، مثل الحد من النفايات، وتحسين الموارد، والتصميم البيئي، لتعزيز الاستدامة البيئية.	• "الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2021-2030" لتونس، والتي تهدف إلى تعزيز التصنيع المتقدم والابتكار والصناعات الموجهة للتصدير، من خلال تطوير البنية التحتية والتدريب على المهارات. • مبادرة "التحول الرقمي للصناعة" في لبنان، والتي تشجع على تبني تقنيات الصناعة 4.0 في عمليات التصنيع وإدارة سلسلة التوريد وابتكار المنتجات • "مبادرة الصناعة الخضراء" في المغرب، التي تعزز الممارسات الصناعية المستدامة، بما في ذلك عمليات الإنتاج ذات الكفاءة في استخدام الموارد، وإدارة النفايات

▪ قطاع الخدمات:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• نمو التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، مدفوعاً بزيادة انتشار الإنترنت وتغيير سلوك المستهلك لتحسين تقديم الخدمات، وتجربة العملاء. • التوسع في قطاع التكنولوجيا المالية، مع تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، والإقراض من نظير إلى نظير، لزيادة الشمول المالي وتعزيز الوصول إلى التمويل. • التركيز على المدن الذكية والمبادرات الحكومية الرقمية، والاستفادة من التكنولوجيا لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات العامة، مثل النقل والرعاية الصحية والتعليم.	• صعود الأسواق عبر الإنترنت ومنصات الدفع الرقمية في الإمارات العربية المتحدة، مثل سوق دوت كوم وNoon.com، والتي أحدثت ثورة في قطاع البيع بالتجزئة وخلقت فرصاً تجارية جديدة. • "الاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية" في البحرين، والتي تهدف إلى تعزيز نمو النظام البيئي للتكنولوجيا المالية من خلال الإصلاحات التنظيمية، ودعم التمويل، وتنمية المواهب. • "مبادرة مدينة دبي الذكية" والتي تهدف إلى تحويل دبي إلى مدينة ذكية من خلال دمج التقنيات الرقمية في مختلف جوانب الحياة الحضرية، بما في ذلك النقل والطاقة والحوكمة.

- **قطاع السياحة:**

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• الاستثمار في البنية التحتية للسياحة بما في ذلك الفنادق والمنتجعات والمواصلات لدعم نمو قطاع السياحة وجذب السياح الدوليين. • الترويج للسياحة الثقافية والبيئية والاستفادة من التراث الثقافي الثري والموارد الطبيعية للمنطقة العربية، لتنويع العروض السياحية وجذب الأسواق المتخصصة. • اعتماد التقنيات الرقمية في قطاع السياحة مثل منصات الحجز عبر الإنترنت وتجارب الواقع الافتراضي والتسويق عبر وسائل التواصل	• تطوير المنتجعات الفخمة والمعالم السياحية في عمان مثل مطار مسقط الدولي ومنتجع البليد • مشروع "جوردان تريل" في الأردن والذي يوفر مساراً للمشي لمسافات طويلة ويعرض التراث الثقافي والطبيعي للبلاد، ويعزز السياحة البيئية ومبادرات السياحة المجتمعية. • الحملة الرقمية "قم بزيارة لبنان" والتي تعزز وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي للترويج للبنان كوجهة سياحية وتعرض تراثها الثقافي الغني ومأكولاتها وجمالها الطبيعي.

- **القطاع المالي:**

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المصرفية والائتمان والتأمين للشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر ذات الدخل المنخفض. • تطوير التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل (التأمين الإسلامي) والصكوك (السندات الإسلامية)، لتلبية احتياجات السكان المسلمين المتزايدة وتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. • التركيز على التكنولوجيا المالية fintech والخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع عبر الإنترنت والمحافظ الرقمية	• "برنامج التمويل الشامل والتمويل الأصغر" في الجزائر، الذي يعزز الشمول المالي من خلال إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وخطط ضمان الائتمان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة • إنشاء "بنك البحرين الإسلامي" والذي يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويجذب العملاء الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. • مبادرة "قطر غير النقدي" والتي تهدف إلى تعزيز المدفوعات الرقمية وتقليل المعاملات النقدية من خلال تطوير نظام دفع رقمي، بما في ذلك المحافظ الرقمية والمدفوعات غير التلامسية.

تشهد القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية إذا فرصاً كبيرة للابتكار والاستدامة والتكنولوجيا الرقمية. يتم تسخير هذه الفرص من قبل دول المنطقة لدفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز عروض السياحة، والاستفادة من التقنيات الرقمية. ومع استمرار تطور المنطقة من المرجح أن تكون هناك فرص متزايدة للشركات والحكومات والمجتمعات للاستفادة من الاتجاهات والتقنيات الناشئة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

III. التعاون الإقليمي للنهوض بالاقتصاد العربي

يتميز العالم العربي بمجموعة متنوعة من الموارد الاقتصادية، بما في ذلك احتياطيات النفط والغاز والزراعة والتصنيع والخدمات. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التنوع، تواجه الاقتصادات العربية العديد من التحديات، مثل محدودية التجارة البينية، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، وانخفاض مستويات الابتكار والتقدم التكنولوجي. في ضوء هذه التحديات، فإن التعاون والتكتل الإقليمي ضروريان للنهوض بالاقتصاد العربي.

1) التكتل الاقتصادي لتحقيق سوق عربية مشتركة

أولاً: يمكن للتعاون الإقليمي أن يعزز التكامل الاقتصادي ويخلق سوقاً عربية مشتركة تسهل التجارة والاستثمار بين الدول العربية. في الوقت الحالي، تعتبر التجارة البينية في العالم العربي منخفضة نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، بما فيها الحواجز التجارية، ونقص البنية التحتية، والحواجز التنظيمية. من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والتكتل يمكن للدول العربية العمل معاً لإزالة هذه الحواجز وتطوير البنية التحتية مما قد يؤدي إلى زيادة تدفقات التجارة والاستثمار داخل المنطقة.

ثانياً: يمكن للتعاون الإقليمي أن يمكّن الدول العربية من الاستفادة من مواردها الاقتصادية المتنوعة وتعزيز أوجه التكامل لتحقيق المنفعة المتبادلة. ففي حين أن بعض الدول العربية غنية باحتياطيات النفط والغاز فإن البعض الآخر لديه موارد زراعية وفيرة أو قوة عاملة ماهرة. ومن خلال التعاون وتجميع الموارد، يمكن للدول العربية تحسين قدراتها الإنتاجية وتقليل الاعتماد على موارد فردية وتنويع اقتصاداتها. على سبيل المثال يمكن للبلدان الغنية باحتياطيات النفط والغاز أن تستثمر في البلدان ذات الموارد الزراعية لتطوير الأعمال التجارية الزراعية، بينما يمكن للبلدان التي تتمتع بقدرات تصنيعية قوية أن تشارك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لإنشاء صناعات ذات قيمة مضافة. وهذا كفيل بأن يخلق اقتصاداً عربياً أكثر مرونة واستدامة وأقل عرضة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية والطلب عليها.

ثالثاً: يمكن للتعاون الإقليمي أن يعزز الابتكار والتقدم التكنولوجي في العالم العربي، حين يلعب الابتكار والتكنولوجيا دوراً مهماً في دفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي اليوم. ومن خلال العمل معاً، يمكن للدول العربية تجميع جهود البحث والتطوير الخاصة بها وتبادل المعرفة والخبرة وتعزيز نقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء. كما يمكن أن يساعد ذلك في بناء ثقافة الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال وتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على التكيف مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية المتغيرة. علاوة على ذلك يمكن للتعاون الإقليمي تسهيل الاستثمار في البنية التحتية للبحث والتطوير وتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومة وخلق بيئة مواتية لتزدهر الشركات الناشئة والشركات التي تحركها التكنولوجيا.

اخيراً، من المؤمل أن يساهم التعاون الإقليمي في معالجة التحديات الاجتماعية المشتركة التي يواجهها العالم العربي مثل بطالة الشباب والفقر وعدم المساواة الاجتماعية من خلال العمل معاً لتطوير سياسات وبرامج تهدف إلى خلق فرص عمل لائقة وتعزيز التدريب المهني وريادة الأعمال ومعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يساعد في خلق اقتصاد عربي أكثر شمولاً وإنصافاً يستفيد منه جميع شرائح المجتمع ويعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

في نهاية المطاف، يمكن أن يلعب التعاون الإقليمي دوراً محورياً في إطلاق الإمكانات الكاملة للاقتصادات العربية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في المنطقة من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والاستفادة من الموارد الاقتصادية المتنوعة وتعزيز الابتكار والتصدي للتحديات المشتركة وهو يتطلب جهودا تعاونية بين الدول العربية.

2) العوائق أمام التجارة والاستثمار الإقليميين، وفرص زيادة التعاون البيني الإقليمي

يعد تحديد العوائق أمام التجارة والاستثمار الإقليميين فضلاً عن فرص زيادة التعاون الإقليمي أمراً بالغ الأهمية لفهم التحديات والحلول المحتملة للنهوض بالاقتصاد العربي. فيما يلي تحليل للعقبات والفرص الرئيسية في هذا السياق:

- **معيقات التجارة والاستثمار الإقليميين في الوطن العربي:**

فجوات البنية التحتية: تعيق البنية التحتية المحدودة للنقل، بما في ذلك الطرق والموانئ والسكك الحديدية، حركة البضائع والخدمات عبر الدول العربية. مما يؤدي الى عدم كفاية الخدمات اللوجستية وشبكات النقل وارتفاع التكاليف وأوقات العبور

التحديات الجيوسياسية: تؤدي إلى تعطيل تدفقات التجارة والاستثمار، وتخلق حالة من عدم اليقين، وتقوض ثقة المستثمرين مما يعرقل إقامة علاقات تجارية واستثمارية مستقرة بين الدول العربية.

عدم وجود أطر مؤسسية: ضعف الأطر المؤسسية للتعاون الإقليمي، والتنسيق، وحل النزاعات يعيق التقدم ويؤدي عدم وجود آليات فعالة لتنسيق السياسات وتسوية المنازعات والتنفيذ إلى إعاقة تطوير اتفاقيات التجارة والاستثمار الإقليمية.

الحواجز التنظيمية: تشكيل الأطر والمعايير التنظيمية المتباينة بين الدول العربية تحدياً للتجارة والاستثمار داخل المنطقة. وتشمل هذه الاختلافات في معايير المنتج ومتطلبات الاعتماد، والتي يمكن أن تخلق حواجز أمام انسياب البضائع وتزيد من تكاليف الامتثال.

الحواجز التجارية: التعريفات والحواجز والإجراءات الجمركية تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الدول العربية. وتشمل القيود على الاستيراد / التصدير، والإجراءات الجمركية المرهقة، والحواجز الإدارية التي تزيد من تكلفة ووقت إجراء التجارة.

- **فرص زيادة التعاون البيني في العالم العربي:**

تطوير البنية التحتية: للاستثمار في البنية التحتية للنقل واللوجستيات لتحسين الاتصال وتسهيل حركة السلع والخدمات داخل المنطقة. تطوير شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية والبنية التحتية الرئيسية الأخرى لتقليل تكاليف النقل وزيادة الكفاءة.

تعزيز الأطر المؤسسية: يمكن للأطر المؤسسية القوية للتعاون الإقليمي والتنسيق وتسوية النزاعات أن تسهل التعاون داخل المنطقة. مع تطوير آليات فعالة لتنسيق السياسات وحل النزاعات والتنفيذ لتعزيز الثقة والتعاون بين الدول العربية

التعاون الخاص بقطاع محدد: يمكن للدول العربية ذات الموارد والقدرات التكميلية أن تتعاون في قطاعات محددة مثل الزراعة والطاقة والتصنيع والخدمات لتطوير سلاسل القيمة وتعزيز التخصص وتعزيز القدرة التنافسية.

تنمية رأس المال البشري: من خلال التعليم وتنمية المهارات لتعزيز قدرة البلدان على المشاركة في التجارة والاستثمار الإقليميين مع التدريب المهني وريادة الأعمال وتنمية القوى العاملة إلى قوة عاملة ماهرة ومجهزة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الإقليمية.

تعزيز اتفاقيات التجارة الإقليمية: مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، وتطوير اتفاقيات جديدة لخفض التعريفات والحواجز والاختلافات التنظيمية لخلق بيئة مواتية لزيادة التجارة والاستثمار بين الدول العربية.

3) دور المنظمات والمبادرات الإقليمية في تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول العربية

توفر المنظمات والمبادرات الإقليمية منصة للدول العربية للتعاون والتنسيق وتنفيذ المبادرات الاقتصادية الإقليمية. فهي تسهل حوارات السياسات، وتوفر الدعم الفني، وتعزز تدابير الاستثمار وتيسير التجارة، التي يمكن أن تسهم في النهوض بالاقتصاد العربي من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل. وفي ما يلي تحليل لدورها في النهوض بالاقتصاد العربي:

- **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):** تأسست عام 1997و تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية بين الدول العربية من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على معظم السلع المتداولة بين الدول الأعضاء. وقد ساهمت في نمو التجارة البينية بين الدول العربية، على الرغم من أن التقدم كان بطيئاً في تقليل الحواجز غير الجمركية وتحقيق تكامل اقتصادي أعمق. يمكن للجهود المبذولة لزيادة تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) من خلال معالجة الحواجز غير الجمركية وتشجيع تيسير الاستثمار أن تساعد في تعزيز التجارة والاستثمار الإقليميين بشكل أكبر.
- **صندوق النقد العربي:** تأسس عام 1976، ويهدف إلى تعزيز التعاون النقدي والاستقرار المالي بين الدول العربية. وهو يقدم المساعدة المالية والدعم الفني والبحوث الاقتصادية للدول الأعضاء. ويلعب صندوق النقد العربي دوراً رئيسياً في دعم جهود الدول الأعضاء لمواجهة تحديات الاقتصاد الكلي، وتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مبادرات مثل أنظمة الدفع والتسوية الإقليمية.
- **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO):** تأسست عام 1975، وتعمل على تعزيز التنمية الصناعية والتعدينية في العالم العربي. تهدف إلى تعزيز التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار بين الدول العربية. توفر AIDMO المساعدة الفنية، وإجراء الدراسات، وتسهيل المشاريع الصناعية والمشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء.
- **جامعة الدول العربية:** تأسست عام 1945، وهي منظمة إقليمية تعمل على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية. تلعب دوراً مهماً في تسهيل الحوارات الإقليمية وتنسيق السياسات ومعالجة التحديات الإقليمية، بما في ذلك القضايا الاقتصادية وتوفر منصة للدول الأعضاء لمناقشة وتنسيق المبادرات الاقتصادية والسياسات التجارية وتشجيع الاستثمار، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي:** تأسس عام 1957، وهو هيئة فرعية تابعة لجامعة الدول العربية تركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول العربية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية الإقليمية، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل المشاريع الإقليمية في قطاعات مثل النقل والطاقة والزراعة.
- **الصناديق العربية:** تقدم عدة صناديق عربية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، مساعدات مالية لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية. تلعب هذه الصناديق دوراً مهماً في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال تقديم القروض الميسرة، والمنح، والمساعدة الفنية لمشاريع البنية التحتية الإقليمية، ومبادرات تيسير التجارة، وبرامج تشجيع الاستثمار.
- **العمل الاقتصادي العربي المشترك:** العمل الاقتصادي العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق بين الدول العربية. ويركز على تعزيز المشاريع الإقليمية، وتيسير التجارة، وتشجيع الاستثمار، والتكامل الاقتصادي من خلال تطوير سياسات واستراتيجيات ومبادرات مشتركة.
- غيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك وفي طليعتها اتحاد الغرف العربية الذي يمثل القطاع الخاص العربي ويضم في عضويته الغرف واتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية في 22 دولة عربية أعضاء في جامعة الدول العربية.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه المنظمات والمبادرات تواجه تحديات مثل الموارد المحدودة، واختلاف الأولويات بين الدول الأعضاء، والتوترات الجيوسياسية، التي يمكن أن تعوق فعاليتها في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. إن مواجهة هذه التحديات وتنشيط دور المنظمات والمبادرات الإقليمية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يمكن أن يسهم في تحقيق الإمكانات الكاملة للتكامل الإقليمي والنهوض بالاقتصاد العربي.

4) اقتراح استراتيجيات التكامل والتعاون الإقليميين لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي

إن تعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي أمر بالغ الأهمية للنهوض بالاقتصاد العربي. وفي ما يلي بعض استراتيجيات التكامل والتعاون الإقليميين لتعزيز هذه المجالات:

- **مواءمة الانظمة والسياسات:** المتعلقة بالابتكار والاستدامة والتحول الرقمي من خلال توحيد حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات والأمن السيبراني والسياسات البيئية. حيث يمكن لمواءمة الانظمة أن تخلق بيئة مواتية للشركات والشركات الناشئة للعمل بسلاسة عبر الحدود، وتعزيز الابتكار والاستدامة في المنطقة.
- **تعزيز برامج التعاون في البحث والتطوير الإقليمي:** تركز على المجالات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والرعاية الصحية والتكنولوجيا. ويمكن أن يشمل ذلك مشاريع بحثية مشتركة وتبادل أفضل الممارسات وإنشاء شبكات ابتكار إقليمية. ويمكن لهذه البرامج أن تيسر تبادل المعارف والتعاون والابتكار فيما بين بلدان المنطقة. ويجب على المنظمات الإقليمية، مثل المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أن تلعب دوراً في تسهيل هذا التعاون من خلال توفير التمويل والدعم الفني ومنصة لتبادل المعرفة والبحث والتطوير الإقليمي
- **تطوير البنية التحتية الرقمية الإقليمية:** بما في ذلك الاتصال بالإنترنت عالي السرعة ومراكز البيانات والمنصات الرقمية. مما يمكن أن يسهل التحول الرقمي لمختلف القطاعات مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية والتكنولوجيا الزراعية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. يمكن للجهود التعاونية في بناء البنية التحتية الرقمية أن تخلق فرصاً جديدة للابتكار والتحول الرقمي في جميع أنحاء المنطقة.
- **وضع مبادرات إقليمية للاستدامة:** تتصدى للتحديات البيئية والاجتماعية المشتركة عبر مشاريع مشتركة تتعلق بالطاقة المتجددة وإدارة المياه وإدارة النفايات والتخفيف من تغير المناخ. ويمكن للجهود المشتركة أن تساعد في تحسين استخدام الموارد ومعالجة التحديات البيئية وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. كما يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، أن تدعم وتيسر مبادرات الاستدامة هذه لتعزيز ممارسات التنمية المستدامة في المنطقة.
- **الاستثمار في تنمية المهارات الإقليمية:** تنمية رأس المال البشري ضرورية للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي. حيث يمكن للبلدان العربية التعاون في برامج تنمية المهارات الإقليمية، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات ومبادرات تقاسم المعرفة في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهارات الرقمية وريادة الأعمال. كما يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، دعم الجهود المبذولة لتطوير قوة عاملة ماهرة للعصر الرقمي.
- **ريادة الأعمال عبر الحدود والأنظمة البيئية للشركات الناشئة:** يمكن للدول العربية العمل معاً لإنشاء نظام بيئي داعم لريادة الأعمال والشركات الناشئة عبر الحدود عبر مبادرات مثل حاضنات بدء التشغيل الإقليمية ومسرعات الأعمال وبرامج التمويل التي تسهل التعاون عبر الحدود والاستثمار والوصول إلى الأسواق للشركات الناشئة. ويمكن للمنظمات الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعم وتسهيل ريادة الأعمال عبر الحدود والنظم البيئية للشركات الناشئة.
- **تقاسم المعرفة وتبادل الخبرات والتجارب:** إن تعزيز تبادل المعرفة بين الدول العربية أمر بالغ الأهمية للتكامل الإقليمي والتعاون في مجالات مثل الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي، من خلال تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات إقليمية فضلاً عن إنشاء منصات وشبكات إقليمية لتبادل المعرفة. ويمكن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، تسهيل مبادرات تبادل المعرفة وتعزيز التعلم والتعاون عبر الحدود.

IV. التوصيات والاستنتاجات

في ظل التطورات والتحولات العالمية، لم يعد تطوير القطاعات الصناعية وتطوير وتوحيد السياسات التجارية العربية خيارا بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي يشهدها العالم، إضافة إلى الصدمات التي ألقت بظلالها على مستقبل النظام الاقتصادي. نذكر فيما يلي بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تمثل خطوات نحو النهوض بالاقتصاد العربي.

1) توصيات لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي في الاقتصاد العربي:

كنتيجة للدراسة، وبعد تحليل التحديات والمعيقات والفرص التي تواجه اقتصاد العالم العربي، تتمحور التوصيات كالتالي:

- **ادماج مبادئ واهداف التنمية المستدامة وتشجيع الابتكار:** سيتطلب دمج التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية: تغييرات كبيرة في السياسات والسلوك عبر الحكومات والشركات والأفراد:

الحكومات	الشركات	الافراد
• وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة توائم بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية وترجمتها الى سياسات وقوانين وأنظمة ملموسة • الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات العامة التي تعزز الاستدامة مثل النقل الجماعي والطاقة المتجددة وإدارة النفايات ونظم رصد التلوث • تكليف الشركات والمنظمات الكبيرة بتقديم تقارير عن الاستدامة مع وضع معايير بيئية للكفاءة والانبعاثات وخفض النفايات. • تثقيف الشباب بشأن مبادئ وممارسات التنمية المستدامة في المدارس وتعزيز قيم الاستدامة في المجتمع العربي • التعاون بين الحكومات العربية لمعالجة القضايا البيئية العابرة للحدود مثل تلوث الهواء وفقدان التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ	• تطوير استراتيجيات الاستدامة بأهداف ملموسة ومؤشرات أداء رئيسية ليس فقط للمقاييس البيئية ولكن أيضاً للمقاييس الاجتماعية مثل ممارسات العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والحوكمة. • إعادة تصميم سلاسل وعمليات التوريد بحيث تكون مستدامة ودائرية وشاملة اجتماعيا. وهذا يشمل تقليل النفايات والتلوث، واستخدام الطاقة المتجددة، ودعم المجتمعات. • الابتكار لتطوير منتجات وخدمات أكثر استدامة. • الاستثمار في البحث والتطوير الأخضر والتقنيات الجديدة. • اعتماد ممارسات إبلاغ متكاملة وتقديم إفصاحات منتظمة عن أداء الاستدامة وآثارها من أجل تعزيز الشفافية.	• تحويل أنماط الاستهلاك إلى أغذية وطرق نقل ومنتجات أكثر استدامة. اختيار العلامات التجارية والخدمات الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً. • تقليل النفايات عن طريق إعادة استخدام المنتجات وإعادة تدويرها قدر الإمكان. • تبني عادات معيشية مستدامة مثل توفير الطاقة والمياه. • تعزيز الاستدامة على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الوعي بالقضايا الرئيسية للآخرين. • دعم المنظمات التي تناصر القضايا البيئية والاجتماعية. • اتخاذ قرارات واستثمارات مالية مستنيرة لا تدعم الوقود الأحفوري والنفايات وعدم المساواة وغيرها من الممارسات غير المستدامة. • الاستثمار في القطاعات الخضراء

لن يكون تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية أمرا سهلا، ولكن التنمية المستدامة توفر أفضل طريق للمضي قدما نحو الرخاء والرفاه الدائمين في المنطقة العربية. وعلى هذا الأساس فإنّ التعاون والالتزام المشترك بالتغيير يمكن أن يساعدا الاقتصادات العربية على الانتقال ليس فقط إلى أن تصبح أكثر ثراءً، ولكن أكثر عدالة وإنصافاً.

- **الاستفادة من استراتيجيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.**

ان نجاح أي تجمع اقتصادي لا يتوقف على الإجراءات الاقتصادية والمتعلقة بتحرير التجارة البينية وإلغاء الإجراءات التمييزية فحسب، بل أيضا على الإرادة السياسية للدول الأعضاء وخصوصا على مدى جهوزيتها لادماج الاستراتيجيات الجديدة واللازمة لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي. وفي ما يلي بعض الاقتراحات للاستفادة من استراتيجيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من اجل النهوض بالاقتصاد العربي.

- **تطوير استراتيجية عربية شاملة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي:** تحدد الرؤية والأهداف وخطط العمل للتحول الرقمي واعتماد الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وأن تعالج جوانب مختلفة مثل الهياكل الأساسية، وتنمية المهارات، والابتكار، والأطر التنظيمية، والتعاون الدولي.

- **تطوير المهارات والمواهب للاقتصاد الرقمي:** يعد بناء قوة عاملة ماهرة أمراً ضرورياً للاستفادة من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. ويمكن للدول العربية الاستثمار في برامج تنمية المهارات التي تركز على محو الأمية الرقمية وتحليلات البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي والمهارات الأخرى ذات الصلة. ويمكن ايضا بذل جهود لجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها في مجال

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مثل تقديم رواتب تنافسية وحوافز وفرص تطوير وظيفي.

- **تشجيع الاستثمار في المشاريع الرقمية الناشئة والابتكار:** من خلال صناديق رأس المال الاستثماري، وشبكات المستثمرين ومنح الابتكار التي توفر الدعم المالي والإرشاد للشركات الرقمية الناشئة الواعدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن عبر خلق مناخ استثماري ملائم لرأس المال الاستثماري وشركات الأسهم الخاصة جذب المزيد من الاستثمار في الشركات الرقمية الناشئة وتعزيز الابتكار.
- **تعزيز الإدماج الرقمي وإمكانية الوصول:** يعد ضمان حصول جميع شرائح المجتمع على التقنيات الرقمية والفوائد من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي أمراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي الشامل. حيث يمكن للدول العربية تنفيذ سياسات وبرامج تعزز الإدماج الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- **تعزيز التعاون عبر الحدود:** يمكن للبلدان العربية إنشاء مبادرات تعاونية عبر الحدود، مثل مشاريع البحث والتطوير المشتركة، وبرامج تبادل التكنولوجيا، وآليات تنسيق السياسات. وهو من شأنه تبادل أفضل الممارسات والمعارف والموارد، وتسريع التحول الرقمي واعتماد الذكاء الاصطناعي في المنطقة.

في سياق التطوير المستمر والجهود المبذولة للوقوف على التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي، قد يساهم التحول الرقمي والتطور التقني في ربط عدد أكبر من الشركات والمستهلكين على مستوى العالم العربي. كما تزيد الرقمنة من حجم التجارة ونطاقها وسرعتها، وتسمحَ في جميع أنحاء للشركات بجلب منتجات وخدمات جديدة إلى أكبر عدد من العملاء المتصلين فضلا عن مساهمتها في زيادة فرص الشركات الصغيرة لعرض وتصدير منتجاتها.

2) خاتمة:

إن احتضان الممارسات المستدامة، ودفع التحول الرقمي وتبني ثقافة الابتكار عوامل حاسمة لتنشيط الاقتصاد العربي كما تجلى لنا من خلال هذه الدراسة.

حيث يوفر التقدم السريع للتقنيات الرقمية والاعتماد المتزايد للذكاء الاصطناعي فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية في المنطقة.. فالتحول الرقمي هو العامل التمكيني الرئيسي للابتكار والاستدامة، وتوفير الأدوات والتقنيات والبنية التحتية اللازمة لتحويل الصناعات، وتعزيز الإنتاجية، وخلق القيمة.

ولا شك هناك أهمية بالغة لتعزيز ثقافة الابتكار في مجتمعاتنا العربية، فهو محرك النمو الاقتصادي الذي يقود إنشاء منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة يمكنها مواجهة التحديات والاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي.

وتكتسي الاستدامة أهمية حاسمة لضمان أن يكون النمو الاقتصادي العربي شاملا ومسؤولا بيئيا ومنصفا اجتماعيا، مع مراعاة الرفاه الطويل الأجل لكل من الأجيال العربية الحالية والمقبلة.

يستدعي تحقيق هذا التحول جهوداً متضافرة وتعاونية من جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك صانعي السياسات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع العربي ككل.اذ يحتاج صانعو السياسات إلى تطوير سياسات داعمة وأطر تنظيمية وآليات تمويل تعزز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي ويحتاج القطاع الخاص إلى الاستثمار في البحث والتطوير، واعتماد التقنيات الرقمية، ودفع الابتكار في عملياته ونماذج أعماله بينما تحتاج الأوساط الأكاديمية إلى إجراء أبحاث متطورة، وتطوير المناهج الدراسية ذات الصلة، وإنتاج قوة عاملة ماهرة يمكنها دفع التحول الرقمي واخيرا يحتاج المجتمع المدني إلى الدعوة إلى تنمية شاملة ومستدامة، ويحتاج المجتمع ككل إلى تبني محو الأمية الرقمية والمشاركة بنشاط في الابتكار لتحقيق الاقتصاد الرقمي المستدام.

يتطلب تنشيط الاقتصاد العربي إذا نهجاً شاملاً يشمل الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي. وهو يدعو إلى خلق بيئة تمكينية للابتكار الرقمي، وتعزيز الممارسات المستدامة، ودفع التحول الرقمي عبر القطاعات لتتمكن للمنطقة العربية من إطلاق الإمكانات الكاملة للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي لخلق اقتصاد مزدهر وشامل ومستدام للمستقبل.

في الختام، يمكن أن تركز اتجاهات البحث المستقبلية على استكشاف تأثير التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على صناعات معينة في المنطقة العربية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتصنيع. يمكن للبحوث أيضاً التحقيق في تحديات وفرص دمج الممارسات المستدامة في موضوع الامن الغذائي، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبحوث استكشاف الآثار الأخلاقية لتبني الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتحيز والإنصاف والشفافية والمساءلة.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

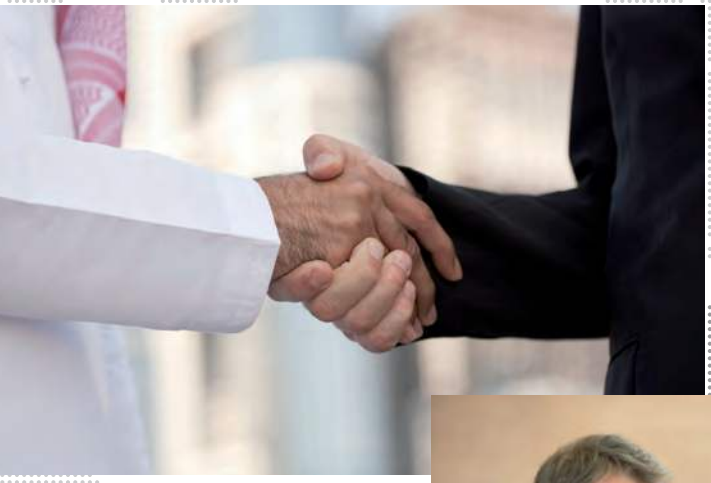

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

اختيار د. خالد حنفي عضوا في مجلس أمناء صندوق تمكين القدس

اختير أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، عضوا في مجلس أمناء صندوق تمكين القدس، الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الامير تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وذلك خلال الاجتماع الأول لمجلس أمناء صندوق تمكين القدس، الذي عقد في مقر البنك الاسلامي للتنمية في جدّة – المملكة العربية السعودية بتاريخ 2023-8-6، حيث يضم مجلس أمناء صندوق تمكين القدس رؤساء أربع غرف عربيه هي: الكويت والاردن وتونس ومصر، بالإضافة إلى شخصيات نخبوية يمثلون منظمات تنموية وغرف تجارية ورجال أعمال، مما يؤسس لشراكة بين القطاع ومنظمات المجتمع المدني والحكومات ويمكن بناء الرؤية حول سبل مشاركة أعضاء مجلس الامناء في حشد الموارد.

وأعرب أمين عام الاتحاد، عن تقديره الكبير لاختياره عضوا في مجلس أمناء صندوق دعم القدس وهو ما يمثّل بالنسبة له مصدر فخر واعتزاز، نظرا لرمزية هذا الموقع والمنصب، خصوصا وأنّ للقدس قدسيّة كبيرة في وجدان وقلوب العرب مسلمين ومسيحيين، حيث تعتبر رمزا ومحورا أساسيا في القضية الفلسطينية، لافتا إلى أنّ "رمزية القدس ناشئة من جهتين، الاولى القداسة الخاصة لهذه المدينة لدى المسلمين كافة فهي اولى القبلتين وكذلك بالنسبة للمسيحيين، والثانية هي المظلومية التي تتعرّض لها منذ عقود طويلة من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول تهويد القدس وسلخها من عروبتها الأصيلة".

ولفت إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية، منذ نشأته عام 1951 بالإضافة إلى دوره الأساسي في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ركّز جلّ اهتمامه على دعم القضية الفلسطينية سواء في المحافل العربية أو في المحافل الدولية".

وأوضح الأمين العام أنّ "مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية بدورته (133) التي عقدت في الكويت عاصمة دولة الكويت بتاريخ 2022-11-8، أدرج على جدول أعماله موضوع دعم صندوق ووقفية القدس وهو ما يبيّن رؤية الاتحاد والقطاع الخاص في الدول العربية في توضيح دور الصندوق وجهوده المبذولة لدعم مدينة القدس الصامدة في وجه الاعتداءات الصهيونية وإعادة إعمارها".

ولم تقف جهود اتحاد الغرف العربية عند هذا الحد، بل كان للاتحاد دور جوهري في ثني جمهورية البرازيل عن نقل سفارتها إلى القدس،

حيث التقى خالد حنفي بصفته أمينا عاما للاتحاد الرئيس البرازيلي السابق جايير بولسونارو في مقر الرئاسة في برازيليا، وأبلغه باسم اتحاد الغرف العربية الذي يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، بوجوب عدم الإقدام على هذه الخطوة لما لها من تأثير سلبي على العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والبرازيل، وقد استجاب الرئيس البرازيلي السابق لهذه الرغبة ولم يتم نقل السفارة البرازيلية إلى القدس لغاية الآن.

ونوّه حنفي إلى "أننا في اتحاد الغرف العربية وبالشراكة مع صندوق تمكين القدس والبنك الإسلامي للتنمية، ندرس إنشاء برنامج مسؤولية اجتماعية اتجاه القدس من خلال سهم خيري أو وقفي حيث سيجري العمل على تعميمه على أعضاء الغرف".

اتحاد الغرف العربية يطالب في الملتقى العربي الاول للمصارف ورجال الاعمال: دعم سياسة تحرير سعر الصرف وقوننة العملات الرقمية

أكد امين عام اتحاد العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال الذي عقد في بيروت خلال الفترة 3 و 4 آب (أغسطس) 2023، بحضور وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان امين سلام، رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس بنك القاهرة محمد الاتربي، أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رئيس حكومة لبنان الاسبق فؤاد السنيورة، وشخصيات رسمية واقتصادية لبنانية وعربية، إلى "أهمية تعزيز الثقة كبوابة أساسية لجذب الاستثمارات سواء من جانب المستثمر الوطني والعربي أو المستثمر من الدول الخارجية".

ونوه حنفي إلى "أهمية موضوع الاحتواء المالي الذي يعد أمر ضروري جدا من أجل تعزيز قدرات المصارف العربية وزيادة بالتالي حجم راس مال المصارف العربية التي تتراوح حاليا بين ٣ و ٤ تريليون دولار، مما يساهم في ذات الوقت بتعزيز واقع القطاعات الرسمية والحد من تأثير واقع الاقتصاد غير الرسمي او غير المنظم على واقع الاقتصادات العربية".

وشدد على "وجوب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل جزءا هاما وكبيرا من حجم نشاط المؤسسات والشركات العربية"، لافتا إلى أنّ "مصر على سبيل المثال لا الحصر تدعم بشكل كبير هذه المؤسسات وقد تم في الفترة الاخيرة ضخ 200 مليون دولار من اجل دعم هذه المؤسسات الامر الذي من شانه تعزيز واقع الاقتصاد المصري. علما أن المصارف العربية قاطبة لديها سيولة تقدّر بنحو 400 مليار دولار، وتستطيع بالتالي المصارف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا أمر في غاية الاهمية لتعزيز قدرات رواد الاعمال وتعزيز واقع الابتكار في العالم العربي".

واعتبر الامين العام أنه لا بد من التعاون بين قطاع الأعمال ممثلا بالغرف العربية بالشراكة والتعاون مع المصارف العربية وغيرها من المؤسسات المالية العربية من أجل خلق اقتصاد مستدام ومنتج، وفي توفير فرص العمل اللائقة والكريمة، وفي الاستثمار في البنى التحتية، وفي الابتكارات التي تولد النمو الأخضر والفرص للجميع وكافة فئات وشرائح المجتمع. وهو ما من شأنه المساهمة في ردم فجوة التمويل في العالم العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وأكد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يحسّن بيئة العمل الخاص ويعزز بناء الأسواق. ورأى أن إعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة من شأنه أن يخلق فرصا هائلة للشركات لتوسيع وتطوير نشاطاتها وابتكاراتها في هذا الإطار، حيث تشير مصادر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن فجوة التمويل في العالم العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 تبلغ نحو 85 مليار دولار سنويا. وهو الأمر الذي يتطلب تعبئة القدرات والإمكانيات المجتمعية للمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة.

ودعا الامين العام الى ضرورة ايجاد تشريعات وقوانين لتنظيم واقع العملات الرقمية وليس المشفرة الامر الذي سيكون له مردود ايجابي كبير على صعيد تعزيز واقع التبادل والتعاون التجاري مع سائر بلدان العالم بعيدا عن ربط هذا التعاون بعملة معينة من شانها من تحد من تعزيز علاقاتنا الاستراتيجية مع دول العالم. واعتبر أن تحرير سعر صرف العملات هو عنصر اساسي لتعزيز الثقة، مع أهمية الاخذ بعين الاعتبار بالهواجس الناجمة عن موضوع التحرير لكن لنجاح اقتصاداتنا العربية لا بد من انتهاج سياسة التحرير والا سنظل ندور في ذات الدوامة والمتاهة وستظل اقتصاداتنا العربية محكومة من جانب المضاربين.

ونوه الى أن الشمول المالي مهم جدا من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل، وبالفئات الواعدة من الشباب والمرأة، إلى جانب التركيز على وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها بالقطاعات المالية والمصرفية عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها. وهذا الأمر يجب

أن يحتل أولوية قصوى في العالم العربي الذي يعد من أقل أقاليم العالم في نسبة الذين يمتلكون الحسابات المصرفية.

وأبدى حنفي تفاؤله بما سيحققه التعاون العضوي والوثيق بين المصارف العربية والغرف العربية، وكلّي ثقة بأنّ النجاح في تنفيذ خطط التنمية المستدامة يرتبط بشكل كبير بتحقيق التواصل بين قوة المال وقدرات القطاع الخاص مع القطاعات العريضة من المجتمعات العربية في سبيل تحقيق النهوض والتقدم المنشود للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

اتحاد الغرف العربية يشارك في ورشة عمل "دراسة الية عربية لدعم مجال صناعة اصالح وبناء السفن وانشاء قاعدة بيانات"

شارك اتحاد الغرف العربية ممثلا بالمستشارة الاقتصادية الأولى في الاتحاد، الدكتورة سارة الجزّار، في ورشة العمل التي نظمتها جامعة الدول العربية، بالتعاون مع هيئة قناة السويس، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

وكشف المتحدثون في ورشة العمل عن أنّ إجمالي الاستثمارات العربية في مجال صناعة السفن، خلال عام 2022، بلغت ما يقارب من 200 مليار دولار.

وعقدت الورشة، التي ناقشت دراسة آلية عربية لدعم صناعة وإصلاح وبناء السفن، بمركز المحاكاة والتدريب البحري التابع لهيئة قناة السويس بالإسماعيلية، وتنفيذا للقرار 516 الصادر عن مجلس وزراء النقل العرب في دورته 35 نوفمبر 2022. وشهدت الورشة مشاركة مرموقة من العديد من الأطراف الفاعلة في مجتمع النقل البحري العربي، وضمت سفراء وممثلي وزارات النقل في 15 دولة عربية، والشركات المتخصصة في مجال إصلاح وصيانة السفن.

احتياطي قطر الأجنبي يقفز 13 في المئة

قفزت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، في شهر يوليو (تموز) 13.13 في المئة، لتصل قيمتها إلى 241.57 مليار ريال (66.3 مليار دولار)، مقارنة بـ 213.53 مليار ريال في الشهر نفسه من 2022.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ارتفاع احتياطاته الرسمية، مقارنة بما كانت عليه مع نهاية الشهر ذاته من عام 2022، بنحو 27.18 مليار ريال، لتبلغ 183.11 مليار ريال، مدفوعة بصعود أرصدة المصرف المركزي من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنحو 21.36 مليار ريال، إلى مستوى 137.60 مليار ريال.

التغير المناخي يهدد 59 دولة بخطر خفض التصنيف وارتفاع التكاليف

سيؤدي فشل الحكومات عالميا في الحد من انبعاثات الكربون إلى ارتفاع تكاليف خدمة الديون لـ 59 دولة خلال العقد المقبل، وفقًا لدراسة تدرس التأثير الاقتصادي لتغير المناخ على التصنيفات الائتمانية السيادية الحالية.

ووجدت الدراسة، التي أجرتها جامعة إيست أنجليا (UEA) وجامعة كامبريدج والتي نشرت في مجلة "Management Science" ، أن من بين تلك الدول هي الصين والهند والولايات المتحدة وكندا، حيث من المتوقع ارتفاع التكاليف فيها مع انخفاض تصنيفاتها الائتمانية بمقدار درجتين في ظل نظام تصنيف يدعى "درجة الاعتدال المناخي.

احتياطي أوكرانيا الأجنبي يسجّل 41.7 مليار دولار

كشف البنك المركزي الأوكراني عن نمو احتياطي النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي جديد بلغ 41.7 مليار دولار في بداية أغسطس/آب.

وبيّن البنك المركزي أن الاحتياطي مستمر في النمو بفضل التدفق المستمر للمساعدات المالية من شركاء أوكرانيا الغربيين. حيث ارتفع احتياطي النقد الأجنبي 6.9 في المئة في يوليو (تموز) مسجلا مستوى قياسيا للمرة الثانية على التوالي منذ استقلال أوكرانيا. وبلغ الاحتياطي 39.026 مليار دولار في بداية يوليو/تموز. وتلقى البنك المركزي 4.68 مليار دولار خلال يوليو/تموز، من بينها 1.657 مليار من الاتحاد الأوروبي، و1.496 مليار من اليابان، و1.250 مليار من الولايات المتحدة. في حين جمعت الحكومة نحو 227 مليون دولار من طرح سندات محلية بالعملة الصعبة.

"باي بال" تطلق عملة مستقرة بالدولار

أطلقت شركة "باي بال" للمعاملات المالية، عملة مستقرة بالدولار في محاولة لتعزيز الاعتماد على العملات الرقمية في المدفوعات والتحويلات.

ووفق الشركة فإنّ العملة المستقرة مدعومة بإيداعات دولارية وسندات الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل وستصدرها شركة "باكسوس تراست" والعملات المستقرة هي عملات مشفرة مصممة للحماية من التقلبات الشديدة التي تجعل من الصعب استخدام الأصول الرقمية في المدفوعات أو كمخزن للقيمة. وأعلنت "باي بال" عن أنّ العملة المستقرة ستتاح تدريجياً لعملاء الشركة في الولايات المتحدة.

إتحاد الغرف العربية يشارك في ورشة التحول المستدام لنظام الطاقة في المغرب

شارك اتحاد الغرف العربية، في ورشة العمل التي جرى تنظيمها بين "المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة" و "مؤسسة فريدريتش إيبرت"، حول التحول المستدام لنظام الطاقة خلال الفترة 24-27 يوليوز/تموز بمدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية، وذلك بحضور ممثلين وخبراء من المؤسسات المنظمة، وبمشاركة مجموعة من المختصين والباحثين بمجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

افتتحت أعمال الورشة بكلمة الدكتور جواد الخراز المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أشاد فيها بأهمية الاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة. وعبّر عن ضرورة تكاثف جهود الدول العربية لحل أزمة الطاقة في العالم العربي.

وتمحورت المداخلات والنقاشات على مدار أربعة أيام حول مبادئ الانتقال الطاقي ومدى ترابط الطاقة مع الماء والغذاء مع التركيز على موضوع تمويل المشاريع الطاقية وأهمية الابتكار مع الأخذ بعين الاعتبار الملابسات البيئية والاجتماعية. في الختام تم تقديم

بعض المبادرات الرائدة والناجحة في المنطقة العربية وتمت الإشادة بالدور الكبير الذي تلعبه السياسات والقوانين في توجيه وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة.

سمير ماجول يستقبل الأمين العام للغرفة التجارية العربية البرازيلية

استقبل رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول بمقر الاتحاد بالعاصمة تونس، الأمين العام للغرفة التجارية العربية البرازيلية تامر منصور، بحضور عدد من أعضاء المكتب التنفيذي الوطني ومسؤولي الاتحاد.

ومثل اللقاء فرصة لاستعراض العلاقات الجيدة التي تجمع تونس بالبرازيل، والتي تبقى دون المأمول على مستوى المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية.

وأكد الأمين العام للغرفة التجارية العربية البرازيلية الحاجة الملحة لتكثيف اللقاءات الثنائية بين مجتمعي الأعمال في البلدين، والعمل على إقامة الشراكات وتعزيزها، من خلال استثمار الإمكانيات الهامة التي تزخر بها تونس، على مستوى جودة منتوجاتها الزراعية وصناعاتها الغذائية. وجدّد منصور دعوته تونس للمشاركة في الدورة القادمة لمعرض APAS وهو أكبر معرض للصناعات الغذائية والمشروبات في أمريكا اللاتينية والذي ينعقد خلال شهر ماي من كل سنة بالعاصمة التجارية للبرازيل ساو باولو، مؤكدا

تخصيص مساحة أكبر للجناح التونسي بالمعرض خلال الدورة القادمة.

من جانبه شدّد رئيس الاتحاد على ضرورة وضع برنامج بالاتفاق مع الوزارات والهياكل العمومية لدراسة الإمكانيات الاقتصادية المشتركة بين تونس والبرازيل التي تعدّ ثاني منتج عالميا للمنتجات الزراعية، وتتوفر على إمكانات وفرص استثمار كبرى، إضافة إلى أنها تعدّ سوقا استهلاكية واعدة للمنتجات التونسية على غرار زيت الزيتون والتمور.

احتياطي مصر الأجنبي يرتفع إلى 34.88 مليار دولار في يوليو

كشف البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى 34.879 مليار دولار في يوليو/تموز من 34.807 مليار في يونيو/حزيران.

وكان احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري ارتفع بمقدار 130 مليون دولار بنهاية يونيو/حزيران، ليصل إلى 34.81 مليار دولار، من 34.66 مليار دولار في نهاية مايو/أيار.

وأعلن البنك المركزي المصري في خطوة مفاجئة، عن رفع أسعار الفائدة الأساسية لليلة واحدة 100 نقطة أساس "لتفادي الضغوط التضخمية والسيطرة على توقعات التضخم".

توقعات بارتفاع الدين الأميركي إلى 222% في 2053

توقّع معهد الأبحاث Renaissance Macro Research أن تغرق الحكومة الأميركية في الديون خلال العقود القليلة المقبلة، وهو ما قد يؤدي إلى كارثة للأسواق والاقتصاد.

واستند المعهد إلى بيانات حديثة صادرة عن مكتب الميزانية في الكونغرس، الذي توقع أن ترتفع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو الضعف من مستوى 98 في المئة عام 2023، إلى 181 في المئة عام 2053.

وفي سيناريو بديل صاغه "المجلس المعني بالميزانية الفدرالية المسؤولة"، يمكن أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 222 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2053.

"أبل" تعزّز خبرتها في مجال الذكاء الاصطناعي على الأجهزة المحمولة

تعمل شركة "أبل" على زيادة خبرتها في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي لتكييفه مع أجهزة "آيفون" و "آيباد"، حيث تسعى أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية إلى الاستفادة من التكنولوجيا التي أحدثت ثورة في الصناعة هذا العام، بحسب "فاينانشيال تايمز".

وتقوم شركة التكنولوجيا العملاقة، بالتوظيف لعشرات الأدوار عبر المكاتب في كاليفورنيا وسياتل وباريس وبكين والتي ستعمل على نماذج لغات كبيرة أو LLMs، وهي برامج يمكنها إنتاج نصوص أو صور أو تعليمات برمجية معقولة استجابةً للمطالبات البسيطة.

وتم الإعلان عن جميع الوظائف بين شهري إبريل/ نيسان ويوليو/ تموز، حيث كانت تعمل "أبل" على مشاريع بحثية طموحة طويلة الأجل ستؤثر في مستقبل أبل ومنتجاتها.

"موديز" تهز القطاع المصرفي العالمي

استعادت الأسواق المالية العالمية مشهد الاضطرابات المصرفية قبل أشهر، وذلك بعد خفض وكالة "موديز" تصنيف 10 مصارف أميركية متوسطة الحجم ووضعها 6 مصارف أميركية كبيرة قيد المراجعة لخفض محتمل. كما وجهت إيطاليا ضربة مفاجئة لمصارفها وأحدثت صدمة في جميع أنحاء القطاع في أوروبا بعد فرضها ضريبة لمرة واحدة بنسبة 40 في المئة على الأرباح التي تجنيها المصارف من ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما أثار قلق المستثمرين من أن تحذو دول أخرى حذوها.

واهتزت المصارف العالمية عقب هذه التطورات، إذ انخفضت أسهم كبرى في المصارف الأميركية على الرغم من عدم خضوعها

لمراجعة وكالة "موديز"، فانخفض "جي بي مورغان" بنسبة 2 في المئة وخسر "بنك أوف أميركا" أكثر من 3 في المئة. كما انخفضت أسهم "سيتي غروب" و "ويلز فارغو" و "غولدمان ساكس غروب" و "مورغان ستانلي" بين 2 في المئة و4 في المئة.

إيطاليا تفرض ضريبة 40 في المئة على المصارف

فرضت إيطاليا ضريبة لمرة واحدة غير متوقعة على القطاع المصرفي، حيث أعلنت حكومة رئيسة الوزراء جيورجيا ميلوني، عن أنّ "الأرباح الإضافية" التي تحققها المصارف على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة ستخضع لرسوم ضريبية إضافية بنسبة 40 في المئة.

وبررت حكومة ميلوني إجراءها هذا بأنها ستستخدم مبالغ هذه الضريبة لتمويل الإغاثة للعائلات التي تضررت من ارتفاع أسعار الفائدة. وتتوقع إيطاليا جمع أقل من 3 مليارات يورو (3.29 مليار دولار) من هذا الإجراء. وكانت المصارف الإيطالية سجلت أرباحاً

طائلة بسبب ارتفاعات أسعار الفائدة. وأعلنت المصارف الخمسة الكبرى في إيطاليا عن أرباح إجمالية بلغت 10.5 مليار دولار في النصف الأول 2023، أي بزيادة 64 في المئة على أساس سنوي، وفقاً لوكالة التصنيف "دي بي إس مورنينغستار".

أبوظبي ودبي في قائمة أذكى 20 مدينة حول العالم

حلّت أبو ظبي بالمركز 13 ودبي 17 في قائمة المدن الـ20 الأكثر ذكاء في قائمة فوربس للعام 2023، وتصدرتا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من دون أي منافس.

وشملت القائمة 20 مدينة الأفضل في العالم من حيث العمل على تحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة رفاه المواطنين؛ وفقاً لمعهد الإدارة والتنمية بالشراكة مع المنظمة العالمية للمدن الذكية المستدامة.

وبيّنت "فوربس" أنّ أبو ظبي تزيد التركيز على الابتكار الرقمي والاستدامة لبناء اقتصاد ذكي. حيث تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 للإمارة إلى تحويل قاعدة اقتصادها من الموارد الطبيعية

إلى المعرفة والابتكار وتصدير التقنيات المتطورة.

الكويت رابع أفضل دولة عربية للعيش

حلت الكويت في المركز الرابع خليجياً وعربياً و60 عالمياً في قائمة أفضل دولة للعيش حول العالم حسب مؤشر (The Statehood Index StIx)، محققة 0.70 نقطة. وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى إقليمياً و32 عالمياً، تلتها سلطنة عُمان بالمرتبة 48 عالمياً، ثم قطر 52 عالمياً، فالكويت بالمرتبة 60 عالمياً، والسعودية 63 عالمياً.

وتصدّرت سنغافورة التصنيف العالمي، تلتها أستراليا ثانياً، ثم الدنمارك ثالثاً، وهولندا رابعاً، وإستونيا خامساً، فيما هيمنت لوكسمبورغ والنرويج وبلجيكا ونيوزيلندا وألمانيا على بقية المراكز العشرة الأولى. وجاءت الولايات المتحدة في المركز 23، وتايوان في المرتبة 43، متفوقة على الصين، التي حلت في المركز 61 بعد الكويت. بالمقابل، تذيّلت جنوب السودان المؤشر بالمركز 171، فيما جاء اليمن في المركز 172، وليبيا 173.

اقتصاد ألمانيا يحتاج إلى مليون مهاجر

دعا رئيس "معهد كيل الألماني للاقتصاد العالمي"، موريتس شولاريك، إلى السعي لجذب المزيد من المهاجرين لمواجهة نقص العمال المهرة.

وأوضح شولاريك أنّ "أكبر عيب تنافسي ليس ضرائب الشركات، ولكن نقص العمال المهرة والتركيبة السكانية، حيث نحن بحاجة إلى مليون مهاجر".

وأكد شولاريك على "ضرورة أن يكون هناك انفتاح في ألمانيا تجاه جذب المهاجرين بما يوازن نقص العمالة الماهرة، لافتا إلى أنّه "سيكون هذا أهم إصلاح هيكلي، وهذا يتطلب شجاعة لإحداث تغيير، مما سيتعين علينا أيضاً توسيع نطاق خدمات الرعاية النهارية للأطفال لإبقاء الأمهات في سوق العمل. إذا تمكنا من القيام بالأمرين معاً، فأنا متفائل بشأن الموقع الاقتصادي لألمانيا".

اقتصاد الهند والصين يتخطيان الولايات المتحدة.. بحلول هذا الموعد!

كشف بنك "غولدمان ساكس"، عن أنّ الهند ستصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2075، متخطية ليس فقط اليابان وألمانيا، ولكن أيضاً الولايات المتحدة. وتعد الهند حالياً خامس أكبر اقتصاد في العالم بعد ألمانيا واليابان والصين والولايات المتحدة.

ووفق تقرير حديث للبنك فإنّه بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد، فإن الدافع وراء التوقعات هو تقدم الدولة في الابتكار والتكنولوجيا، وزيادة الاستثمار الرأسمالي وزيادة إنتاجية العمال.

ووفق "غولدمان ساكس"، فإنّ هذا هو الوقت المناسب للقطاع الخاص لتوسيع نطاق خلق القدرات في التصنيع والخدمات من أجل خلق المزيد من فرص العمل واستيعاب القوى العاملة الكبيرة.

منصة ثريدز تطيح بتشات جي.بي.تي من عرش الأسرع نموا

كشف الرئيس التنفيذي لشركة "ميتا بلاتفورمز" مارك زوكربيرغ عن تجاوز عدد مستخدمي منصة "ثريدز" 100 مليون في غضون 5 أيام من إطلاقها مزحزحة بذلك منصة تشات جي.بي.تي عن لقب أسرع منصات الإنترنت نموا.

وسجلت منصة ثريدز أرقاما قياسية لنمو المستخدمين منذ إطلاقها، مع انضمام مشاهير وسياسيين وغيرهم من منتجي المحتوى إلى المنصة.

وبتسجيل100 مليون مستخدم في خمسة أيام، تفوق تطبيق ثريدز كثيرا على تشات جي.بي.تي التابع لشركة أوبن إيه.أي الذي أصبح التطبيق الأسرع نموا في عدد المستخدمين في التاريخ حين سجل

هذا الرقم في يناير بعد شهرين من تدشينه، وفقا لدراسة أجرتها مجموعة يو.بي.إس.

العراق يبرم اتفاقاً مع «توتال» بـ27 مليار دولار

توصل العراق وشركة «توتال إنرجيز» الفرنسية، إلى تسوية بقيمة 27 مليار دولار لتنفيذ استثمارات في قطاعات الغاز والنفط والطاقة المتجددة، بعد أن وافقت حكومة بغداد على خفض حصتها في العقد إلى نحو 30 في المئة.

ويعود الاتفاق الأولي إلى عام 2021 بقيمة 10 مليارات دولار، لكنّ خلافاً حول حصة العراق في المشروع أخّر توقيع العقد النهائي طيلة الفترة الماضية، قبل أن يوافق العراق على خفض حصته من 50 في المئة إلى 30 في المائة.

وبموجب ذلك ارتفعت قيمة العقد إلى27 مليار دولار بسبب زيادة

في الرقع النفطية والغازية، حيث يعدّ العقد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.

21 مليار دولار إيرادات الجزائر من النفط والغاز

كشف الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك الجزائرية للطاقة توفيق حكار، عن زيادة إيرادات الجزائر من النفط والغاز في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023 حيث بلغت 21 مليار دولار، أي بزيادة اثنين في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

ونوّه حكار إلى أنّه يتوجب على الشركات الأوروبية الاستثمار في الجزائر لو أرادت مزيداً من الغاز.

في الموازاة كشفت شركة "سوناطراك" عن توّج شركة "توتال إنرجيز" لاستثمار 700 مليون دولار لإنتاج 54 مليار متر مكعب من الغاز و13 مليون طن من المكثفات معها. وقد وقع الجانبان في مقر الإدارة العامة لشركة "سوناطراك" عقدين للهيدروكربونات، وعقد

تمديد للالتزامات التعاقدية الملزمة لـ"سوناطراك" و"توتال إنرجيز" من أجل بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال، فضلا عن مذكرة تفاهم في مجال انتقال الطاقة والطاقات المتجددة.

إيلون ماسك يطلق شركة XAI للذكاء الاصطناعي

كشف الرئيس التنفيذي لشركة "تسلا"، و"سبيس إكس"، ومالك "تويتر"، إيلون ماسك، عن إطلاق شركة جديدة للذكاء الاصطناعي "xAI"، بهدف "فهم الطبيعة الحقيقية للكون".

وأعضاء الفريق وراء xAI هم من المهندسين السابقين في "DeepMind" و"OpenAI" و"غوغل للأبحاث" و"مايكروسوفت للأبحاث" و"تويتر" و"تسلا"، وقد عملوا في مشاريع بما في ذلك "ألف كود" من "ديب مايند" وروبوت الدردشة "GPT-3.5" التابع لـ "أوبن آيه أي"، وكذلك "GPT-4".

ويضع ماسك "xAI" للتنافس مع شركات مثل "OpenAI" و"غوغل"، و"Anthropic"، التي تقف وراء روبوتات الدردشة الرائدة مثل "ChatGPT" و"Bard" و"Claude".

صندوق النقد: الضبط المالي والإصلاح الهيكلي يدعمان المركز الخارجي للبحرين

أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، عن تحقيق البحرين نموا قويا عام 2022، على غرار الوضع في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، حيث ساهم استمرار زخم إصلاحات المالية العامة وارتفاع أسعار النفط في تحسين رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي.

ووفق الصندوق حقق الاقتصاد البحريني نموا بنسبة 4,9 في المئة عام 2022، مدفوعا بنمو قدره 6,2 في المئة في إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، بينما تراجع إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني بنسبة 1,4 في المئة.

وبيّن الصندوق أنّه في ظل التعافي الاقتصادي الجاري وإصلاحات المالية العامة المستمرة وارتفاع أسعار النفط، فقد سجل عجز الميزانية العامة تراجعا ملحوظا من 6,4 في المئة عام 2021 إلى 1,2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2022، بينما تقلص عجز المالية العامة الكلي من 11 في المئة إلى 6,1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

عُمان وسوريا نحو تنمية التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري

اعتبر رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، فيصل بن عبد الله الروّاس، خلال منتدى الأعمال العُماني السوري الذي عقد في مسقط بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة عُمان، أنّ "المنتدى العُماني السوري يسعى إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين".

وأشار إلى أنّ "المنتدى يركّز على مجموعة من القطاعات الاقتصادية، أبرزها: الصناعات الغذائية، والاستيراد والتصدير، والمقاولات، وصناعة الألبسة والقطنيات، وقطاع النسيج والأقمشة، والسياحة، والأدوية البيطرية والأعلاف والسماد، والمواد الكيميائية، وصناعة البلاستيك"، معتبرا أنّ "مثل هذه البرامج والزيارات تسهم في الترويج لفرص وحوافز وتسهيلات الاستثمار، والتعريف بموارد وإمكانات كل دولة للراغبين في الاستثمار، أو عقد صفقات أو تأسيس شراكات مع نظرائهم في كلا البلدين".

ودعا الرواس مجتمع الأعمال إلى "اغتنام هذه الفرص بما ينمي مشروعاتهم، ويعود بالنفع على الاقتصاد الوطني للجانبين".

الاقتصاد العالمي سينمو 3% في الأعوام الخمسة المقبلة

توقعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا بأن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل سنوي 3 في المئة خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وأوضحت جورجيفا أنّ "تلك المستويات أقل من المتوسطات التاريخية البالغة 3.8 في المئة بما قد يضغط على تدفقات رأس المال".

أضافت: ستحتاج الحكومات بشكل خاص في الأسواق النامية إلى تشديد السياسة المالية للسيطرة على الديون ومساعدة التضخم. كما ستواجه تلك الحكومات المزيد من التشديد في الظروف المالية إذ أن التضخم لا يزال مستمراً، ومن الممكن أن يكون هناك تأثيراً على تدفقات رأس المال.

وكان صندوق النقد الدولي خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عن 2023 و2024 بنحو 0.1 في المئة في أبريل (نيسان)، بالمقارنة مع توقعاته في يناير (كانون الثاني)، متوقعا نمو الاقتصاد العالمي 2.8 في المئة العام الجاري، و3 في المئة عام 2024.

المغرب يتطلع لتعزيز صادراته بـ10 مليارات دولار

يتجه المغرب نحو تقليص الارتهان للسوق الأوروبية عبر تنويع الأسواق وتعظيم صادراته في سياق متسم بعجز تجاري هيكلي. وفي هذا الإطار قفزت الصادرات في العام الماضي إلى 31.3 مليار دولار، حسب مكتب الصرف الحكومي، فيما تقدر وزارة الصناعة والتجارة، الإمكانيات غير المستغلة للتصدير بنحو 10 مليارات دولار، ما يستدعي من الشركات المغربية المحلية العاملة في مجال الصناعة إلى تقديم منتجات تتيح فتح أسواق جديدة بمواكبة من الدولة.

ودأب صندوق النقد الدولي على دعوة المملكة إلى المضي في مسلسل تعويم الدرهم بهدف دعم تنافسية الصادرات، إلا أن محافظ

البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، أكد في عدة مناسبات على أن حالة عدم اليقين الاقتصادي داخليا وخارجيا لا تساعد على الانتقال إلى مرحلة جديدة في توسيع نطاق تليين سعر صرف العملة المحلية (منحها المرونة أمام العملات الأجنبية).

122 مليون جائع «جديد» في العالم

أظهر تقرير أعدّته الأمم المتحدة، بالتعاون مع خمس وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، هي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، عن أنّ الأزمات المتعددة التي عاصرها العالم خلال السنوات القليلة الماضية، دفعت 122 مليون شخص إضافي إلى هوة الجوع منذ عام 2019.

ووفق التقرير يبلغ عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع حالياً، نحو 735 مليون شخص، مقابل 613 مليوناً في 2019، وذلك بسبب جائحة كورونا والصدمات المناخية المتكررة والصراعات، بما

في ذلك الحرب في أوكرانيا. وحذرت الوكالات الخمس في التقرير من أن هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030، لن يتحقق في حال بقيت الاتجاهات الراهنة على حالها.

الصين تكشف عن النسخة النهائية لقواعد الذكاء الاصطناعي التوليدي

أصدرت الصين إرشاداتها الرسمية لخدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي في واحدة من أولى التحركات العالمية لتنظيم التكنولوجيا المتقدمة.

ودخلت القواعد التي تقودها إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين، أكبر مشرف على الإنترنت في البلاد، حيز التنفيذ اعتبارًا من 15 أغسطس/آب 2023. ومن بين 24 بندًا، هناك متطلبات لمقدمي المنصات لإجراء مراجعة أمنية وتسجيل خدماتهم لدى الحكومة، كما هو منصوص عليه في نسخة مسودة صدرت في أبريل/نيسان. وتنص المبادئ التوجيهية النهائية على أن مقدمي أدوات الذكاء الاصطناعي التوليفية في الخارج، وبحال كانت تستهدف المقيمين

الصينيين، فيجب أن يلتزموا أيضًا بمجموعة القواعد. من ناحية أخرى، إذا كانت الأدوات التي طورتها الصين تخدم المستخدمين في الخارج فقط، فلن تخضع للإرشادات.

ديون الشركات العالمية... قنبلة موقوتة بانتظار الحل

أظهر تقرير حديث صادر عن مؤسسة "ستاندرد آند بورز"، بلوغ تقديرات ديون الشركات العالمية حوالي 270 تريليون دولار، بما يمثل نحو ضعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وترتفع هذه الديون بشكل مطرد منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وقد زادت بشكل خاص خلال جائحة "كوفيد – 19"، حيث لجأت الشركات إلى الاقتراض لتمويل عملياتها.

ويُشكل ارتفاع ديون الشركات العالمية قلقا كبيرا للاقتصاد العالمي، فإذا لم تستطع الشركات سداد ديونها، فقد يؤدي ذلك إلى موجة من حالات الإفلاس التي يمكن أن تؤدي إلى ركود اقتصادي. وكانت

السنوات التي سبقت الجائحة، مع عصر التيسير النقدي الهائل في العالم، بمثابة باب مفتوح لزيادة حجم ديون الشركات بفائدة قليلة.

مجلس الوزراء السعودي يقر إنشاء "المركز الدولي لأبحاث الذكاء الاصطناعي"

ترأس الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في قصر السلام بجدة. حيث وافق المجلس على إنشاء مركز باسم "المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، يكون مقره في مدينة (الرياض)، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وكانت السعودية قد حصلت على المركز الأول عالميا في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، وهو أحد مؤشرات التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي الصادر عن تورتويس انتليجينسTortoise Intelligence الذي يقيس أكثر من 60

دولة في العالم، فيما حلت ألمانيا ثانيًا والصين في المركز الثالث في هذا المؤشر.

"الغرفة العربية البرازيلية".. 71 عاماً من التميّز

احتفلت "الغرفة التجارية العربية البرازيلية" بالذكرى الحادية والسبعين على تأسيسها، حيث تميّزت مسيرتها منذ تأسيسها في تعزيز الروابط والتعاون التجاري بين البرازيل والعالم العربي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتلعب الغرفة ومنذ تأسيسها عام 1952، دوراً مهماً في توطيد العلاقات بين البلدان العربية والبرازيل من خلال التبادل التجاري، حيث اكتسبت مكانة بارزة بفضل جهودها الدؤوبة ورؤيتها الفريدة، ودورها الريادي في بناء علاقات تجارية متينة وتسهيل التبادل الاقتصادي.

وأعرب رئيس "الغرفة التجارية العربية– البرازيلية" أوسمار شحفة، عن فخره بالإنجازات التي حققتها "الغرفة التجارية العربية– البرازيلية" على مدى العقود السبعة الماضية، بفضل الالتزام باحتضان الرقمنة وتطوير حلول مبتكرة ترتقي بالنشاط التجاري وتحد من النفقات

"حيث تمكنّا من خلال إنشاء منصة «Ellos» من إحداث ثورة في العمليات التجارية الرقمية، بفضل كفاءة هذه المنصة القائمة على ابتكارات البلوك تشين. ونعمل أيضاً على تطوير عدد من المبادرات، مثل مبادرة التخلي عن المعاملات الورقية التي انطلقت من الأردن والتي تهدف إلى التوسّع لتصل إلى مصر وغيرها من الدول العربية. ونتطلّع من خلال توظيف أحدث الابتكارات التكنولوجية إلى تعزيز التجارة وآفاق التعاون بين البرازيل والدول العربية".

الصناعة التونسية تحافظ على تفوقها في جذب الاستثمارات الخارجية

أظهرت بيانات الهيئة التونسية للاستثمار، نمو الاستثمارات الخارجية خلال ستة أشهر بواقع 21 في المئة على أساس سنوي ليبلغ حجمها نحو 815 مليون دينار (265 مليون دولار). ومن خلال هذه الاستثمارات الجديدة يمكن توفير حوالي 4354 فرصة عمل لشباب تونس.

وتصدر القطاع الصناعي قائمة المشاريع المصرح بها من خلال استحواذه على13 مشروعا بكلفة بلغت نحو 200.3 مليون دولار، في حين بلغ تدفق التمويلات إلى الزراعة نحو 20.6 مليون دولار. وسجلت هيئة الاستثمار استثمارا واحدا في الطاقات المتجددة بقيمة

39 مليون دولار، ومشروعا جديدا واحدا في قطاع الخدمات بقيمة 5.2 مليون دولار.

الاقتصادات النامية متعطشة للاستثمارات الطاقة النظيفة

دعت الأمم المتحدة إلى الاستثمار بكثافة في الاقتصادات النامية المتعطشة للطاقة النظيفة، لأنه بخلاف ذلك، سيكون الأمل ضئيلا في تحقيق أي أهداف مناخية بحلول العام 2030.

ووفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" تحتاج الدول النامية إلى استثمارات في الطاقة المتجددة تقدر بحوالي 1.7 تريليون دولار سنويا. بينما لم تتمكّن لغاية الآن إلا جذبت استثمارات أجنبية مباشرة في الطاقة النظيفة بقيمة 544 مليار دولار فقط في العام 2022.

وأكّد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أنّه "لا يمكننا تلبية حاجات العالم من الطاقة وحماية كوكبنا ومستقبلنا دون استثمارات ضخمة من القطاع الخاص في مصادر الطاقة المتجددة في البلدان النامية".

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

GLOBAL ECONOMY ON TRACK BUT NOT YET OUT OF THE WOODS

BY: INTERNATIONAL MONETARY FUND

The global economy continues to gradually recover from the pandemic and Russia's invasion of Ukraine. In the near term, the signs of progress are undeniable.

The COVID-19 health crisis is officially over, and supply-chain disruptions have returned to pre-pandemic levels. Economic activity in the first quarter of the year proved resilient, despite the challenging environment, amid surprisingly strong labor markets. Energy and food prices have come down sharply from their war-induced peaks, allowing global inflation pressures to ease faster than expected. And financial instability following the March banking turmoil remains contained thanks to forceful action by the US and Swiss authorities.

Under our baseline forecast growth will slow from last year's 3.5 percent to 3 percent this year and next, a 0.2 percentage points upgrade for 2023 from our April projections. Global inflation is projected to decline from 8.7 percent last year to 6.8 percent this year, a 0.2 percentage point downward revision, and 5.2 percent in 2024.

The slowdown is concentrated in advanced economies, where growth will fall from 2.7 percent in 2022 to 1.5 percent this year and remain subdued at 1.4 percent next year. The euro area, still reeling from last year's sharp spike in gas prices caused by the war, is set to decelerate sharply.

By contrast, growth in emerging markets and developing economies is still expected to pick-up with year-on-year growth accelerating from 3.1 percent in 2022 to 4.1 percent this year and next. (The corresponding annual growth, shown on the chart below, is 4 percent for 2022 and 2023 and 4.1% for 2024.)

This average, however, masks significant differences between countries, with emerging and developing Asia growing strongly at 5.3 percent this year, while many commodity

producers will suffer from a decline in export revenues.

RISKS

Stronger growth and lower inflation than expected are welcome news, suggesting the global economy is headed in the right direction. Yet, while some adverse risks have moderated, the balance remains tilted to the downside.

First, signs are growing that global activity is losing momentum. The global tightening of monetary policy has brought policy rates into contractionary territory. This has started to weigh on activity, slowing the growth of credit to the non-financial sector, increasing households' and firms' interest payments, and putting pressure on real estate markets. In the United States, excess savings from the pandemic-related transfers, which helped households weather the cost-of-living crisis and tighter credit conditions, are all but depleted. In China, the recovery following the re-opening of its economy shows signs of losing steam amid continued concerns about the property sector, with implications for the global economy.

Second, core inflation, which excludes energy and food prices, remains well above central banks' targets, and is expected to decline gradually from 6 percent this year to 4.7 percent in 2024, a 0.4 percentage points upward revision. More worrisome, core inflation in advanced economies is expected to remain unchanged at a 5.1 percent annual average rate this year, before declining to 3.1 percent in 2024. Clearly, the battle against inflation is not yet won.

Key to inflation's persistence will be labor market developments and wage-profit dynamics. Labor markets remain a particularly bright spot, with unemployment rates below, and employment levels above, their pre-COVID levels in many economies. Overall wage inflation has increased but remains behind price inflation in most countries. The reason is simple and has little to do with so-called "greedflation": prices adjust upward faster than wages when nominal demand far exceeds what the economy can produce. As a result, real wages have declined, by about 3.8 percent between the first quarter of 2022 and 2023 for advanced and large emerging market economies.

Lower real wages translate to reduced labor costs. This may explain part of the strength of the labor market despite slowing growth. But in many countries, the observed increase in employment goes beyond what the decline in labor costs would suggest. It is fair to say that the reasons are not fully understood.

If labor markets remain strong, we should expect—and welcome—real wages recovering lost ground. This means nominal wage growth will remain strong for a while even as price inflation declines. Indeed, the gap between the two has started to close. Because average firms' profit margins have grown robustly in the last two years, I remain confident that there is room to accommodate the rebound in real wages without triggering a wage-price spiral. With inflation expectations well-anchored in major economies, and the economy slowing, market pressures should help contain the pass-through from labor costs to prices.

These labor market developments matter enormously. In the near term, should economic conditions deteriorate, the risk is that firms might reverse course and sharply scale down employment. Separately, the strong recovery in employment, coupled with

only modest increases in output, indicates that labor productivity—the amount of output per hour worked—has declined. Should this trend persist, this would not bode well for medium-term growth.

Despite monetary policy tightening and the slowdown in bank lending, financial conditions have eased since the banking stress in March. Equity market valuations surged, especially in the artificial intelligence segment of the tech sector. The dollar depreciated further, driven by market expectations of a more benign path for US interest rates and stronger risk appetite, providing some relief to emerging and developing countries. Going forward, there is a danger of a sharp repricing—should inflation surprise to the upside or global risk appetite deteriorate—causing a flight toward dollar safe assets, higher borrowing costs and increased debt distress.

POLICIES

Hopefully, with inflation starting to recede, we have entered the final stage of the inflationary cycle that started in 2021. But hope is not a policy, and the touchdown may prove quite tricky to execute. Risks to inflation are now more balanced and most major economies are less likely to need additional outsized increases in policy rates. Rates have already peaked in some Latin American economies. Yet, it is critical to avoid easing rates prematurely, that is, until underlying inflation shows clear and sustained signs of cooling. We are not there yet. All the while, central banks should continue to monitor the financial system and stand ready to use their other tools to maintain financial stability.

After years of heavy fiscal support in many countries, it is now time to gradually restore fiscal buffers, and put debt dynamics on a more sustainable footing. This will help to safeguard financial stability and to reinforce the overall credibility of the disinflation strategy. This is not a call for generalized austerity: the pace and composition of this fiscal consolidation should be mindful of the strength of private demand, while protecting the most vulnerable. Yet, some consolidation measures seem entirely appropriate. For instance, with energy prices back to their pre-pandemic levels, many fiscal measures, such as energy subsidies, should be phased out.

Fiscal space is also key to implement many needed structural reforms, especially in emerging and developing economies. This is especially important since prospects for medium-term growth in income per capita have dimmed over the past decade. The slowdown is sharper for low- and middle-income economies relative to high-income ones. In other words, prospects for catching up to higher living standards have diminished markedly. At the same time, elevated debt levels are preventing many low income and frontier economies from making the investments they need to grow faster, with high risks of debt distress in many places. Recent progress toward debt resolution for Zambia is encouraging, but faster progress for other highly indebted countries is urgently needed.

Some of the slowdown in growth reflects the spillover of harmful policies. The rise of geoeconomic fragmentation with the global economy splitting into rival blocs, will most harm emerging and developing economies that are more reliant on an integrated global economy, direct investment, and technology transfers. Insufficient progress on the climate

transition will leave poorer countries more exposed to increasingly severe climate shocks and rising temperatures, even as they account for a small fraction of global emissions. On all these issues, multilateral cooperation remains the best way to ensure a safe and prosperous economy for all.

World Economic Outlook Growth Projections

(Real GDP, annual percent change)	2022	PROJECTIONS 2023	2024
World Output	3.5	3.0	3.0
Advanced Economies	2.7	1.5	1.4
United States	2.1	1.8	1.0
Euro Area	3.5	0.9	1.5
Germany	1.8	-0.3	1.3
France	2.5	0.8	1.3
Italy	3.7	1.1	0.9
Spain	5.5	2.5	2.0
Japan	1.0	1.4	1.0
United Kingdom	4.1	0.4	1.0
Canada	3.4	1.7	1.4
Other Advanced Economies	2.7	2.0	2.3
Emerging Market and Developing Economies	4.0	4.0	4.1
Emerging and Developing Asia	4.5	5.3	5.0
China	3.0	5.2	4.5
India	7.2	6.1	6.3
Emerging and Developing Europe	0.8	1.8	2.2
Russia	-2.1	1.5	1.3
Latin America and the Caribbean	3.9	1.9	2.2
Brazil	2.9	2.1	1.2
Mexico	3.0	2.6	1.5
Middle East and Central Asia	5.4	2.5	3.2
Saudi Arabia	8.7	1.9	2.8
Sub-Saharan Africa	3.9	3.5	4.1
Nigeria	3.3	3.2	3.0
South Africa	1.9	0.3	1.7
Memorandum			
Emerging Market and Middle-Income Economies	3.9	3.9	3.9
Low-Income Developing Countries	5.0	4.5	5.2

Source: IMF, *World Economic Outlook Update*, July 2023

Note: For India, data and forecasts are presented on a fiscal year basis, with FY 2022/2023 (starting in April 2022) shown in the 2022 column. India's growth projections are 6.6 percent in 2023 and 5.8 percent in 2024 based on calendar year.

Growth projections

The global economic outlook for this year is slightly brighter, but growth remains weak.

(GDP, percent; year-on-year)

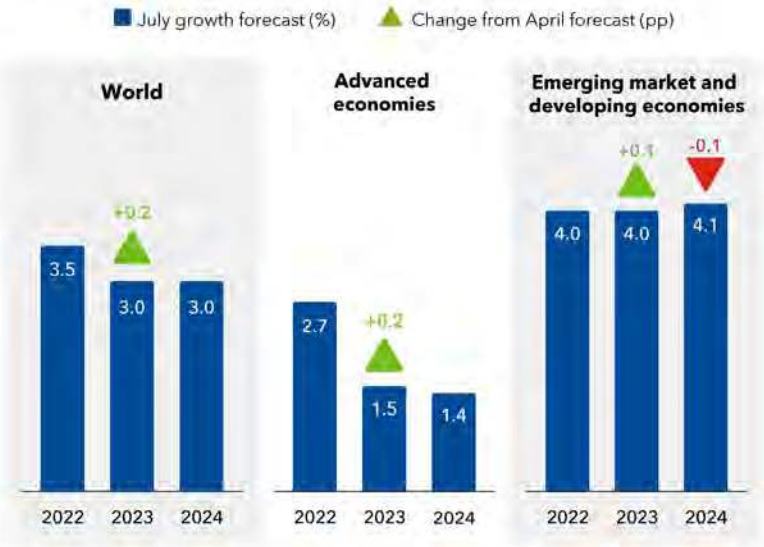

Sources: IMF, World Economic Outlook; and IMF staff calculations.
Note: The 3% global growth estimate for 2023 reflects upgrade from 2.8% in the April World Economic Outlook.

IMF

Headline inflation

Inflation is coming down, but the pace of disinflation is slowing.

(world; percent; year-on-year)

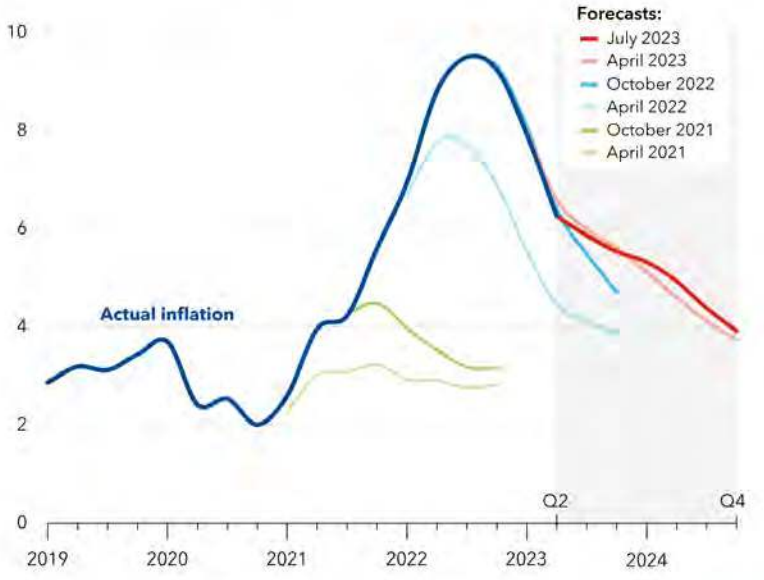

Sources: IMF, World Economic Outlook; and IMF staff calculations.

IMF

Wage-price spiral risks?

Real wage growth recovery mostly due to declining inflation.

(deviation from t=0, percentage point)

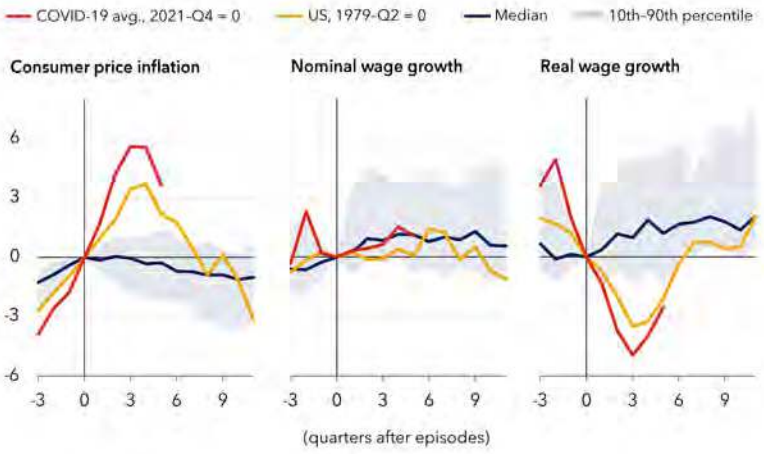

Sources: ILO, OECD, US BEA, and IMF staff calculations.
Note: Inflation is the year-on-year percent change in the CPI. Growth is calculated year-on-year. Nominal and real wages are defined on a per worker basis. The real wage is the nominal wage divided by the CPI. The figure shows developments following episodes in which at least three of the preceding four quarters have (1) accelerating prices/rising price inflation, (2) positive nominal wage growth, (3) falling or constant real wages, and (4) a declining or flat unemployment rate. 23 such episodes are identified within a sample of 33 advanced economies. The Covid-19 episode is the average of countries in the sample starting in 2021:Q4. See October 2022 WEO Chapter 2 for details.

IMF

Slowing convergence

The outlook for income per capita growth has dimmed most for middle- and low-income economies in recent years.

Five-year ahead per capita GDP growth

(PPP-GDP weighted averages; percentage points)

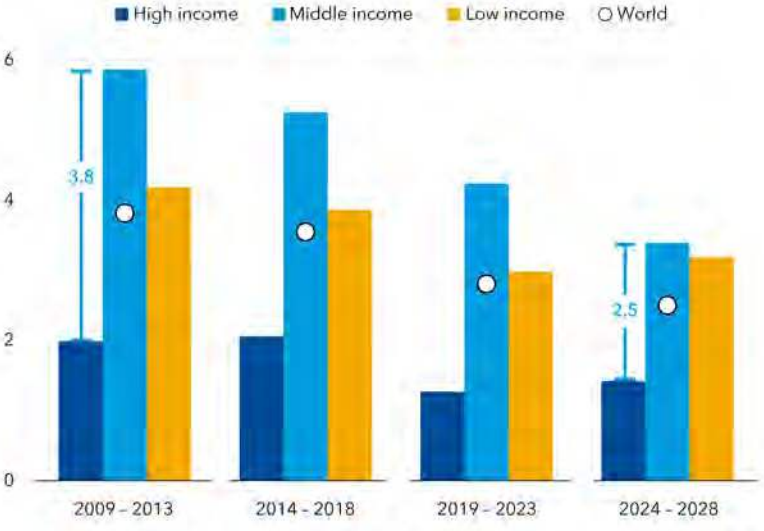

Sources: IMF, World Economic Outlook; and IMF staff calculations.

IMF

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262